

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية
للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة

لطيفة كامل عبد الحي الجعبري

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1443هـ/2021م

دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية
للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة

إعداد:

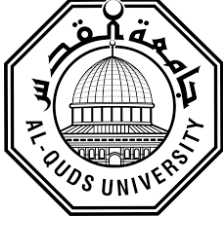
لطيفة كامل عبد الحي الجعبري

ليسانس فى الآداب والتربية من كلية التربية تخصص مواد إجتماعية من
جامعة الأزهر/ فلسطين

إشراف الدكتور: أشرف محمد ممشش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من
معهد التنمية المستدامة / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1443هـ/2021م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة

اسم الطالب: لطيفة كامل عبد الحي الجعبري
الرقم الجامعي: 21720042
إشراف الدكتور: أشرف محمد ممش

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ:/...../2021 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسمائهم وتوافقهم:

- 1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور أشرف محمد ممش التوقيع:
- 2- ممتحنًا داخليًا: الدكتور إياد لافي التوقيع:
- 3- ممتحنًا خارجيًا: الدكتور بدر حمدان التوقيع:

القدس - فلسطين
1443هـ/2021م

إهداء

- إلى معلم البشرية الخير سيدي وحببي محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- إلى روح والدي والدي الأعمام.
- إلى إخوتي وأخواتي الأعمام.
- إلى زملائي وزميلاتي في جامعة القدس.
- إلى زملائي وزميلاتي في جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة.
- إلى أساتذتي في الجامعة وكل من قدم لي يد العون لإتمام هذا البحث.

إليكم جميعاً أهدي بحثي هذا

الباحثة/ لطيفة كامل الجعبري

إقرار:

أقرُّ أنا مُعدَّة الرسالة بأنها قدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتاجُ أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدِّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

لطيفة كامل عبد الحي الجعبري

التاريخ:/...../2021

شكر وعرافان

الحمد لله رب العالمين والشكر له سبحانه على ما أنعم به علي وكان عوناً لي في إنجاز هذا البحث أما بعد:

إيماناً مني بقول الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرافان إلى أستاذي ومشرفي الدكتور/ أشرف مشمش الذي كان لتوجيهاته وإرشاداته وملاحظاته الفضل الكبير في إنجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بخالص الاحترام والتقدير، إلى من أعطى بلا حدود، وقدم النصح والعون بكل حب وتواضع، وزادني شرفاً وفخرًا أن يكون مناقشاً داخلياً، الدكتور/إياد لافي، وعظيم الشكر والتقدير إلى صاحب الرأي السديد، والمنطق السليم، من تفضّل بأن يكون مناقشاً خارجياً، الدكتور/ بدر حمدان .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجامعة القدس الغراء، وإلى عمادة الدراسات العليا، وأعضاء الهيئة التدريسية في قسم التنمية المستدامة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير أيضاً إلى كافة الأساتذة الذين قاموا بتحكيم الاستبانة، وزودونا بأرائهم وتوجيهاتهم.

وإلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين مدوا يد العون والمساعدة لإتمام هذا البحث.

فلكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير

الباحثة/ لطيفة كامل الجعبري

مصطلحات الدراسة:

1- المشاريع الصغيرة:

هي تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكافة المسؤوليات ويتراوح عدد العاملين فيها من (5-10) عمال (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، 2019).

تعرف الباحثة إجرائياً النساء ذوات الإعاقة: هن عبارة عن جزء من النساء اللواتي يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهن من التعامل مع مختلف الحواجز وبالتالي تحد من مشاركتهن بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

2- جودة الحياة:

مجموعة من المؤشرات القابلة للملاحظة والقياس المباشر مثل: أوضاع العمل، مستوى الدخل، المكانة الاجتماعية، الاقتصادية، وحجم المساندة المتاحة من شبكة العلاقات الاجتماعية. (حلاوة، 2010).

تعرف الباحثة إجرائياً جودة الحياة الاجتماعية: ترتبط جودة الحياة الاجتماعية بالعمل الذي يقوم به الفرد وما يجنيه الفرد من عائد مادي من وراء عمله ومكانته وتأثيره على الحياة بشكل عام وبشكل خاص قدرة الفرد على إقامة العلاقات مع محيطه.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة بأبعادها المتنوعة التي تشمل (الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي، الدور النفسي والانفعالي) في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت على أداة الاستبانة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، وتمثل مجتمع الدراسة صاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، حيث بلغ عددهم (150) مستفيدة من البرامج، وقد قامت الباحثة باستخدام أسلوب الحصر الشامل، وبعد توزيع الباحثة 150 استبانة على المستفيدات، وتم استرداد (99) استبانة استخدمت لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود تقييم إيجابي مرتفع الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في تعزيز جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة، حيث تمثل هذا الدور في مجموعة من الأبعاد التي شملت (الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي، الدور النفسي والانفعالي)، حيث بلغت الوزن النسبي للدور الاقتصادي الذي تلعبه المشاريع الصغيرة من وجهة نظر المستفيدات (75.4%) في حين بلغ الوزن النسبي للدور الاجتماعي (78.4%)، أما الوزن النسبي للدور النفسي والانفعالي الذي تؤديه هذه المشاريع فقد بلغ (84.8%)، كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود مستوى مرتفع لجودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي الخاص بهذا المستوى 77.8%، وقد أشارت النتائج أيضاً إلى وجود أثر معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من الدور الاقتصادي والدور الاجتماعي تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، بينما لم يكن للدور النفسي والانفعالي أثراً معنوياً في جودة الحياة الاجتماعية للفئة المستهدفة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة على العمل على تسهيل منح النساء ذوات الإعاقة التمويل اللازم لتمكينهن من إنشاء مشاريعهن الصغيرة بضمان من صندوق مخصص تقييمه السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا الغرض، بغية الإسهام في تمكين هذه الفئة الهشة، كما لأوصت أيضاً بضرورة تبني منظمات المجتمع المدني لفكرة إنشاء حاضنات أعمال متخصصة للنساء ذوات الإعاقة، بحيث تقدم خدماتها التمكينية لهذه الفئة وفقاً لنوع الإعاقة.

The role of small enterprises in improving the social life of Women with disabilities in the Gaza Strip.

Prepared by: Latefa Kamel Eljabrey

Supervisor: Dr. Ashraf Mohmad Meshmesh

Abstract

The study aimed to identifying the role that small enterprises play in different sectors which include the economic role, the social role, and the psychological and emotional role in improving the quality of the social life of women with disabilities in the Gaza Strip.

The study used the descriptive and analytical method, as it relied on questionnaires to collect data from its primary sources. The study population represented the owners of small projects who benefited from economic empowerment programs for women with disabilities in the Gaza Strip, as their number reached 150 beneficiaries of the programs. The researcher used the complete census method. The researcher distributed 150 questionnaires to the beneficiaries, wherein 99 questionnaires were retrieved which were used for the purposes of analysis.

The study concluded with a set of results, the most important of which is the existence of a high positive evaluation of the role that small enterprises play in enhancing the quality of social life for women with disabilities in the Gaza Strip, as this role is represented in a group of dimensions that include the economic role, the social role, and the psychological and emotional role. Where the relative weight of the economic role played by small enterprises from the point of view of beneficiaries reached 75.4%, while the relative weight of the social role reached 78.4%. Concerning the relative weight of the psychological and emotional role that these projects play, it reached 84.8%, and the results also indicated a high level of social quality of life for women with disabilities in the Gaza Strip. Whereas the relative weight of this level reached 77.8%, and the results indicated Also, there is a positive and statistically significant impact of the economic and social role in improving the quality of social life for women with disabilities in the Gaza Strip, while the psychological and emotional role did not have a significant effect on the quality of the social life of the target group.

The study recommended the necessity to work to facilitate the ways of funds to women with disabilities to enable them to establish their own small enterprises with a guarantee from a dedicated fund established by the Palestinian National Authority for this purpose in order to contribute to empowering this vulnerable group. It also recommended that civil society organizations should adopt the idea of establishing specialized business incubators for women with disabilities, so that they provide their empowerment services to this group according to the type of disability.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر أحد أهم الأشكال التي يمكن أن تسهم في دمج النساء في الحياة الاقتصادية، إذ تلعب هذه المشاريع دوراً هاماً في تحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها، كما وتكمن أهمية مثل هذه المشاريع في قدرتها على الحفاظ على الأعمال التراثية أو ما تعرف بالأعمال الحرفية والأعمال اليدوية، إذ تستخدم هذه المشاريع فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، الأمر الذي يساعد على مواجهة مشكلة البطالة دون إنفاق تكاليف رأسمالية مرتفعة، وتوفر فرصاً للعمل لبعض الفئات، خصوصاً الإناث والشباب والأفراد غير المؤهلين للانضمام إلى المشاريع الكبيرة (الشايب، 2010)، لذا فقد أصبحت هذه المشاريع بمثابة قاطرة رئيسة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في بلدان العالم خصوصاً النامية منها نظراً لدورها في توفير فرص العمل بكلفة استثمارية أقل من المشروعات الكبيرة، وتكاملها في سلسل إنتاج السلع والخدمات مع المشروعات الكبيرة، بما يساعد على تنويع هيكل الناتج المحلي الاجمالي، وتحسين مستويات الدخل الفردي، وهو ما جعل العديد من اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية تعول عليها كثيراً لخفض معدلات البطالة والفقر، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق الواعدة اقتصادياً، بما يساعد على التوازن في تحقيق التنمية الاقتصادية (عبد المنعم وطلحة وإسماعيل، 2019)، وتعتبر المشاريع الصغيرة ركيزة هامة للتنمية الاقتصادية في فلسطين نظراً للمزايا التي توفرها مثل تلك المشروعات والمرتبطة بالمساهمة الفاعلة بحركة النمو

الاقتصادي المرتبطة بتعزيز مستويات الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها على امتصاص فائض العمالة، وبالتالي الإسهام في مواجهة مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وقدرتها على تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة من خلال مساهمتها في تعزيز الإيرادات السيادية (أبو جزر، 2006)، وارتباطاً بالمرأة الفلسطينية على وجه التحديد فإن لهذه المشاريع أهمية خاصة تتعلق بقدرتها على تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية، التي تعتبر عاملاً هاماً في البناء الاقتصادي الفلسطيني (درويش، 2015)، حيث تشير الدراسات إلى وجود حالة وثيقة من الارتباط بين إسهام المرأة في البناء المجتمعي وتعزيز قدرتها من جانب، وبين التطور الاقتصادي والتنموي من جانب آخر، وهذا ما أكدت عليه كافة المنظمات الدولية التي أشارت إلى أن إقصاء المرأة عن المشاركة الإنتاجية الملموسة اقتصادياً يضر بفاعلية ونجاعة السياسات الحكومية التنموية، وهو ما أكدت عليه توصيات المؤتمر العالمي بكين حول التمكين الاقتصادي للمرأة، إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون مشاركة إيجابية وفعالة من المرأة في البناء الاقتصادي (الصيرفي وسمارة، 2016)، لذا فإن قضايا التمكين الاقتصادي للمرأة عبر تعزيز قدراتها في مجال أعمال المشاريع الصغيرة يعد أحد أهم المداخل لدمج المرأة الفلسطينية في سوق العمل، ومشاركتها الرجل في تحمل العبء الاقتصادي، إضافة إلى الحصول على استقلالها الاقتصادي (الدرغام، 2014).

وتعتبر جودة الحياة الشخصية والمهنية من الضرورات الهامة للفئات المجتمعية المتنوعة، إذ ترتبط مفاهيم الجودة لديهم بتعزيز قدراتهم ومهاراتهم على الإنجاز والاستقلال وتحمل المسؤولية والثقة بالنفس والوعي بالذات والدافعية نحو التعلم والقدرة على التحمل والتسامح (نعيسة، 2012)، وتعتبر شريحة النساء ذوات الإعاقة أحد هذه الشرائح التي تطمح إلى القدرة على إثبات الذات والإسهام الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي، عبر تأطيرهم بحالة اندماج وقبول مجتمعي ولعب دور فاعل ومؤثر في مجريات الحياة العامة، إذ أن هذه الفئة تحتاج إلى رعاية خاصة، إذ أن نظرتهم للحياة مختلفة عن الآخرين وذلك ارتباطاً بظروف الإعاقة وما يحصلون عليه من دعم من قبل الآخرين في الأسرة أو المجتمع، وتحتاج هذه الفئات المهمة إلى خدمات تساعدهم على التوافق مع ظروف الحياة في ظل الإعاقة، وتعتبر جودة الحياة من المؤشرات الهامة لجودة الخدمات المقدمة لهذه الفئات ورضا الفرد عنها، وإحساسه بالسعادة والرغبة في الحياة، وللإسهام في الحد من الأسباب البدنية والنفسية والاجتماعية للإعاقة يتوجب الاهتمام بمدخل تحسين جودة الحياة عبر التركيز على قضايا الدمج الاقتصادي لهذه الفئة عبر عملية تخطيط ممنهجة تستند في مضمونها على تقديم الدعم المادي الذي يمكنهم من المشاركة الاقتصادية الفاعلة (الهنداوي، 2011)، وتعتبر شريحة النساء ذوات الإعاقة من الشرائح المجتمعية الهامة التي تسعى للحصول على حقوقها ومكتسباتها التي نادى بها القوانين الدولية والتي يقف على رأسها الحق في الحصول على حياة ملائمة، وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن

الأشخاص ذوو الإعاقة وهم جزء أصيل من مكونات الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من بين الفئات المجتمعية التي تعاني من غياب جودة الحياة، الأمر الذي جعل ما نسبته نحو 95% منهم ليس لديهم أفق واضح في الحياة، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والحياتية الصعبة، كما يمكن تصنيفهم من أكثر شرائح المجتمع الفلسطيني هشاشة وحرماناً من أساسيات الحياة (عابد، 2019)، ولتخطي حالة الضعف في جودة الحياة بشكل عام والاجتماعية على وجه التحديد للنساء ذوات الإعاقة، تسعى العديد من المنظمات لتقديم الدعم المادي لهذه الفئة عبر برامج التمكين الاقتصادي التي تهدف لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل لهذه الفئات، أملاً منها في الإسهام في إعادة دمج هذه الفئة اقتصادياً واجتماعياً بما يسهم في تعزيز جودة حياتهم الاجتماعية، ومن هنا فإن هذه الدراسة جاءت لرصد الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة المقدمة للنساء ذوات الإعاقة في تحسين جودة حياتهم الاجتماعية، لذا فإن هذه الدراسة ستركز في فصولها على تناول المفاهيم المرتبطة بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغرة، وواقع هذه المشاريع في قطاع غزة، بالإضافة إلى المفاهيم المرتبطة بجودة الحياة الاجتماعية، والواقع الراهن للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة بقطاع غزة.

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر جودة الحياة الاجتماعية أحد أهم الأبعاد التي تشكل الإطار الكلي لجودة الحياة لدى الفئات المجتمعية باختلاف أطيافهم، وتعتبر النساء ذوات الإعاقة أحد أهم هذه الفئات التي تسعى للوصول إلى جودة حياة ملائمة ارتباطاً بظروفهم الخاصة التي تتطلب اهتماماً خاصاً بهم، وتعاني هذه الفئة حالة من التهميش في المجتمع الفلسطيني سواءً فيما يتعلق بأدوارهم الاقتصادية أم الاجتماعية، حيث تشير التقارير الصادرة عن الجهات الدولية إلى أن فرص عمل النساء ذوات الإعاقة قليلة جداً نتيجة قصور التشريعات والسياسات الوطنية والنظرة السلبية القائمة على الثقافة السائدة، بالإضافة إلى عدم تهيئة المرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات اللازمة وبرامج التعليم والتدريب المهني، وذلك كي تتمكن النساء ذوات الإعاقة من الاندماج في سوق العمل أسوة بالآخرين ودون تمييز بناءً على الجنس ونوع الإعاقة" (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2013)، كما وتشير الدراسات المختصة إلى وجود حالة من الضعف الواضح لجودة الحياة لذوي الإعاقة بأركانها المتنوعة في قطاع غزة، إذ أن ما نسبته 95% منهم ليس لديهم أفق واضح في الحياة، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والحياتية الصعبة، لذا صنفت هذه الفئة بأنها من أكثر شرائح المجتمع الفلسطيني هشاشة وحرماناً من أساسيات الحياة (عابد، 2019)، هذا الضعف في جوانب جودة حياتهم ارتبط بضعف مشاركتهم في القوى العاملة وهو ما اشارت إليه البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث أكدت أن نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 4% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل 21% للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة" (الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني، 2018)، وقد عزز هذا الجانب الذي رصدته الدراسات في ضعف جوانب الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة خبرة الباحثة وممارستها العملية التي ارتبطت وبشكل مباشر بهذه الفئة، حيث لاحظت الباحثة وجود حالة من التذني لمستويات جودة الحياة الاجتماعية لهذه الفئة ارتباطاً بحالة القصور في تمكينهن اقتصادياً، هذا القصور ارتبط بطبيعة أعمال الجهات القائمة على برامج التمكين الاقتصادي لهذه الفئة، إذ أن طبيعة برامج التمكين الاقتصادي التي تقدمها هذه الجهات هي برامج تقليدية مكررة لا تستند إلى معايير الحدثة أو القابلية للاستدامة، وهو ما أدى إلى حالة من النفور من قبل المستفيدات من الالتحاق بمثل هذه البرامج، إضافة إلى تحيز المؤسسات لفئة معينة من الأشخاص ذوى الإعاقة وغياب عدالة التوزيع وانخفاض الشفافية الأمر الذي أدى إلى غياب ثقة النساء ذوات الإعاقة في المجتمع، ومن هنا فقد شكل هذا الشعور أساساً للتوجه البحثي الراهن وتركيز الباحثة على جودة الحياة الاجتماعية لهذه الفئة بغية الوقوف على أسباب هذا الضعف الذي لعله يرتبط بضعف دور المشاريع الصغيرة المقدمة لهن، وعليه يمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة؟

3.1 مبررات الدراسة

1- الرغبة الذاتية للباحثة في الخوض بقضايا التمكين الاقتصادي وجودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة المرتبطة بالتخصص العلمي والمهني للباحثة في محاولة للربط بين جدوى التمكين الاقتصادي عبر إقامة المشاريع الصغيرة للنساء ذوات الإعاقة كتوجه تنموي أكدت كافة التجارب نجاحه في تحقيق التنمية بأشكالها المتنوعة وانعكاسه على تعزيز جود الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

2- ضعف الإنتاج البحثي الذي حاول الربط بين المشاريع الصغيرة وجودة الحياة الاجتماعية، على المستوى البحثي المحلي، فإن هذه الدراسة تعتبر الدراسة الأولى التي حاولت الربط بين هذه المفاهيم على حد علم الباحثة.

3- الاهتمام المتزايد بقضايا التمكين الاقتصادي عبر إقامة المشاريع متناهية الصغر كمدخل هام لتطوير جودة الحياة في ظل التغير التكنولوجي المتسارع والانفتاح العالمي الذي فرضته قضايا العولمة.

4- تحديد جوانب الضعف في الممارسات المرتبطة بقضايا التمكين الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة، وهو ما يترتب عليه تقديم التوجيهات الهامة للمنظمات العاملة في هذا المجال نحو الجوانب ذات الأولوية التي يجب التركيز عليها في إطار بيئة أعمالها الداخلية وتوجهاتها التنموية كسبيل لتعزيز قدراتها لتحسين جودة الخدمات المقدمة للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

5- الاهتمام الدولي المتنامي من قبل المنظمات بقضايا تحسين جودة الحياة للنساء ذوات الإعاقة وخصوصاً في بيئة قطاع غزة التي تتسم بحالة من التعقيد الشديد المرتبط بحالات التمييز المتزايدة ضد المرأة، والتي يضاف إليها حالة الحصار والتردي الاقتصادي التي خلقت توجهاً لدى الجهات المانحة بالتركيز على جودة حياة هذه الفئة وربطها بأولويات التمويل.

4.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.

ويشتق من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- 1- التعرف على طبيعة الأدوار التي تؤديها المشاريع الصغيرة الممولة من قبل المؤسسات الداعمة العاملة في مجال تمكين النساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.
- 2- التعرف على مستوى تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.
- 3- إبراز الأثر الاقتصادي لدور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.
- 4- التعرف على الأثر الاجتماعي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.
- 5- تحديد الأثر النفسي والانفعالي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.
- 6- التعرف على الفروقات في استجابات المبحوثين المرتبطة بدور المشاريع الصغيرة التي تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، مستوى دخل المشروع).
- 7- التعرف على الفروقات في استجابات المبحوثين المرتبطة بجودة الحياة الاجتماعية التي تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، مستوى دخل المشروع).
- 8- تقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بالموضوع البحثي التي قد تسهم في تطوير دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.

5.1 أسئلة الدراسة

استناداً إلى المشكلة البحثية التي ساقتها الباحثة في إطار المراجعة الأدبية للدراسات السابقة والخبرة العملية للباحثة فقد شكلت أساساً لصياغة التساؤل الرئيسي للدراسة والمتمثل ب: ما هو دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة؟

وعليه يمكننا تحديد الأسئلة الفرعية المرتبطة بالسؤال الرئيسي كما يلي:

- 1- ما هي طبيعة الأدوار التي تؤديها المشاريع الصغيرة الممولة من قبل المؤسسات الداعمة العاملة في مجال تمكين النساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة؟
- 2- ما هو مستوى جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة؟
- 3- ما هو طبيعة الدور الاقتصادي لدور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة؟
- 4- ما هو طبيعة الدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة؟
- 5- ما هو طبيعة الدور النفسي والانفعالي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة؟
- 6- هل توجد فروقات في استجابات المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، مستوى دخل المشروع)؟
- 7- هل يوجد فروقات في استجابات المبحوثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، مستوى دخل المشروع)؟
- 8- ما هي أهم التوصيات المقترحة التي قد تسهم في تطوير دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة؟

6.1 فرضيات الدراسة

بهدف توفير إجابة مناسبة للتساؤلات البحثية المطروحة، تسعى الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.

ويتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.
- 2- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.
- 3- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدور النفسي والانفعالي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.

ويتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.
- 2- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.
- 3- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدور النفسي والانفعالي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، مستوى دخل المشروع).

الفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول تحسين جودة الحياة الاجتماعية تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، مستوى دخل المشروع).

7.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتناوله فمن جانب أنها تدرس علاقة دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة

في:

1. تفيد الدراسة واضعي برامج التمكين الاقتصادي والمشاريع الصغيرة في منظمات المجتمع المدني ومنظمات الاشخاص ذوى الاعاقة لتطويرها.
2. قد تساعد الدراسة الباحثين والعاملين في الميدان للوصول الي تطوير المشاريع الصغيرة للنساء ذوات الاعاقة في محافظات قطاع غزة.
3. يمكن لنتائج الدراسة أن تضع تصورات لبرامج تدريبية لتحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الاعاقة بصورة أفضل.
4. يمكن لنتائج الدراسة ان تحدد الجوانب الإيجابية لبرامج للمشاريع الصغيرة وعمليات التخطيط لها وتدعيمها أما السلبية منها فتلافيها وتقديم التغذية الراجعة اللازمة .
5. قلة الدراسات التي تتناول الموضوع، حيث يعد البحث من المحاولات الجادة لتقييم البرامج المعمول بها في مجال المشاريع الصغيرة للنساء ذوات الاعاقة ، والعمل على رفع كفاءة تنفيذها على أرض الواقع من أجل الوصول إلى نتائج واقعية يمكن لأصحاب القرار الاستفادة منها في رسم سياسات واقعية لمستقبل أفضل .

8.1 محددات الدراسة ومعوقاتها:

تمثلت محددات الدراسة في :

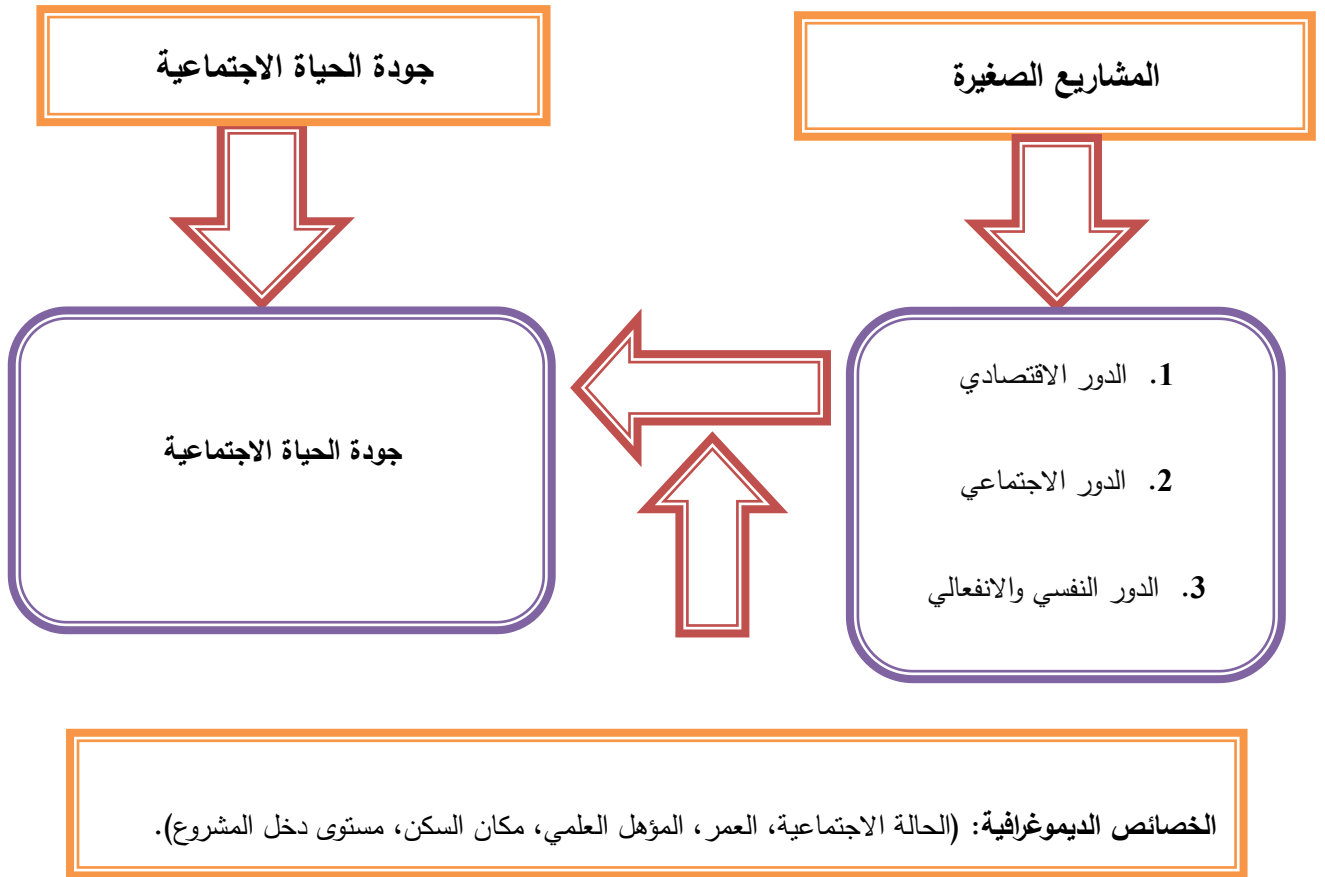
- تشتمل هذه الدراسة وجهة نظر النساء ذوات الاعاقة المالكات لمشاريع صغيرة، ولا تشمل غيرهم من النساء مالكات لمشاريع صغيرة.
- تشتمل هذه الدراسة على دراسة المشاريع الصغيرة ،ودوره فيتحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الاعاقة ، ولا تشمل علاقتها بأي متغير آخر .

ومعوقات الدراسة في:

- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع جودة الحياة الاجتماعية .
- قلة وجود الدراسات السابقة العربية عن موضوع الدراسة.
- عدم الشفافية في تعبئة الاستبيان، وعدم الشعور بمدى أهمية، وقيمة المعلومات من قبل المبحوثين .

9.1 أنموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، قامت الباحثة بتصميم نموذج فرضي يوضح العلاقة المنطقية بين متغيرات الدراسة، ويبين الشكل (1.1) النموذج المستخدم في هذه الدراسة يتمثل المتغير المستقل بدور المشاريع الصغيرة التي تشمل الأبعاد التالية (الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي، الدور النفسي والانفعالي)، بينما يتمثل المتغير التابع بجودة الحياة الاجتماعية بأبعادها التي تشمل (التكامل الاجتماعي، الإسهام الاجتماعي، التماسك الاجتماعي، التحديث الاجتماعي، القبول الاجتماعي) :



شكل (1.1): نموذج أبعاد الدراسة

المصدر: تم تجريد النموذج بواسطة الباحثة استناداً إلى دراسة كل من (سليمان، 2016)، (الحموري، 2017)، (صافي والطراونة، 2018) ودراسة (بعلي وجعلوني، 2018)، دراسة (عثمان وحسين وعز الدين، 2018، ص11)، دراسة (حرب، 2006)، دراسة (إبراهيم واشتي ومقداد، 2014)، دراسة (Walker., Maesen, 2003, p27)، دراسة (Cambir., Vasile, 2015).

10.1 حدود الدراسة

- 1- الحد المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
- 2- الحد الزمني: طبقت هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2020-2021.
- 3- الحد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على صاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.
- 4- الحد المؤسسي: طبقت هذه الدراسة على المنظمات العاملة في مجال التمكين الاقتصادي باستهداف المستفيدات من النساء ذوات الإعاقة المرتبطتين بعمل هذا القطاع في قطاع غزة.
- 5- الحد الموضوعي: اقتصرت هذه الدراسة على بحث دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.

11.1 هيكلية الدراسة:

تتكون الدراسة الراهنة من خمسة فصول رئيسية :

الفصل الأول : يشمل خلفية الدراسة والتي تشمل المشكلة المقدمة والمشكلة البحثية، بالإضافة الى الأهداف والفرضيات والمبررات لاجراء الدراسة والحدود والمساهمة المعرفية التي تقدمها هذه الدراسة،
الفصل الثاني: والمعنون بالاطار النظري والدراسات السابقة فانه يشتمل على ثلاث مباحث رئيسية خصص الأول منها لتناول ماهية وطبيعة المشاريع الصغيرة والادوار التي تؤديها واهميتها في الاقتصاد الوطني، والمزايا والمعوقات التي تعيق تطورها، اما المبحث الثاني فقد تناول جودة الحياة الاجتماعية بابعادها المتنوعة التي تشمل التكامل الاجتماعي والاسهام الاجتماعي، هذا بالإضافة الى التماسك والتحديث والقبول الاجتماعي، كما وتناول هذا المبحث الشروط الخاصة بتحقيق جودة الحياة الاجتماعية، اما المبحث الثالث فقد ركز على النساء ذوات الإعاقة كحالة مدروسة، حيث تناول التعريف والتصنيف للاعاقة ومؤشرات الإعاقة في فلسطين، هذا بالإضافة الى التركيز النساء ذوات الإعاقة وسوق العمل وأخيرا عمل النساء ذوات الإعاقة في المشاريع الصغيرة في فلسطين والأسباب المرتبطة بتدني مشاركة النساء ذوات الاعاقة بسوق العمل الفلسطيني.

الفصل الثالث: ويشتمل على منهجية الدراسة وإجراءاتها.

الفصل الرابع: سلط الضوء على مناقشة وتحليل النتائج.

الفصل الخامس: احتوى على ملخص النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

زاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة بعد أن فرضت وجودها على أكثر من صعيد في كثير من الدول، و أصبح لدى كثير من المسؤولين قناعة بضرورة دعم هذا النوع من المشروعات؛ لأنها تخفف من مشكلة البطالة، بفضل ما تتميز به هذه المشروعات من قدرة على خلق فرص عمل منتجة، وصمودها أمام الأزمات الاقتصادية ودرجة أكبر من المشاريع الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد - على الصعيدين الرسمي والأهلي - بالمشروعات الصغيرة، إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وقلة حجم الاستثمار فيها بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

1.2 المبحث الأول: المشاريع الصغيرة

تمهيد:

تعتبر المشاريع الصغيرة أحد أهم الأشكال التي يعول عليها لإحداث تغييرات جذرية في أنماط النمو الاقتصادي والاجتماعي في دول العالم المتنوعة، إذ شكلت تجارب الدول المتنوعة أساساً لقاعدة الاهتمام المتزايد بدور تلك المشاريع في خلق حالة من النمو الاقتصادي المضطرد، إذ تتميز هذه المشاريع بقدرتها على الإسهام الفاعل في التغلب على المعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات نظراً لتميزها بقدرتها العالية على امتصاص فائض العمالة عبر الكثافة التشغيلية المميزة لها، وقلة حجم الاستثمار فيها بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل، فالدول التي اعتمدت على توطين وتشجيع المشاريع الصغيرة قد حققت نجاحاً على المستوى الاقتصادي العالمي وأصبحت تجاربها مثلاً يمكن توطينه والاسترشاد به لإحراز تقدم على المستوى الوطني في كبرى القضايا الشائكة التي أصبحت تؤرق الدول، وخصوصاً النامية منها، والمتمثلة بارتفاع حجم البطالة واتساع قاعدة الفقر، لذا فإن هذا المبحث من الدراسة سيتناول بالشرح والتحليل المفاهيم المتعلقة بالمشاريع الصغيرة، والخصائص المميزة لها، وإهمتها على المستوى الوطني، وأهم الصعوبات التي تواجه مسيرة عملها.

1.1.2 مفهوم المشاريع الصغيرة:

عند تناول المفاهيم الخاصة بالمشاريع الصغيرة فإن المفهوم العام يتجه نحو القطاع الصناعي بالرغم من أن هذه المشروعات تختلف في مجالات عملها، فمنها ما يرتبط بالقطاع الصناعي أو الزراعي أو الخدماتي، ومنها ما يطلق عليه المشاريع متناهية الصغر، إذ أن المعيار الفاصل لطبيعة المشروع يرتبط بمؤشرات المشروع ذاته لا بتخصصه أو طبيعة عمله، فقطاع المشاريع الصغيرة هو ذلك القطاع الذي يغطي كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوفر فيها بعض المعايير المتفق عليها لدى كل دولة على حده (أبو ناجي، 2016)، فهوم المشاريع الصغيرة في معظم البلدان العربية يشمل الوحدات الإنتاجية الصغيرة، وهي مشاريع الحرف اليدوية والورش الصغيرة، بالإضافة إلى المصانع الصغيرة الحديثة (السكرانة، 2006)، فالمشروع الصغير هو مشروع يؤسسه الشباب في مقتبل حياتهم العملية يتسم بمحدودية رأس المال في الأصول الثابتة التي تشمل الأراضي والمباني والمعدات، ويسعى إلى استرداد رأس المال هذا في أقصر فترة ممكنة (غرفة صناعة وتجارة بيت لحم، 2014)، وتوجد مجموعة من المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تأصيل مفهوم المشروع الصغير، فمن هذه المؤشرات ما يرتبط برأس المال أو بعدد العاملين أو حجم المبيعات وشكل الملكية (ساجت، 2013)،

وبالنظر إلى تعريف المشاريع الصغيرة الذي أوردهت الأدبيات المتنوعة، يلاحظ وجود حالة من الاختلاف في تعريف المشروع الصغير ارتباطاً بخصوصية التصنيف لتلك المشاريع في كل دولة وفقاً لحجم اقتصاداتها، فما ينظر إليه على أنه مشروع كبير في بلادنا ينظر إليه على أنه مشروع صغير في بلدان أخرى، فاختلاف التعريف يرتبط بمجموعة من الأسباب والتي من أهمها اختلاف رأس المال المستخدم وعدد العاملين ونوع الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة، وهو ما أكدته منظمة العمل الدولية التي أشارت إلى أن هناك أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في مجموعة من البلدان التي أجريت عليها الدراسات المختصة حول طبيعة المشاريع الصغيرة، إذ يختلف التوصيف والتصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال (أبو مدللة ودواس والمصري، 2018)، فتعريف المشاريع الصغيرة يتباين بين الكتاب فبعض التعريفات تعتمد على حجم المشروع (عدد العاملين أو رأس المال)، ومنها ما يعتمد على الخصائص الاقتصادية كصفة الحجم الصغير للمشروع، أو طبيعة الإدارة في المشروع (من قبل المالك أو العاملين أو الاثنين معاً) وأخرى تعتمد على المشكلات التي يواجهها المشروع مثل حاجته للدعم أو مستوى التكنولوجيا المستخدم والموارد الضرورية لإنشاء المشروع، ومنها ما تعتمد على معيار المبيعات السنوية للمشروع الصغير (قدومي، 2015)، لذا فقد عرف المشروع الصغير من قبل الاتحاد الأوروبي بأنه المشروع الذي يشغل أقل من 50 عاملاً والمشروع المتوسط هو الذي يعمل به أقل من 250 عاملاً (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014)، أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فقد عرفت المشاريع الصغيرة "بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عاملاً، فيما يصف البنك الدولي المشاريع التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشاريع المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10-50 عاملاً بالمشاريع الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50 - 100 عاملاً بالمشاريع المتوسطة (الفليت، 2011).

وفي الدول العربية تقسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط إلى: (نصر الله والصوراني، 2005)

- 1- الصناعات الصغيرة جداً (MICRO): التي تشغل أقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- 2- الصناعات الصغيرة (SMALL) التي تشغل 5 - 15 عاملاً وتستثمر أقل من 15000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- 3- الصناعات المتوسطة (MEDIUM) التي تشغل 16 - 25 عاملاً وتستثمر من 15000 - 25000 دولار (عدا الأبنية والعقارات).

وفي واقعا الفلسطيني فقد اختلفت التعريفات التي تحدد ماهية المشروع الصغير طبقاً للجهات الرسمية المختلفة التي ترتبط أعمالها بتلك المشاريع، إذ تختلف آلية التعامل مع المشروعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية وهي تختلف من مؤسسة لأخرى، فبينما تصنف الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني المشروعات حسب طبيعة عملها، فإن وزارة المالية تصنف المشروعات حسب الشرائح الضريبية للمكلفين، كما أن قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998 يعطي امتيازات حسب فئات رأس المال والعمالة، والبلديات تجبي الرسوم ضمن معايير مختلفة (نصر الله والصوراني، 2005)، إذ يستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تصنيفاً خاصاً للمشاريع يرتبط بالأغراض الإحصائية الخاصة بأعماله، إذ يعتبر أن المشاريع التي يعمل بها من 1-4 عمال هي بمثابة مشاريع صغيرة جداً، في حين أن المشاريع التي تشغل من 5-19 عامل هي مشاريع صغيرة، بينما تعطي الغرفة التجارية تصنيفاً يعتمد على رأس المال في تصنيف المشاريع الصغيرة لأغراض ترتبط بعضوية أصحابها ضمن الغرف التجارية التخصصية، إذ تعتبر المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يقل رأسمالها عن 15000 دينار أردني (الصوص، 2010)، إلا أن معظم الاقتصاديين ورجال الأعمال يتحدثون عن معيار عدد العمال ورأس المال لتعريف المشروع الصغير، في حين يرى آخرون أن المشروع الصغير هو الذي لا يزيد رأس ماله عن خمسين ألف دينار وبالنسبة لاتحاد الغرف فقد تم اعتبار كل مشروع يقل عدد العمال فيه عن 10 عمال بأنه مشروع صغير (نيروخ والقواسمي والحيح، 2018)، فيما صنفت المشاريع الصغيرة من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2011 إلى مشاريع متناهية الصغر تشغل من 1-4 عمال ومشاريع صغيرة تشغل من 5-9 عمال (المصري، 2018)، ويمتلك قطاع المشروعات الصغيرة جداً قدرات متنامية في مجال التشغيل وتوفير مصادر الدخل للعديد من الأفراد والأسر، ويتعزز هذا الدور في ظل اشتداد الأزمات الاقتصادية وأزمات سوق العمل (أبو الروس والقوقا، 2011).

من خلال العرض السابق يتضح عدم وجود اتفاق حول تعريف المشروع الصغير بشكل موحد من قبل الهيئات الدولية، هذا الاختلاف مرده اختلاف طبيعة الاقتصادات للدول من حيث مستويات التطور والنمو، إذ ترى الباحثة أن الاختلاف في تعريف المشروع الصغير بين الدول هو اختلاف طبيعي مرتبط بحجم الاقتصادات الخاصة بهذه الدول، إذ أنه من غير المنطقي أن يعرف المشروع الصغير الأمريكي كالمشروع الصغير في فلسطين، فالاقتصاد الأمريكي الذي يستحوذ على أكثر من نصف الناتج المحلي الكوني لا يمكن مقارنته باقتصاد ناشئ، وبالتالي فاختلاف المعيار في التصنيف هو اختلاف طبيعي، إلا أن الأهم من ذلك هو ضرورة إيجاد تعريف محلي للمشروع الصغير على مستوى كل دولة، هذا التعريف من شأنه أن يساهم بإقرار العديد من المزايا المرتبطة بالسياسات العامة للدولة، فعدم وجود تعريف محدد وواضح للمشروع الصغير قد يحرم تلك المشاريع من الحصول على مزايا

كالإعفاء الضريبي أو مزايا فترات السماح للاقتراض أو غيرها من تلك المقررة في أطر السياسات المحلية للدولة، ففي فلسطين فإن اختلاف التعريفات للمشاريع الصغيرة ارتباطاً بطبيعة الجهات الرسمية العاملة هو اختلاف غير مبرر، إذ أن وزارة الاقتصاد الوطني بصفتها المظلة الرئيسية لعمل مثل هذه المشاريع يتوجب عليها إقرار تعريف موحد وجامع بالشراكة مع تلك الجهات من أجل تحديد طبيعة مثل هذه المشاريع والجوانب المتعلقة بسياسات التعامل معها، وألا يتم التعامل مع المشروعات الصغيرة باجتهادية كل جهة أو وفقاً لما تراه الجهة الرسمية مناسبة لطبيعة أعمالها، وعليه تقترح الباحثة أن يتم التفريق في واقعنا الفلسطيني بين المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة، إذ يمكن أن تعرف المشاريع متناهية الصغر بأنها المشاريع التي تعتمد على المبادرات الفردية الممولة ذاتياً أو من قبل المنظمات الداعمة التي تتولى دعم اتجاهات الشباب والتي لا تتجاوز قيمة الدعم الممنوح أو المستثمر في تلك الأفكار عن خمسة الآلاف دولار أمريكي ولا يتجاوز عدد المشتغلين في تلك الأنماط من المشاريع عن خمس عاملين، ويكون الشكل القانوني لها ممنوحاً تحت غطاء مزاوله حرفة من قبل البلديات، بينما يتم تعريف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يشغل أكثر من خمسة عمال وأقل من عشرة ولا يتجاوز رأسماله المستثمر عن 30000 دولار ويسجل كشركة فردية في إطار رخصة المزاوله الممنوحة من وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

2.1.2. المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات:

بعد اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات والبحوث المتخصصة بمجال المشاريع استنتجت أنه لا يوجد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة حتى داخل البلد الواحد؛ ويعزى ذلك إلى وجود بعض القيود التي تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المشروعات ومن أهمها: (الرضا وكاظم، 2016)

- 1- عامل اقتصادي من حيث اختلاف درجة النمو والنشاط الاقتصادي.
- 2- اختلاف المعايير المعتمدة بين الدول والهيئات.

1.2.1.2. العامل الاقتصادي:

يتمثل فيما يلي:

- 1- اختلاف درجة النمو الاقتصادي: يختلف تعريف المشروع الصغير بين الدول وفقاً لاختلاف درجة النمو الاقتصادي للدولة ذاتها، فالدول المتقدمة تعرف المشاريع الصغيرة وفقاً لمعيارها المرتبط

بدرجة نموها، في حين تعرفها الدول النامية وفقاً لهياكلها الاقتصادية (الشميري، 2012)، فهذا الاختلاف في تعريف المشروع الصغير يعكس درجة النمو الاقتصادي داخل الدولة، فالمشروعات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أوفي أي بلد، يمكن اعتبارها مشروعات كبيرة في دولة نامية مثل فلسطين، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية

2- **تنوع النشاط الاقتصادي:** تنوع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الاقتصادية وتقديم تشكيلة إنتاج متنوعة من السلع والخدمات لتلبية حاجيات السكان، إذ تعمل هذه المشاريع في المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية فضلاً عن تركيز جزء هام منها على القطاع الزراعي (سالمي وعيدة، 2017)

2.2.1.2. عامل اختلاف المعايير المعتمدة بين الدول والهيئات:

إن محاولة تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها يستند إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية التي تحدد حجم المشروع والخصائص التي تتميز بها (مجيد والحياي، 2020) و(عليان، 2015)

1- المعايير الكمية:

أ- **مقياس حجم العمالة:** يعد مقياس حجم العمالة من أبسط المعايير المتبعة، وأكثرها شيوعاً في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ لسهولة القياس والمقارنة في الإحصاءات، ورغم اتخاذ هذا العامل معياراً لتحديد حجم المشروع، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يختلف من دولة لأخرى، لكن على الرغم من وفرة البيانات عن عدد العاملين يجب توخي الحذر في استعمال هذا المقياس؛ لأن الاعتماد المطلق على هذا المقياس قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمشروعات، حيث تعتبر على أساسه المشروعات ذات الكثافة العمالية مشروعات كبيرة، بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية، كما أن هناك عوامل أخرى، تتمثل في عدم التصريح بالعدد الحقيقي للعمال في المشروعات، واشتغال أفراد العائلة في المشروعات مع كونهم عمالاً في مشروعات أخرى (الصوص، 2010).

ب- **مقياس رأس المال المستثمر:** يعد حجم رأس المال المستخدم معياراً أساسياً في العديد من الدول؛ للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة على اعتبار أن حجم الاستثمار

يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً، فإذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيراً اعتبر المشروع كبيراً، أما إذا كان صغيراً نسبياً اعتبر المشروع صغيراً أو متوسطاً مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة، ومن عيوب هذا المعيار اختلاف أسعار الصرف بين الدول مما يصعب من عملية المقارنة (الصوص، 2010).

ت- **معيار العمالة ورأس المال (معيار مزدوج):** يعتمد هذه المعيار في تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين، أي معيار حجم العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد، حيث يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (أبو ناجي، 2014)

2- المعايير النوعية:

بالإضافة إلى المعايير الكمية توجد مجموعة من الخصائص الرئيسية تتعلق أساساً بنوعية ملكية المشروع، وبالرغم من الاستخدام الكبير للمعايير الكمية، إلا أن هناك من الباحثين من يركز على المعايير النوعية؛ لتصنيف مثل هذا النوع من المشروعات التي يمكن استخدامها لتعريف شامل للمشروعات الصغيرة، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- **معيار الملكية:** يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث نجد أن غالبية المشروعات الصغيرة، تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص معظمها فردية أو عائلية، يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد (الرضا وكاظم، 2016)

ب- **معيار المسؤولية:** نجد حسب هذا المعيار في المشروعات الصغيرة وبالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط أن صاحب المشروع باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد، الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المشروع، وتحديد نموذج التمويل والتسويق وغيرها من القرارات (أبو ناجي، 2014).

ت- **حجم السوق:** يمكن تحديد حجم المشروعات بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، حيث تتمثل هذه الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بضيق وصغر حجم السوق الذي يتم التعامل فيه، إلا أن هذه الخاصية تبقى نسبية أيضاً لأننا نصادف مشروعات صغيرة تغزو حتى الأسواق الخارجية من خلال عملية التصدير؛ بسبب درجة الجودة والدقة التي تتمتع بها منتجاتها، كما يعاب على هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات؛ لأسباب خارجة عن إدارة المشروع لن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم إمكانيات وطاقة المصنع التي تكون معطلة، بالإضافة إلى تعرضه للتغير والتذبذب

بدرجة أكبر من عدد العمال وحجم الاستثمار .

3.1.2. أهمية المشاريع الصغيرة:

تشير الأدبيات المتنوعة إلى وجود دور محوري للمشاريع الصغيرة في النهضة الاقتصادية للمجتمعات، هذه الأهمية ترتبط بدور هذه المشاريع في التغلب على المعضلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتي من أهمها ظاهرتي البطالة والفقر، بالإضافة إلى قدرتها العالية في المساهمة في حفز معدلات النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها الفاعلة في تشكيل القيمة المضافة التي تعتبر أساساً لتكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول والذي يعد من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، وترتبط المشاريع الصغيرة بأهمية خاصة للاقتصاد الوطني الفلسطيني نظراً لاستحواذها على النسبة الأكبر من طبيعة المشاريع في الأراضي الفلسطينية والتي تصنف على أنها مشاريع صغيرة إذ أن 89% من المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية تتصف على أنها منشآت صغير تشغل أقل من 5 عمال" (المصري، 2018) وبالتالي فإن استحواد هذه المشاريع على النسبة الأكبر من النشاط الاقتصادي الفلسطيني يجعلها تحتل أهمية خاصة كونها الفاعل الأهم في مجريات العمل الاقتصادي الفلسطيني، ويمكن إبراز أهمية هذه المشاريع بشكل عام وللاقتصاد الفلسطيني على وجه التحديد في مجموعة من الجوانب يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1.3.1.2. الأهمية العامة للمشاريع الصغيرة:

تعتبر المشاريع الصغيرة من أهم الأشكال التي أسهمت في نجاح مجموعة من التجارب الدولية التي اعتمدت عليها لإحداث نهضة في اقتصاداتها ونقلها إلى حالة النمو المضطر، وتتجلى أهمية هذه المشاريع في الجوانب التالية: (حاوي وكاظم، 2011) و(جبر وحسن، 2019) و(البارودي، 2014) و(العنزي وفیصل، 2013)

- 1- المساهمة في معالجة المعضلات الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات وخصوصاً مشكلتي البطالة والفقر واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول خاصة بعد أن أصبحت للمشروعات الصغيرة أولويات في برامج الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.
- 2- ملاءمة هذه المشاريع للمناطق المختلفة داخل الدولة وخصوصاً تلك الريفية منها الأمر الذي يسهم في الحد من ظاهرة البطالة الريفية في المناطق النائية وبالتالي تشجيع السكان على الثبات في تلك المناطق والحد من الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر.

3- المساهمة الفاعلة للمشاريع الصغيرة في تعزيز جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بقدرتها على التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وخصوصاً الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما تساهم به من إضافات حقيقية لحجم هذا الناتج عبر القيم المضافة التي تشكلها تلك المشروعات، هذا بالإضافة إلى تأثيرها على جوانب الاستهلاك والعمالة والادخار والاستثمار والصادرات.

4- تسهم المشاريع الصغيرة في توفير المواد المستلزومات للمشاريع المتوسطة والكبيرة عبر عملها كقاعدة خلفية لإمداد تلك المشاريع المواد نصف المصنعة أو عبر عملها كقاعدة أمامية لتسويق منتجات تلك المشاريع عبر ما يعرف بقواعد التكامل الأمامي والخلفي.

هذا وبضيف (الدماغ، 2010) مجموعة من الجوانب التي تظهر أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى الاقتصادات المتنوعة للدول تتمثل في التالي:

1- تساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازن المدفوعات في الدول النامية، وذلك من خلال إحلال الواردات، وهذا يؤدي إلى تحقيق فائض يساهم في توسيع قاعدة الاستثمار، وبالتالي رفع مستوى المعيشة الاقتصادية.

2- تساهم في توزيع الثروة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بتوظيفها للعمالة الفقيرة على اختلاف مستوياتها من حيث المهارة.

3- تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من العجز التجاري في اقتصاد الدولة.

4- تعتبر فرصة عمل لمحدودي الدخل وحديثي التخرج الجامعي وخاصة أصحاب التخصصات التقنية والفنية.

5- عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولاسيما أنها تعطي فرصة لجميع الفئات الاجتماعية لتفاعلهم في العملية الإنتاجية مما يحقق إعادة دمجهم في الحياة العملية من خلال تعبيرهم عن ذاتهم.

هذا وبضيف (الونداوي، 2008) أن أهمية المشاريع الصغيرة تتبع مساهمتها الفاعلة في عمليات التجديد والابتكار وذلك ارتباطاً بمحدودية الموارد المالية لتلك المشاريع التي تجعلها غير قادرة على اقتناء الآلات الحديثة ذات الدقة المرتفعة والتكلفة المرتفعة، وهو ما يدفع بالأشخاص القائمين عليها إلى محاولة التجديد والإبداع في شتى المجالات من أجل التغلب على تلك المعضلات وإبداع أشكال جديدة يمكن أن تساهم في تمكينها من تطوير أعمالها، كما وتتبع أهميتها من قدرتها على التكيف بشكل أسرع من المشاريع الكبيرة مع التغيرات السريعة وخصوصاً تلك المرتبطة بأذواق المستهلكين

نظراً لتمتعها بدرجة أكبر من المرونة مقارنة بالمشاريع الكبيرة، إذ أن المشاريع الصغيرة تسهم في تحويل الأفكار الاستثمارية والإبداعية إلى مشاريع قائمة وبرأس مال مقبول، وتفتح مجالاً واسعاً أما المبادرات الفردية والتوظيف الداخلي، وحسب ما أشارت إليه دراسات متخصصة بتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات، كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترات زمنية أقل، وعلى مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فقد أظهرت الإحصائيات ما نسبته (30% - 60%) من الأبحاث والاختراعات لدول الأعضاء في المنظمة تعود لمشروعات صغيرة ومتوسطة، بينما يضيف (الفليت، 2011) أن للمشروعات الصغيرة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وفقاً لتقرير صدر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأهمية المشاريع الصغيرة ودورها الريادي الفاعل، وضرورة العمل في مشروعات مشتركة مع شركاء أجنب، ذلك يسهم في إدخال التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحسين جودة الإنتاج في سوق العمل لهذه المشاريع، أما فيما يتعلق بأهميتها في حماية البيئة فيرى (الصوص، 2010) أن تلك المشاريع تسهم في استغلال المخلفات الصناعية والزراعية، ومن الأمثلة على هذه المشاريع تلك التي تستخدم الكرتون والورق والبلاستيك والزجاج ومخلفات الزيوت وغيرها، وهذا يساهم في رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة والتخفيف من مشكلة التلوث البيئي.

ترى الباحثة أن المشاريع الصغيرة العمود الفقري للتخفيف من الفقر وللتقدم والقضاء على البطالة، وذلك لقدرتها على الإبداع والاختراع، فالمشاريع الكبيرة بالرغم من مزاياها العديدة فهي وحدها لا تستطيع أن تحافظ على حرية المبادرة وعلى تقديم كل الخدمات والسلع اللازمة، وأن المشاريع الصغيرة تعمل على خلق مجتمع منتج يثق في قدراته ومؤمن بالعمل الحر، بالإضافة إلى تحقيق العدالة في التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف فئات الدولة، كما وتبرز أهمية تلك المشاريع في قدرتها على رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل الملابس المطرزة والنسيج وغيرها من الأنشطة، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهم والاستفادة من أوقات فراغهم وزيادة دخل الأسرة ورفع مستوى المعيشة، وهذا يساعد في تغيير النظرة التقليدية لدور المرأة في بعض المناطق، فالمرأة ليست للبيت فقط بل بإمكانها العمل وإثبات وجودها فهي نصف المجتمع.

2.3.1.2. أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الفلسطيني:

تعتبر المشاريع الصغيرة حجر الأساس لتحقيق أي نمو اقتصادي، والذي يؤدي فيما بعد إلى التنمية في كافة جوانب الحياة، فهي تلبي احتياجات الأفراد وخاصة في الدول النامية وتقلل من نسبة البطالة وتزيد من الرفاه الاجتماعي، كما أن هذه المشروعات تعتبر مستقبلاً من أكثر القواعد للتقدم

الاقتصادي، وتظهر أهميتها في النقاط التالية: (أبو ناجي، 2014)

- 1- تسهم هذه المشروعات في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة، وذات جودة جيدة، وتكون متوفرة لدى ذوي الدخل المنخفض (زنديق، 2017).
- 2- تزيد من درجة الاكتفاء الذاتي من خلال توفير العديد من السلع التي تلبي احتياجات السوق الفلسطيني، والتي تحل محل السلع المستوردة، وتخفف بالتالي من العجز في الميزان التجاري، وتقلل من درجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي (الفليت، 2011).
- 3- كما أن لها دوراً مهماً وبارزاً في تحفيز المشاركة المجتمعية، وتشجع على روح المبادرة والتعاون بين مختلف الفئات داخل المجتمع، وتعمل على تعزيز وترسيخ روح الانتماء الوطني من خلال بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومنافسة الاقتصاد الإسرائيلي (زنديق، 2017).
- 4- إن المشروعات الصغيرة لها القدرة في أن تحل محل المشاريع الكبيرة التي أجبرت على الخروج من السوق؛ بسبب الممارسات الإسرائيلية من إقامة الحواجز ومنع التبادل التجاري وغيرها من الممارسات التي تهدف إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، أو بسبب الاضطرابات والأزمات الاقتصادية، وخلال فترات الركود الاقتصادي تعمل هذه المشاريع على امتصاص الصدمات لما لهذه المشاريع من مميزات تجعلها قادرة على البقاء والاستمرار في الاقتصاديات المضطربة وغير المستقرة، في الوقت الذي قد لا تصمد فيه المشاريع الكبيرة وتخرج من السوق (الفليت، 2011).
- 5- تقوم هذه المشروعات في الاستخدام الأمثل لرأس المال الوطني، فأغلب رأس المال الفلسطيني المستخدم في بناء المشروعات الوطنية، هو رأس مال فردي وهذا يستدعي كيفية وإمكانية ترشيد وتوجيه رأس المال نحو إقامة المشاريع التي تقل فيها نسبة المخاطرة، والتي تكون بديلة لبعض السلع المستوردة، أي اتباع سياسة الإحلال محل الواردات، كما أن المشروعات الصغيرة لها المقدرة على جذب المدخرات الوطنية، واستغلالها بدلاً من بقائها في شكل مدخرات معطلة (الصوص، 2010).

في حين يضيف (أبو الروس والقوقا، 2011) أن أهمية المشروعات الصغيرة للاقتصاد الوطني الفلسطيني تكمن في كونها تمثل فرصة للكثير من الفقراء وذوي الدخل المحدود للاستفادة من توفير دخل لهم باندماجهم للعمل في أطر التكوينات المختلفة للعمل في مثل هذه المشاريع، هذا بالإضافة إلى أن مثل هذه المشاريع تمثل توجهاً إيجابياً يخدم البيئة الفلسطينية بالاعتماد على أنماط الأعمال التي تركز على إعادة تصنيع الخلفات التي توفرها مثل تلك المشاريع.

بينما ترى (زنديق، 2017) أن أهمية المشاريع الصغيرة في الآتي:

1- الاستمرارية للمنافسة: إن تطور المشاريع الصغيرة هو دعم لروح المنافسة التي هي أساس وأداة التغيير وتشجيعاً للاختراع والتقدم، فالمنافسة لا تقتصر على الأسعار بل هي أيضاً في نوعية الخدمة وجودة المنتج.

2- التجديد: وهذا ناتج عن أن أصحاب المشاريع الصغيرة دائم والاختراع والإبداع ويسعون لاكتشاف كل ما هو جديد ليزيد من أرباح مؤسساتهم ويساعد على تطورها.

3- ترابط الأعمال والمشروعات التجارية: وذلك من حيث شراء المواد الداخلة في الإنتاج والخدمات اللازمة له، وبيع المنتجات إلى للأسواق ومن ثم للمستهلكين، فالتعاون والتكامل بين المشاريع وخاصة بين الكبيرة والصغيرة هو ضروري، فالصغير يوفر للكبير المواد الخام والأولية، والكبير يقوم بالاستفادة منها في استكمال منتجه ليكون جاهزاً لتسويقه، ولهذا يمكن القول بأن المشاريع الصغيرة تعتبر الرافد والمسوق للمشاريع الكبيرة وهو البداية من خلال النتيجة النهائية، ولهذا فأساس وجوهر ازدهار ونجاح واستمرار المشاريع الكبيرة هو المشروعات الصغيرة.

4- الامتياز: وهو يعتبر المنفذ القانوني للمنافسة المتزايدة في سوق العمل، وهو عبارة عن شهادة للعلامة التجارية التي تمنح لصاحب المشروع ليستطيع تسويق خدماته ومنتجاته دون أن يتعدى عليه أحد، وهذا الامتياز يخضع للقوانين والشروط المحلية والدولية.

استناداً إلي ما سبق ترى الباحثة أن المشروعات الصغيرة تعتبر من أهم مكونات النشاط الاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء، وليس فقط في فلسطين والدول النامية، وإنما في جميع دول العالم، وهذا يرجع إلى كون المشاريع الصغيرة تدخل في كافة مجالات الحياة، وبذلك يتضح مما سبق ضرورة العمل على تدعيم المشروعات الصغيرة وزيادة الحوافز المقدمة لها، لتطوير الكفاءة الإنتاجية وزيادة قدرتها على المنافسة.

من خلال العرض السابق يتضح أن أهمية المشاريع الصغيرة يتجسد في قدرتها على خلق حالة من النمو المضطرد في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها على مواجهة المعضلات التي تنتج بالطابع الاقتصادي والاجتماعي التي تواجه المجتمعات المتنوعة، وفي الواقع الفلسطيني ترى الباحثة أن أهمية المشاريع الصغيرة تكمن في موازنة هذا النمط من الأعمال للواقع الاقتصادي المرتبط بالجوانب المعيشية للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، إذ يتناسب هذا النمط من الأعمال مع واقع قدرات الأفراد على المبادرة في خلق الأفكار الإنتاجية التي لا تتطلب تكاليف مرتفعة للتنفيذ، إذ أن معظم الشباب والفئات الناشئة تعاني من معضلة مزمنة من تعطل قدرات الشركات الكبرى على خلق فرص عمل توازي حجم المعروض من القوى العاملة بالرغم من امتلاكها لمهارات متنوعة تبقى معطلة قسراً عن الاستغلال، وبالتالي تبقى فرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة منفذاً للشباب في البيئة

الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة من أجل تسخير قدراتهم ومهارات العلمية والفنية واستثمارها في إطار خاص يولد نمطاً من الدخول يتناسب مع الوقائع الاقتصادية وتمكينهم من تخطي حالة البطالة والعوز للاعتماد على الذات، كما وتكمن أهمية تلك المشاريع في قدراتها الذاتية على توليد فرص عمل لأفراد العائلة، إذ أن النمط السائد في بيئة الأعمال الفلسطينية يميل إلى النمط العائلي وهو ما يتوافق مع فكرة إقامة هذه المشاريع في بيئة الأعمال الفلسطينية، وأخيراً فإن أهمية هذه المشاريع على المستوى الوطني تتبع من قدراتها على نقل المجتمع الفلسطيني إلى فكرة التحرر بالاعتماد على ثقافة اقتصاديات الصمود التي يعززها فكرة توليد الدخل حتى وإن كان متواضعاً من أعمال متصلة تشكل عناقيداً صناعية أو أفكاراً متكاملة رأسياً وأفقياً تدعم عملية التنمية في الأوساط المجتمعية المحلية المنتشرة والتي قد يفصل بينها الاحتلال الإسرائيلي بفعل ممارسته، وبالتالي يبقى هذا النمط الذي لا يتطلب قدراً كبيراً من الاتصال اليومي بشبكات الطرق نمطاً هاماً في تعزيز مجريات الحياة الاقتصادية الفلسطينية.

4.1.2. خصائص ومميزات المشاريع الصغيرة:

المشاريع الصغيرة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المشروعات الأخرى حيث تجعلها قادرة على التكيف مع الظروف غير الطبيعية كالركود الاقتصادي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية لأصحابها ومن أهم هذه الخصائص ما يلي وفقاً لدراسة (بلخير والهندي، 2019) و(عليان، 2005) و(مشني، 2018) و(رشيد وجبر، 2005):

- 1- سهولة الشروع في تشغيلها نظراً لبساطة تكوينها.
- 2- قدرتها المرتفعة على التكيف مع المتغيرات البيئية المتنوعة.
- 3- رأس المال الذي تستخدمه يكون صغير نسبياً بالمقارنة مع المشاريع الأخرى وفي الغالب يكون مدخرات ذاتية.
- 4- تأخذ المشاريع الصغيرة صفة الصبغة العائلية، فصاحب المشروع يعمل في مشروعه هو وأفراد عائلته.
- 5- العلاقات بين صاحب المشروع والمستهلكين تعتبر ذات طابع شخصي مما يؤدي إلى رضا المستهلكين.
- 6- اعتمادها بشكل كبير على المواد الخام المحلية.
- 7- انخفاض تكلفة العمالة، فالآلات بسيطة وقليلة التعقيد.
- 8- المواد التي تنتجها تكون إما منتجات أولية تستفيد منها المشاريع الكبيرة أو أن تكون بسيطة

للمستهلك المحلي.

9- لا تتطلب المشاريع الصغيرة بنية تحتية ذات حجم كبير، إذ يمكن قيامها في الأرياف والبادية والمناطق النائية.

10- محدودية سوق التعامل فهو لا يتعدى المنطقة التي يوجد فيها أحياناً.

11- كما تمتاز هذه المشروعات بسهولة الدخول والخروج من السوق لا سيما إذا كانت مرحلة تأسيس المشروع قد نفذت بشكل مناسب.

هذا ويضيف (اللامي وحسين، 2012) مجموعة من الخصائص التي تميز المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشاريع التي يمكن إيضاحها في الجوانب التالية:

1- الملكية الخاصة من قبل شخص أو عدد قليل من الأشخاص.

2- بساطة فكرة التأسيس.

3- بساطة الهيكل التنظيمي.

4- عدم اتساع المنطقة الجغرافية التي يخدمها.

5- انخفاض اقتصادات الحجم والاستفادة من اقتصادات التجميع.

6- الاعتماد على القدرات البشرية.

هذا ويتفق (عبد الحميد وعبود، 2013) مع ما أورده (اللامي وحسين، 2012) من خصائص للمشاريع الصغيرة ويضيف عليها مجموعة أخرى من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المشاريع والتي تتمثل في اعتمادها على الموارد والإمكانات المحلية المتوفرة، الأمر الذي يساعدها على خفض التكاليف المطلوبة لإقامتها، هذا بالإضافة إلى مرونتها وقابليتها للتكيف مع الظروف المتغيرة السريعة في البيئة التي تعمل بها وسهولة إمكانية تغيير خططها الإنتاجية أو تغيير نوعية مبيعاتها، ويضيف (عليان، 2015) خاصية أخرى تميز المشاريع الصغيرة عن غيرها تتمثل في مرونة إدارة تلك المشاريع نظراً للطابع غير الرسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المشروع وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ القرارات، هذا بالإضافة إلى سهولة اختيار مواقع العمل لتلك المشاريع نظراً لصغر حجمها وهو ما يمنحها قدرة تنافسية مرتفعة مقارنة بأشكال المشاريع الأخرى، في حين يشير (ساجت، 2013) إلى أن ما يميز المشاريع الصغيرة عن غيرها هي تمتعها بتقارب نسب القيم المضافة مع نظيراتها من المشاريع الأخرى خصوصاً تلك العاملة في الصناعات التحويلية من المشاريع الكبرى، وبالتالي فإن ارتفاع نسب القيم المضافة لها يعطيها ميزة نوعية من حيث أهميتها الاقتصادية كلاعب فاعل في تكوين الناتج المحلي.

من خلال العرض السابق يتضح أن من أهم الخصائص التي تميز المشاريع الصغيرة هي بساطة التكوين والملكية، إذ لا تتطلب إقامة مثل هذه المشاريع تعقيدات استثمارية كبيرة بغية الشروع الفعلي في التشغيل، وفي الواقع الفلسطيني ترى الباحثة أن أهم ما يميز المشاريع الصغيرة من حيث خصائصها هي قدرتها على التأقلم مع الموجودات المحلية سواءً في بيئة الأعمال الزراعية أم الصناعية أم الخدماتية، إلا أنها تفتقر إلى إطار رسمي داعم يساهم في تسهيل أعمالها، هذا الإطار الذي تميل معالمه نحو تجميع مثل تلك المشاريع في مناطق صناعية مؤهلة داخل حدود البلديات بغية توفير مقومات النجاح لأعمالها، كما وتتميز المشاريع الصغيرة وخصوصاً في قطاع غزة بقدرتها على تعزيز الأمن الغذائي للسكان في المناطق المحلية، فالعديد من المشاريع الصغيرة القائمة ما هي إلا نتاج إما لمبادرات فردية من قبل فئة الشباب، أو نتاج لدعم مجتمعي من قبل منظمات المجتمع المدني في شكل تمويل صغير يأتي في إطار برامج التمكين الاقتصادي خصوصاً للفئات المهمشة، وبالتالي فإن تركيز التمويل ينصب في أطر المناطق الريفية والناحية التي تركز على الأعمال الزراعية والحرفية بالدرجة الأولى وبالتالي فإن مخرجات مثل هذه المشاريع توفر احتياجات المناطق المحلية من السلع الأساسية التي يشكل الغذاء مصدرها الرئيسي، وبالتالي تعزيز اتجاهات الامن الغذائي لسكان تلك المناطق.

5.1.2. مجالات عمل المشاريع الصغيرة:

تتنوع مجالات عمل المشاريع الصغيرة، إذ قد تختص في مجال العمل الصناعي أو التجاري أو الخدمي (عكاوي وعبد القادر وخلف، 2019)، وقد أشار (مشني، 2016) إلى أن تعدد مجالات عمل المشاريع الصغيرة قد يرتبط ببعض المعايير الخاصة بإنشاء المشاريع الصغيرة، التي قد تشمل:

- 1- **المجال الصناعي:** يشمل عمل الحرفيون وأصحاب المهن اليدوية الذين يقومون بتحويل المواد الخام من حالة إلى أخرى بحيث تصبح قابلة للاستهلاك.
- 2- **المجال الزراعي:** ويشمل إنشاء مزارع صغيرة، أو بيوت بلاستيكية لإنتاج الخضروات أو الواردات، أو خلايا نحل لإنتاج العسل.
- 3- **المجال التجاري:** وتشمل المشروعات التجارية الصغيرة.

أما أنواع المشاريع الصغيرة في فلسطين كما صنفها منتدى الأعمال الفلسطيني فهي كما يلي (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014):

- 1- **المشروعات الصناعية:** صناعات استهلاكية صغيرة أو مهن حرفية.

- 2- المشروعات التجارية: تجارة الجملة والتجزئة الوكلاء والسماسرة.
- 3- المجالات الخدمية: المكاتب الخدمائية المختلفة ووكالات السياحة والتأمين والخدمات الفندقية والخدمات الشخصية وغيرها.
- 4- المشاريع النسوية الصغيرة والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية الاقتصاد المحلي.
- 5- الحيازات الزراعية المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت.
- 6- المشاريع الصناعية التي تنتج منتجات متطورة في مختلف المجالات الهندسية، التجارية، الصناعية.

من خلال العرض السابق يتضح وجود حالة من التنوع في المجالات التي تعمل بها المشاريع الصغيرة والتي تمتد لتشمل كافة الأنشطة المرتبطة بعمل القطاعات الاقتصادية المتنوعة داخل الدولة، وترى الباحثة أن مجال العمل في القطاع الصناعي يتناسب بشكل أكبر مع فئة النساء ذوات الإعاقة، كون تلك الأعمال يمكن إنجازها بسهولة أكبر مقارنة مع طبيعة الأعمال في القطاعات الأخرى، إذ أن العمل في القطاعات الأخرى تتطلب مجهوداً حركياً مرتفعاً مقارنة بالأعمال الحرفية المنضوية في إطار القطاع الصناعي، كما وأن طبيعة الإعاقة يمكن التي تشمل في نسبتها الأكبر الإعاقة الحركية يمكن تكيف الأعمال الحرفية بما يتناسب مع طبيعتها ارتباطاً بطبيعة الأدوات التي يمكن تقديمها للنساء، والتي تمكنهن من العمل والتغلب على طبيعة الإعاقة الحركية، كما أن مجال الأعمال الحرفية متنوعة ويمكن توجيه طبيعة المشروع الصغير بما يتواءم مع طبيعة الإعاقة.

6.1.2. دور المشاريع الصغيرة:

1.6.1.2. الدور الاقتصادي:

يعتبر الدور الاقتصادي الذي تلعبه المشاريع الصغيرة أساساً لتراكم القيم المضافة التي تعد الركيزة الأساسية لقيادة عملية النمو الاقتصادي وتعظيم قيم الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي حفز معدلات النمو الاقتصادي داخل الدولة، لذا فإن هذا الدور الذي يمكن أن تلعبه المشاريع الصغيرة في المجال الاقتصادي قد ركز عليه الباحثون استناداً إلى أهمية تلك المشاريع في نجاح النهضة الاقتصادية للعديد من الدول الرائدة التي اعتمدت على فكرة تعزيز تلك المشاريع للوصول إلى حالة من التقدم الاقتصادي تمكنها من المنافسة على المستوى الدولي، ويمكن إبراز أهم المحاور المتعلقة بالدور الاقتصادي لهذه المشاريع في الجوانب التالية: (عواد وعبد وحמיד، 2020) و(العزاوي وحمود، 2014)

- 1- تعتبر المشاريع الصغيرة عاملاً هاماً في حفز معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي

خفض العجز في ميزان المدفوعات، إذ أن ما يميز المشاريع الصغيرة تمتعها بمرونة عالية في تقديم الخدمات التدعيمية للمشاريع الكبيرة، حيث يمكن أن تسهم هذه المشاريع باحتياجاتها من المواد النصف مصنعة أو تامة الصنع التي تستخدم كمدخلات في العمليات الإنتاجية الخاصة بالمشاريع الكبيرة، وبالتالي تمكين تلك المشاريع من توفير مثل هذه الاحتياجات محلياً وتخفيض حجم المستورد من تلك المنتجات، وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري، وهو ما يترتب عليه تخفيض عجز ميزان المدفوعات، هذا بالإضافة إلى قدرة المشاريع الصغيرة على استغلال المواد الأولية المتاحة محلياً لإنتاج سلع بسيطة أو تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين، فضلاً عن قدرة هذه المشاريع على العمل في مجال انتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج، والتي تؤدي إلى سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع، مما يساهم زيادة الناتج المحلي.

2- تسهم المشاريع الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي، إذ تتمتع المشاريع الصغيرة بقدر كبير من المرونة والتنوع في الهيكل الاقتصادي الصناعي وذلك من خلال دخولها في مجالات تميزها عن المشاريع الكبيرة الحجم، بحيث يكون الطلب عليها محدوداً في بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير بدلاً من الاستيراد، ومن ثم تقوم المشاريع الصغيرة بهذه الوظيفة فيصبح من الضروري انتاج بعض الأجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح المشاريع الكبيرة، ومن ثم تصبح المشاريع الصغيرة هي السبيل لتحقيق ذلك.

3- تضيق الفجوة بين الادخار والاستثمار وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، الذي يعول عليه لقيادة عملية التنمية الاقتصادية.

2.6.1.2. الدور الاجتماعي:

يعتبر الدور الاجتماعي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة محل اهتمام من الدول كونها مجالاً هاماً يسهم في تقديم الحلول للمعضلات الاجتماعية التي أصبحت هاجساً يؤرق الدول، كونها تشكل عاملاً مرتبطاً بقضايا السلم المجتمعي، ويرتبط الدور الاجتماعي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة بمجموعة من القضايا التي تشمل ما يلي: (الرضا وفاضل، 2016) و(عواد وعبد وحמיד، 2020) و(الحموري، 2017)، (بلخير والهندي، 2019) و(خضيرات، 2011)

1- تعد المشاريع الصغيرة أكثر قدرة على الانتشار المكاني أو الجغرافي، إذ يمكن إقامة هذه المشاريع على أطراف المدن والقرى، بعكس المشاريع الكبيرة التي غالباً من تتمركز داخل المدن الكبيرة، إذ أن انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على

خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع الريفي الذي تقام فيه، ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، وبالتالي فهي تسهم في تحقيق التنمية المكانية المتوازنة.

2- تعد المشاريع الصغيرة وسيلة فعالة لخفض معدلات البطالة، إذ تسهم هذه المشاريع بشكل فاعل في استيعاب فائض العمالة، لما تتمتع به من مزايا ترتبط بسهولة اقامتها، وبساطة أنشطتها، التي تمكن شرائح متنوعة من الأطياف المجتمعية من العمل بها، فمع عجز الحكومات والمشاريع الكبيرة عن خلق فرص عمل توازي قوى العمل المعروضة تظهر أهمية هذه المشاريع في استيعاب شريحة هامة من هذه من هذه القوى، إذ تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول، سواء كانت المتقدمة منها أم النامية، وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر، وأن القضاء عليها يحتاج إلى تحديد وسيلة ترفع مستوى التشغيل للقوى العاملة، وبالتالي تعد المشاريع الصغيرة أحد أهم الوسائل لتأمين فرص العمل عموماً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، ورغم التفاوت في تعريف المشاريع من بلد لآخر إلا أنها تشكل حافزاً قوياً لخلق فرص عمل لأفراد المجتمع.

3- تسهم المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر، إذ يعد الفقر أحد أهم الظواهر الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية التي تؤثر على استقرار المجتمعات، فهو ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع مع اختلاف حدة تأثيره من مجتمع إلى آخر وفقاً لأنماط التقدم المرتبط بتلك المجتمعات، وتعتبر المشاريع الصغيرة بمثابة نقطة الانطلاق لتمكين شريحة الفقراء من تخطي حالة العوز والاعتماد على الذات، وخاصة في المناطق الريفية والناحية الأقل حظاً في النمو والأكثر احتياجاً للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر من التنمية والتطوير والانتعاش من خلال هذه المشاريع، مما ينقلهم من حالة الفقر والعوز إلى الحياة الكريمة.

4- مكافحة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي الذي تعانيه فئة العاطلين عن العمل من خلال توفير فرص عمل تبعدهم عن تلك الأعمال.

5- الحد من الهجرة الداخلية التي تتم إلى المناطق التي توفر فرص عمل وخدمات للعاطلين عن العمل، مما يسبب ضغطاً على مرافق تلك المناطق ويحدث خللاً في توزيع السكان، وما يرافقه من آثار سلبية على المجتمع.

6- الحد من ظاهرة الفقر، وعلى أقل تقدير قد تصل بالإنسان إلى الاكتفاء الذاتي، فالفقر يؤدي لانتشار الجرائم في المجتمعات، ويولد شعوراً لدى الفقراء بالانتقام من الأغنياء، مما يؤدي إلى انهيار اجتماعي وأخلاقي.

7- تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية.

هذا ويضيف (رشيد وجبر، 2005) أن من أهم الأدوار الاجتماعية التي تضطلع بها المشاريع الصغيرة

قدرتها الفائقة على نشر الثقافة الانتاجية في المجتمعات ارتباطاً بانتشارها الواسع داخل هذه التجمعات، وبالتالي قدرتها على تنمية الملاكات البشرية في تلك المجتمعات، وقدرتها على تطوير قدراتهم ومهاراتهم المتنوعة، في حين يضيف (الجنابي، 2019) أن المشاريع الصغيرة تلعب دوراً اجتماعياً هاماً يتمثل في تقديم المنتجات والخدمات للفقراء أو الطبقات الضعيفة مجتمعياً، وهو ما يسهم في الاستقرار المجتمعي، أما (بلخير والهندي، 2019) فيؤكد أن الدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة وخصوصاً الحرفية منها، يتجسد في قدرتها على الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري للمجتمع، وتأمين عدم اندثاره، كونها تعكس مستوى ازدهار الثقافة والاجتماعي في أي مجتمع ؛ حيث أن المشاريع الصغيرة الحرفية هي العامل الأمين والمستودع للملائم للثقافة البشرية والموروث الحضاري، والذي يتعرض للاندثار والضياع في أوقات كثيرة.

3.6.1.2. الدور النفسي والانفعالي:

يرتبط الدور النفسي والانفعالي للمشاريع الصغيرة بما تسهم به من تحقيق رغبات الأفراد القائمين على تلك المشاريع والمرتبطة بطبيعة الاتجاهات والسلوك الشخصي المترافق مع التغيرات التي تطرأ على أنماط حياتهم كنتيجة لاندماجهم في بيئة العمل الخاص بهم، وبالتالي إسهام تلك المشاريع في تحقيق الذات التي يطمحون إليها، وهو ما تؤديه المشاريع الصغيرة في اتجاهات متنوعة ترتبط بهذا الجانب، والتي يمكن ايضاحها فيما يلي: (عبد السادة والشمري، 2019) و(الحموري، 2017)

- 1- تلبية رغبات الأفراد الرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم
- 2- تعزيز استقلالية المرأة وهو ما ينعكس إيجاباً على سلوكها النفسي والانفعالي، إذ أن أبرز ما يميز المشاريع الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة عالية من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، كون أكثر هذه المشاريع تتناسب مع متطلبات عمل المرأة لا سيما في المناطق الأكثر احتياجاً.
- 3- تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي للمرأة كنتيجة لعمل المرأة في إنشاء المشاريع الإنتاجية.
- 4- تسهم المشروعات الصغيرة في تعزيز الثقة بالنفس ورفع الروح المعنوية والاسهام في التنمية المجتمعية.
- 5- تسهم المشروعات الصغيرة بتعزيز مفهوم الذات والقدرة على المساهمة في التنمية الاجتماعية.
- 6- تسهم المشروعات الصغيرة في تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الفئات المجتمعية المنشئة لتلك

المشاريع.

7.1.2. المشروعات الصغيرة في قطاع غزة:

لقد شهدت بيئة الأعمال في قطاع غزة حالة من التطور اللافت للمشاريع الصغيرة التي يعمل بها من 1-4 عاملين وفقاً للإحصاءات المنشورة، حيث بلغ هذا التطور ذروته خلال العام 2017 كما يشير الجدول التالي:

جدول 1.2: تطور أعداد المنشآت والعاملين في المشاريع الصغيرة بقطاع غزة.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2017
عدد المنشآت	15014	14805	14538	15322	15617	42251	46825
عدد العاملين	62164	61690	59641	67052	65538	37534	41641

المصدر: (درويش، 2015). "دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره"، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، (1)2، ص33.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018) التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2017 النتائج النهائية - تقرير المنشآت. رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). مسح المنشآت، رام الله، فلسطين.

من الجدول (1.2) يتضح وجود حالة من التطور الإيجابي في أعداد المنشآت الصغيرة العاملة في قطاع غزة، إذ ارتفع إجمالي أعداد هذه المنشآت بأكثر من الضعفين خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2006، إلا أنه وبالرغم من تضاعف أعداد المنشآت الصغيرة العاملة في قطاع غزة، فلم يوازي ذلك ارتفاعاً في أعداد العاملين يعادل نسبة الزيادة في أعداد تلك المنشآت بل على العكس تراجع أعداد المشتغلين في بعض السنوات اللاحقة للعام 2006 ليصل إلى نحو 41641 عاملاً في العام 2017 مقارنة بنحو 62164 عام في العام 2006، وترى الباحثة أن بقاء معدلات التشغيل في تلك المنشآت متقاربة في السنوات اللاحقة للعام 2006 بالرغم من تضاعف أعداد المنشآت، يرجع إلى طبيعة الطاقة الإنتاجية التي كانت تتمتع بها تلك المشاريع في العام 2006، والتي كانت من الأعوام المستقرة نسبياً، حيث كانت بداية التحول الحقيقي في المشهد السياسي الفلسطيني في قطاع غزة، حيث كان الطلب على منتجات تلك المشاريع مرتفع نسبياً مقارنة بالظروف الراهنة التي تشهد حالة من التردّي والحصار وضعف القوة الشرائية، الأمر الذي يضطر أصحاب تلك المشاريع إلى إقامة المشروع على أمل تغطية احتياجاتهم الشخصية دون التوسع في التشغيل كنتيجة لضعف المدخولات التي تولدها تلك المشاريع، وهو ما يفسر بقاء معدلات التشغيل بنسب متقاربة مع تلك الأعوام.

8.1.2. العوامل المؤثرة في عمل المشاريع الصغيرة:

يرتبط التقدم المحرز على مستوى المشاريع بمجموعة من العوامل الموضوعية التي تؤثر على مسار أعمالها، وتؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية أو سلبية وفقاً لاتجاه تلك العوامل، ففي حال توفر عوامل داعمة يتم استخدامها بالشكل الصحيح، فإن ذلك سيسهم في تحقيق نتائج إيجابية تسهم في تطوير أداء المشاريع الصغيرة، والعكس فإن عدم التمكن من التعامل مع تلك العوامل بموضوعية وحكمة، فإن هذا بالطبع سيعود بالضرر على تلك المشاريع ويخل بنظامها، ويفقدها قدرتها على أداء عملها كما هو مخطط له، وفيما يلي إيضاح لأهم العوامل المؤثرة في عمل تلك المشاريع وتوجهاتها الإيجابية والسلبية (الجنابي، 2019) و(حسن، 2014)

1- **اليد العاملة:** يعتبر توفر اليد العاملة المؤهلة وذات الخبرة من أهم العوامل الداعمة لنجاح المشاريع الصغيرة، وفي حال عدم توفر مثل هذه النوعية من العمالة فإنها تسهم في انخفاض أدائها وتعرؤها، كما أن العلاقات الإنسانية السائدة بين أنماط العمالة المختلفة تلعب أثراً هاماً في تقدم أو فشل تلك المشاريع، ويشير مفهوم العلاقات الإنسانية هنا إلى كافة الروابط والصلات التي تقوم بين إدارة المشروع والعاملين فيه وبين العاملين مع بعضهم وبينهم وبين العمل نفسه.

2- **التقنية الحديثة:** تعتبر التقنية الحديثة من العوامل المساعدة في نجاح المشاريع الصغيرة، إذ أن القدرة على اختيار التقنية المناسبة التي يتزافق معها معرفة واسعة للتعامل مع تلك التقنية وخصوصاً تلك المرتبطة بالآلات المستخدمة، يعتبر من العوامل الهامة التي تسهم في نجاح المشاريع الصغيرة، وهذا يتطلب التركيز على قضايا التعلم والتدريب واختيار التقنية المناسبة لبيئتنا والمتجاوبة مع أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير تلك التقنية بما يتناسب مع هذا الواقع بعيداً عن التقليد الأعمى.

3- **الاستقرار الأمني والسياسي:** يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي من العوامل الهامة التي تسهم في تهيئة المناخ الاستثماري، وتمهد الطريق نحو القدرة على العمل في بيئة بعيدة عن الغموض بشأن المستقبل، وهو ما يمكن تلك المشاريع من التوسع في عمليات الإنتاج أو التفرع داخل المناطق المتنوعة، إذ أن غياب مثل هذا الاستقرار سينعكس حتماً على الجوانب الاقتصادية، وهو ما يسهم في تراجع أداء تلك المشاريع ارتباطاً بالآثار السلبية لحالة عدم الاستقرار وبالنتيجة التي تؤدي إلى حدوث خلل في أداء تلك المشاريع.

4- **طرق المواصلات والبنية التحتية:** يعتبر توفير البنى التحتية وطرق المواصلات من العوامل الهامة التي تسهم في نجاح المشاريع الصغيرة، هذه البنى هي مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى، وهو ما يحتم على الحكومات العمل على توطيد المشاريع الصغيرة في مناطق صناعية داخل

حدود البلديات بدلاً من جعلها بمثابة نوافذ استثمارية تحت المباني السكنية أو بداخلها، لذا لا بد أن تقوم الدولة بتوفير خدمات البنية التحتية لكي تستطيع تلك المشاريع أداء عملها بنجاح، وتقليل التكاليف على صاحب المشروع، وتعتبر خدمات إمدادات المياه والكهرباء والغاز ورفع النفايات والطرق المؤهلة للنقل من أهم الجوانب التي إذا لم يتم توفيرها بالشكل الكافي، فإنها تشكل عائقاً أمام عمل تلك المشاريع، وتؤثر على كلفة الخدمة والمنتج، فعدم توفر الكهرباء بشكل مستمر على سبيل المثال يؤدي إلى الاستعانة بالمولدات الكهربائية، مما يرفع من الكلفة المالية للمشروع.

5- **الرقابة والتشريعات:** تؤثر السياسة العامة للدولة على عمل المشروعات الصغيرة، ويظهر تأثيرها بأسلوبين، الأول الدعم والمساعدات الحكومية لتشجيع المشاريع الصغيرة، والثاني القوانين والأنظمة للرقابة على عمل تلك المشاريع، ويشارك في هذا الدور الرقابي كل من وزارة البيئة ووزارة الصحة ووزارة العمل والهيئات الشعبية المسؤولة عن البيئة والبلدية.

6- **طرق دعم المشاريع الصغيرة:** ويعد من أهم العوامل الداخلة في نجاح أو فشل العمل في المشاريع الصغيرة، إن دعم المشاريع الصغيرة غالباً ما تقع على عاتق الدولة، ومن ضمن المساعدات التي تقدمها منح مساحات معينة من الأراضي لإقامة المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية عليها أو قد تأخذ شكل إعفاء ضريبي لعدة سنوات، أو تتعاقد الحكومة مع بعض المشاريع لإنتاج السلع والخدمات، وأخيراً تأخذ تلك المساعدات طريق تقديم القروض والمنح

من خلال العرض السابق يتضح وجود مجموعة هامة من المؤثرات في أعمال المشاريع الصغيرة التي يقف على رأسها توفير البنى التحتية والعمالة المؤهلة والإطار التشريعي المنظم لأعمال المشاريع الصغيرة، وفي واقعا الفلسطيني ترى الباحثة أن أهم العوامل التي تؤثر على نجاح المشاريع الصغيرة يتمثل بعامل الاستقرار السياسي والأمني الذي ينعكس على مجريات الحياة الاقتصادية اليومية، إذ تشهد البيئة الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة، حالة من عدم الاستقرار وعدم التأكد بشأن المستقبل، التي تتمثل بالحصار والاعلاق المستمر والحروب التي انعكست سلباً على أداء تلك المشاريع، كما أن للدور الحكومي أثراً هاماً على أعمال تلك المشاريع، إذ أن الدور الحكومي يبقى قاصراً عن القيام بدوره في دعم تلك المشاريع، إذ تفتقد بيئة الأعمال في قطاع غزة إطاراً حكومياً منظماً لأعمال تلك المشاريع، إذ أن تلك المشاريع تبقى في إطاراً غير منظماً وعشوائياً منتشراً بين الأحياء السكنية دون وجود إطار بنوي يوظف تلك المشاريع ويدعم نجاحها، إذ قدمت العديد من الأفكار التنظيمية التي توظف لدعم حقيقي لتلك المشاريع لكن دون تنفيذ، فكانت الأفكار تتجه نحو إقامة تجمعات صناعية لتلك المشاريع داخل حدود البلديات التي يجب أن تتولى تأهيل البنى التحتية لتلك المناطق والقيام بتجميع تلك المشروعات بشكل منظم داخل هذه المدن، وتقديم التسهيلات اللوجستية اللازمة لنجاح

أعمالها، إلا أن هذه الأفكار لم يتم تنفيذها على أرض الواقع بفعل الوقائع السياسية والاقتصادية المعاشة داخل المناطق الفلسطينية، والتي يبقى الانقسام الفلسطيني أهمها، كما أن الدور الحكومي في اسناد أرياب تلك المشاريع خصوصاً فيما يتعلق بتمكينهم من الوصول إلى مصادر التمويل التي تعيقها ضمانات البنوك، يبقى قاصراً عن توفير آلية بديلة يمكن تقديم التمويل من خلالها لتلك المشروعات، سواءً بضمان حكومي أو من خلال إنشاء بنوك حكومية متخصصة لتقديم تلك الأشكال من الدعم التي تصب في المحصلة النهائية بتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المحلي على المستوى الوطني.

9.1.2. أسباب نجاح المشاريع الصغيرة:

إن المشاريع الصغيرة تعتبر نظم إنتاجية مفتوحة يتأثر نجاحها بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وهناك بعض العوامل التي تلعب دوراً أساسياً في استمرار ونجاح هذه المشروعات تتناسب تناسباً طردياً مع امتلاك صاحبها المواهب الأساسية للإدارة الحديثة ووجود مساعدة ورقابة حكومية تتمثل في دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة عن طريق المساعدات المباشرة وغير المباشرة (العطية، 2004).

كما أن هناك عدة عوامل تساهم في إنجاح المشروعات الصغيرة وهي كما يلي (النمروطي وصيدم، 2012) و(مجيد والحيالي، 2020):

1- عوامل متعلقة بالكفاءة الإدارية لصاحب المشروع؛ ومعنى ذلك إذا كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة، فإن المشروع سوف يحقق النجاح وتعتمد هذه الكفاءة على العناصر التالية:

- أ- قدرة صاحب المشروع على التجارب والتأقلم مع التغيير في البيئة الداخلية والخارجية.
- ب- قدرته على إحداث التغيير لصالح المشروع.
- ت- قدرته على تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل وتوفير الموارد المناسبة.
- ث- قدرته على التنبؤ بمستقبل السوق المنافسة.

2- عوامل مساعدة في نجاح المشروع الصغير، وتتمثل في تحديد الهدف بدقة والتخطيط ويشمل التنبؤ بالمستقبل، بالإضافة إلى التنظيم وإمكانية التعامل مع القوانين والأنظمة.

استناداً إلى ما سبق تري الباحثة أن هناك عدة عوامل تحفز المشاريع الصغيرة وتدفعها للنجاح، تتمثل

في سرعة تطوير المُنتج لزيادة القدرة التنافسية، وتوافق إستراتيجية الانتاج مع مُتطلبات المُستهلك، اختيار فريق عمل ذو المهارات المطلوبة، بالإضافة إلى إدارة التدفقات النقدية بشكل مهني.

10.1.2. معوقات المشاريع الصغيرة:

على الرغم من الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة إلا أنها تعاني مجموعة من المعوقات التي تحد من عملها في دفع عجلة الاقتصاد والتي تختلف من دولة إلى أخرى، فليس بالتحديد أن تجتمع هذه المعوقات في دولة واحدة أو مشروع واحد، ويمكن تلخيص أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة كما يلي (عليان، 2015) و(سلمان، 2013) و(العميم والكرداوي، 2019) (الفليت، 2011):

- 1- معوقات مرتبطة بطبيعة الأنظمة الإدارية السائدة في الدول وخصوصاً تلك التي يستشري فيها الفساد والعمل البيروقراطي الذي يقف عقبة حقيقية أمام الاستثمار في تلك المشروعات.
- 2- المعوقات المالية المرتبطة بصعوبة الحصول على التمويل الكافي للبدء في تلك المشاريع، خصوصاً مع الضمانات المرتفعة التي تطلبها الجهات المقدمة للتمويل، والتي تقف عائقاً أمام تلك المشاريع بسبب عجزها عن توفير مثل تلك الضمانات ارتباطاً بحداثة نشأتها وضعف السجلات الائتمانية المرتبطة بأعمالها.
- 3- معوقات الضرائب: والتي تظهر بارتفاع الضرائب على هذه المشاريع، وكذلك مشكلة مع الجهاز الضريبي، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت، مما يضيق عمل جهاز الضرائب.
- 4- معوقات المنافسة: والتي تكمن في واردات المشاريع الكبيرة التي يكون منتجها كمنتج المشاريع الصغيرة.

أما على المستوى الفلسطيني فيتوافق كل من (جرادات، 2018) و (مقداد وعمار، 2017) و (أبو الروس والقوقا، 2011) مع ما تناوله الكتاب فيما يتعلق بمعوقات عمل المشاريع الصغيرة، إلا أنه يضيف مجموعة أخرى من المعوقات المرتبطة بخصوصية بيئة الأعمال الفلسطينية والتي تتمثل في التالي:

- 1- عقبات العمالة نتيجة عدم الاستقرار وثبات الأيدي العاملة.
- 2- خشية مالكي المشاريع في فلسطين من سلطة الضرائب وبالتالي اللجوء إلى إخفاء أعمالهم وعدم التوسع بها.
- 3- عقبات تنموية وتطويرية مثل نقص مصادر التمويل والقدرة المالية لمالك المشروع.
- 4- عقبات تغيير إستراتيجيات المشروع، إذ أن الكثير من المشروعات الصغيرة تعرضت لخسائر كبيرة

بسبب قرارات إستراتيجية خاطئة، تتمثل في التوسع غير المدروس في السوق أو إضافة خطوط إنتاج جديدة أو عمل مشروعات جديدة.

5- عقبات المنافسة حيث انحصرت المنافسة مع المشروعات الكبيرة المحلية والإسرائيلية، كذلك المنافسة القوية بين المشروعات الصغيرة نفسها، حيث أن الغالبية العظمى من هذه المشروعات تعتمد على التقليد وتفنقر إلى الريادية، مما يؤدي إلى تعاظم المضاربة بينها، والاتجاه الرابع المنافسة مع المنتجات المستوردة بالطريقة الرسمية وغير الرسمية من الأسواق المحيطة، والتي تتميز بانخفاض الثمن ومميزات أخرى في الشكل أو الجودة.

6- عقبات استقرار السوق، حيث توجد الكثير من العوامل الخارجية التي تؤثر سلباً على استقرار السوق في قطاع غزة، مما يجعله عرضة للتغيرات المفاجئة، وهذا من الصعب مواجهته من المشروعات الصغيرة التي تفتقد لمقومات المرونة.

7- عقبات التوريد والتوزيع، إذ أن القناة الأساسية للتوزيع هي التوزيع المباشر للزبائن، لذا فإن المبيعات تنحصر غالباً في منطقة جغرافية محددة، إضافة لتفضيل الموردين والموزعين التعامل مع المشروعات الكبيرة.

8- عقبات الاستيراد، حيث عانت المشروعات الصغيرة من عدم توفر المادة الخام نتيجةً للإجراءات الإسرائيلية، أو الاستيراد عبر المورد الإسرائيلي وبالسعر الذي يحدده، مما يعيق وفرة المادة الخام، إضافة إلى محدودية هامش الربح نتيجة للتحكم بالأسعار، وصعوبة الحصول على التصاريح والمستندات اللازمة للاستيراد من الخارج؛ لأن معظم هذه المشروعات غير مسجلة.

9- عقبات الوضع السياسي، إذ يسهم الوضع السياسي غير المستقر والإجراءات الإسرائيلية، من اغلاقات وغيرها، في الحد من أنشطة هذه المشروعات غير القادرة على مواجهة التغيرات، والتي تفتقر إلى المرونة اللازمة، وبالتالي عدم القدرة على الاستمرار والنمو، حيث أن الوضع السياسي أثر سلباً على استقرار السوق.

بينما يرى (البنون، 2011) وجود مجموعة من الأسباب التي تتسبب في فشل المشاريع الصغيرة، تضاف إلى التحديات التي تواجهها تلك المشاريع، والتي يمكن إبرازها في الجوانب التالية:

1- تراخي أصحاب تلك المشاريع عن مجاراة كافة المستجدات التي يمكن أن تسهم في استمرار نجاح عمل تلك المشاريع، وخصوصاً بعد شعورهم بالنتائج الإيجابية التي يحققها المشروع واكتفائهم بما تم تحقيقه والركون إليه.

2- إجراء توسعات استثمارية غير مدروسة من حيث النوعية أو التوقيت.

3- عدم قيام اصحاب المشاريع بالاعتماد على فكرة الأرباح المحتجزة لمواجهة اية حالات طارئة

تتعلق بواقع أسواق العمل التي قد تشهد حالات من الركود في بعض الفترات.

4- إهمال احتياجات العاملين المادية والمعنوية، مما يؤدي إلى خفض انتمائهم وقناعاتهم بالعمل وتحقيق الأهداف المنشودة.

5- سوء الإدارة والتخطيط واتخاذ القرارات ومتابعة شؤون العاملين وتدريبهم وتحفيزهم.

وترى الباحثة أن من أهم المعوقات التي تحد من نجاح المشاريع الصغيرة تتمثل في عدم وجود إستراتيجية واضحة يستهدي بها مالك المشروع، إضافة إلى ضعف الخبرة الإدارية لديه، ونقص الخبرة في السوق، مما يصعب عليه عملية اتخاذ القرارات السليمة، بالإضافة إلى عدم ملائمة موقع المشروع.

11.1.2. خلاصة البحث:

تعتبر المشاريع الصغيرة أساساً هاماً تعتمد عليه الدول المتنوعة بغية مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أشارت الأدبيات إلى أن أهمية تلك المشاريع تتركز في قدرتها الفائقة على حفز معدلات النمو الاقتصادي، والتغلب على أهم المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بشكل رئيسي بمشكلكتي البطالة والفقر التي تعاني منها الدول على اختلاف أنواعها، وذلك ارتباطاً بمميزاتها المتنوعة التي يقف على رأسها كثافة العمالة وبساطة التأسيس وتواضع حجم رؤوس الأموال المستمرة بها، هذا بالإضافة إلى قدرتها على زيادة المبيعات والتوزيع، مما يقلل تكاليف التخزين، ويؤدي إلى وصول السلعة إلى المستهلك بأقل تكلفة، بالإضافة إلى أنها تعتبر مناخاً جيداً للإبداع والابتكار والتطوير والتجديد، وتختلف تعريفات الدول للمشاريع الصغيرة باختلاف درجات نموها الاقتصادي، فما يعد مشروعاً صغيراً في بلد ما قد يعتبر مشروعاً كبيراً في دولة أخرى، وذلك وفقاً للتصنيف المعتمد لدى هذه الدول، وفي فلسطين لا يوجد تعريف محدد للمشروع الصغير، فهناك مجموعة من الجهات تعرف المشروع الصغير وفقاً لأهدافها، إلا أن التعريف السائد ما اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والذي استند إلى معيار العمالة كأساس للتصنيف، حيث يعرف المشروع الصغير أنه ذلك المشروع الذي يشغل ما بين 1- 4 عمال، وبالرغم من أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تعيق حركة النمو والتطور الخاص بها والتي يقف على رأسها عقبات الحصول على التمويل حيث يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المشروعات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المشروعات إلى مصادر التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، تتعدد مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهناك التمويل الداخلي من الاحتياطات أو الأرباح المتراكمة في المشروع أو المدخرات الشخصية للمالكين، أو الاقتراض والدعم المالي من العائلة أو

الأقارب أو الأصدقاء لمالك المشروع، وهذا المصدر في الغالب لا يسد كل احتياجاته في مراحل تطور حياته المختلفة، كما أن البعض منها قد يفرض عليه التزامات غير مرغوب بها من المالكين، وهناك التمويل الخارجي الذي يمكن إجماله في البنوك التجارية والمؤسسات المهنية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو الحصول على التمويل بزيادة رأس المال بدخول شركاء جدد في المشروع، وتحديات عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي ينعكس على الجوانب الاقتصادية لتلك المشاريع

2.2 المبحث الثاني: جودة الحياة الاجتماعية

تمهيد:

يعد جودة الحياة مفهوماً نسبياً متعدد الأبعاد يختلف من شخص لآخر من الناحيتين النظرية والتطبيقية وفقاً للمعايير التي يعتمدها الأفراد لتقويم الحياة ومطالبها، والتي غالباً ما تتأثر بعوامل كثيرة تتحكم في تحديد مقومات جودة الحياة كالقدرة على التفكير واتخاذ القرار، والقدرة على التحكم، وشغل أوقات الفراغ، والصحة الجسمية العامة، والعلاقات الأسرية والاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والمعتقدات الدينية، والقيم الثقافية والحضارية، التي يحدد من خلالها الأفراد الأشياء المهمة التي تحقق سعادتهم في الحياة، وقد نشأ هذا المفهوم في بداياته في الأبحاث المرتبطة بحياة المرضى، حيث استمر توظيف هذا المصطلح في هذا المجال لمدة طويلة، ومن ثم توجه هذا المفهوم من قبل منظمة الصحة العالمية نحو الرعاية الصحية ليمتد بشكل سريع خلال القرن الحادي والعشرون ليصبح مقياساً لمدى رفاهية الأفراد والمجتمعات والشعوب، حيث يمثل هذا المفهوم مزيجاً من تأثير أبعاد موضوعية وذاتية، فهو مفهوم ديناميكي لتغير القيم وتقديرات الأشخاص لحياتهم في استجاباتهم لأحداث الحياة، الصحة والخبرات وكل ما يتمتع به الفرد من مسكن وملبس ومأكل ومشرب، ويتحدد ذلك عادة بمستوى دخله والبيئة التي يعيش فيها والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، فجودة الحياة هدفاً يسعى إليها جميع الأفراد بشكل معياري يرتبط بتقديراتهم الشخصية، وفئة النساء ذوات الإعاقة أحد الفئات المجتمعية الهشة التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف من خلال السعي بأشكال متنوعة لتحسين نوعية حياتهم بجوانبها المتنوعة، ولتحديد ماهية جودة الحياة المستهدفة فإن هذا المبحث من الدراسة يتناول وبشكل تفصيلي المفاهيم والأبعاد والخصائص والاتجاهات والنظريات المرتبطة بجودة الحياة بشكل عام، وجودة الحياة الاجتماعية على وجه التحديد، لتكوين صورة متكاملة عن هذا المحور الهام في إطار الدراسة الراهنة.

1.2.2. تعريف جودة الحياة:

يعد مفهوم جودة الحياة من المفاهيم الواسعة ذات الجذور الفلسفية التي تشير إلى مستويات تحقيق السعادة، فجزور هذا المفهوم يعود إلى عصر الفلاسفة وأهمهم أرسطو الذي كان يستخدم مصطلح جودة السعادة في كتاباته حول الحياة الفاضلة التي تؤدي إلى حياة سعيدة وناجحة (البصري وحسين، 2017)، وقد تنوعت التعريفات والمفاهيم التي تناولت جودة الحياة وذلك ارتباطاً بالمجال العلمي محل التركيز من قبل الباحثين والمهتمين، فمنهم من ركز على مفاهيم الحياة وربطها بالجوانب النفسية، وآخرون ركزوا على جوانب الحياة المادية المرتبطة بالواقع الاقتصادية المرتبطة بظروف العمل والحياة

المعيشية، ومنهم من ركز على جودة الحياة ارتباطاً بالجوانب الاجتماعية المحيطة بالأفراد، وبالرغم من الاختلاف في تركيز الأدبيات على اتجاهات جودة الحياة إلا أنها توافقت في التعريفات العامة لجودة الحياة وارتباطاً بشعور الأفراد بالاستقرار والنمو وبناء العلاقات الإيجابية بالأوساط الاجتماعية المتنوعة، فمفهوم جودة الحياة هو مفهوم واسع يتأثر بالصحة الجسمانية للشخص وحالته النفسية ومعتقداته الشخصية وعلاقته الاجتماعية، بمعنى آخر فإن جودة الحياة "ترتبط بقدرة الانسان على التعايش مع نفسه ومجتمعه بشكل سليم يمنحه القدرة على أداء دوره كاملاً نحو نفسه وأسرته ومجتمعه" (الكعبي، 2019)، لذا فقد عرفت جودة الحياة من قبل منظمة الصحة العالمية بأنها " إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيش فيها، ومدى تطابق أو عدم تطابق ذلك مع أهدافه، توقعاته، قيمه، واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية، حالته النفسية، مستوى استقلاليته، علاقاته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية، وعلاقته بالبيئة بصفة عامة" (الكبيسي، 2016)، كما وعرفت بأنها " قدرة الفرد على التحمل بالمسؤولية وإقامة العلاقات المتوازنة أسرياً واجتماعياً ومهنياً عن طريق حب الآخرين والتسامح والرضا عن الحياة والشعور بالسعادة والطمأنينة النفسية" (الحديدي والبخاري، 2018)، كما وعرفت أيضاً بأنها "شعور الفرد بالسعادة النفسية عبر مراحل حياته المختلفة والمنبثق من جهوده الإيجابية في (الاستقلالية، والكفاية الذاتية، والنمو الشخصي، والعلاقات الإيجابية مع الآخرين، وتقبل الذات) لتحقيق أهدافه في الحياة (إبراهيم، 2018)، وعليه فإن مفهوم جودة الحياة هو مفهوم شامل لكل جوانب الحياة المادية كإشباع الحاجات الأساسية واللامادية كت تحقيق الذات، وبالتالي فإن مفهوم جودة الحياة يشمل كلاً من الجانب المادي والموضوعي، كما ترصده المؤشرات الموضوعية والإدراك الذاتي لهذا الواقع كما ترصده المؤشرات الذاتية، فجودة الحياة تشير إلى كل ما يتمتع به الفرد من مسكن وملبس ومأكل ومشرب، ويتحدد ذلك عادة بمستوى دخله والبيئة التي يعيش فيها والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وبالتالي فجودة الحياة الاجتماعية تعرف بأنها " تعبير عن الإدراك الذاتي للفرد وتقييمه للنواحي المادية المتوافرة في حياته ومدى أهمية كل جانب منها بالنسبة للفرد في وقت محدد، وفي ظل ظروف معينة، ويظهر بوضوح مستوى السعادة أو الشقاء الذي يكون عليه، ويؤثر بدوره على تعاملات الفرد وتفاعلاته اليومية (البصري وحسين، 2017)، هذا ويضيف (مبارك، 2012) إن جودة الحياة تشير إلى "درجة رضا أو عدم الرضا التي يشعر بها الفرد اتجاه المظاهر المختلفة في الحياة ومدى سعادته بالوجود الانساني، وتشمل الاهتمام بالخبرات الشخصية لمواقف الحياة، كما أنها تشتمل على عوامل داخلية ترتبط بأفكار الفرد حول حياته وعوامل خارجية كتلك التي تقيس سلوكيات الاتصال الاجتماعي - النشاطات، ومدى إنجاز الفرد للمواقف"، وفي هذا الإطار فإن الأفراد الذين يتمتعون بمستوى جودة مرتفع للحياة يتسمون بمجموعة من الخصائص الإيجابية التي تتمثل بالرضا عن الذات والعمل والتعليم والسيطرة على الذات والكفاءة في الاتصال بالآخرين وبحياة أسرية طيبة ويشعرون بالرفاهية والتخطيط الإيجابي للمستقبل والتعاون مع المجتمع

(رشيد وصالح ومنتشد، 2019)، فيما يورد (العادلي، 2014) بأن جودة الحياة تتجه نحو " رضا الفرد بقدره في الحياة والشعور بالراحة والسعادة"، لذا يذهب (صالح وحسن، 2017) إلى أن مفهوم جودة الحياة هو مفهوم شخصي وديناميكي حول وجهة نظر الشخص عن الأدوار التي يقوم بها وعلاقاته الاجتماعية وخبراته في الحياة.

وترى الباحثة أنه لا يمكن إدراك المعنى الحقيقي لجودة الحياة إلا من خلال نظرة شمولية للحياة بكافة أبعادها، فجودة الحياة تتطلب نظرة شمولية لجوانب حياة الفرد ممثلة بالمتغيرات التي تضمن له أسلوب حياة معين يؤدي إلى إشباع حاجاته ورغباته الأساسية المادية منها كالسكن والغذاء والملبس والثروة وتوفير السلع الأساسية، والمعنوية متمثلة بالأمان والراحة والسعادة والاستقرار الأسري والعلاقات الاجتماعية وغيرها، كما وترى الباحثة أيضاً بأن شعور الفرد بجودة الحياة يختلف من فرد إلى آخر يتمثل في كيفية إدراك الفرد لهذه الحياة في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة، كما أنه يمنح الفرد ويشعره بمعنى إيجابياً للحياة والسعادة والرضا عنها، وصولاً إلى تحقيق الذات، والتوافق والتأقلم معها في ضوء المتغيرات والظروف الحياتية التي يعيشها، وعليه فإن الباحثة تعرف جودة الحياة بأنها رضا النساء نوات الإعاقة حركياً عن الحياة التي يعشنها وفقاً لمعايير ترتبط بتقييمهن لحياتهن من منظورهن الشخصي، في كافة مجالات الحياة، يشعرن من خلالها بالسعادة والطمأنينة والرضا، ومن ثم التكيف والتوافق مع ظروف الإعاقة والرغبة في الحياة.

2.2.2. الاتجاهات النظرية التي فسرت مفهوم جودة الحياة:

تتنوع الاتجاهات التي فسرت مفهوم جودة الحياة ارتباطاً باختلاف السياق الذي ركز عليه أصحابها، فمنهم من ربط جودة الحياة بالاتجاهات النفسية، وآخرون بالاتجاهات الاجتماعية، ومنهم من نظر إليها بأنها مفهوم مركب يشمل مزيجاً من الجوانب النفسية والاجتماعية، ويمكن إيضاح هذه الاتجاهات في الجوانب التالية: (إبراهيم، 2013) و(أبو حلاوة، 2010) و(الطو، 2016) و(البصري وحسين، 2017)

أولاً: الاتجاه النفسي: يركز هذا الاتجاه في تفسيره لجودة الحياة على المنظور النفسي، إذ يشير إليها بأنها بمثابة البناء الكلي الشامل الذي يتكون من المتغيرات المتنوعة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذين يعيشون في نطاق هذه الحياة، بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية ومؤشرات ذاتية"، وكما انتقل الانسان إلى مرحلة جديدة من النمو فرضت عليه متطلبات وحاجات جديدة لهذه المرحلة تلح على الاشباع، مما يجعل الفرد يشعر بضرورة مواجهة متطلبات الحياة في المرحلة الجديدة، فيظهر الرضا في حالة الإشباع أو عدم الرضا في حالة عدم الإشباع

نتيجة لتوافر مستوى مناسب من جودة الحياة، ومن هنا نستطيع القول أن جودة الحياة تتضمن الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومتضمنات حياته وشعوره بمعنى الحياة، إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابي، وإحساسه بمعنى السعادة وصولاً إلى العيش حياة متناغمة ومتوافقة مع جوهر الإنسان والقيم السائدة في المجتمع، وفي جوهر الحياة يتطلب الاستمتاع بالأشياء بشكل تراكمي أن يفهم الإنسان ذاته وقدراته ويحقق اهتماماته وطموحاته في تفاعل وانهماك يمكنه من التغلب على مشكلات الحياة وتحديد معنىً وهدف يسعى دوماً لبلوغه، وهو ما يربط مفهوم جودة الحياة إطار سيكولوجي حديثاً نسبياً ذو علاقة بعلم النفس الإيجابي، "فمفهوم جودة الحياة النفسية يعد مفهوماً ديناميكياً يتضمن الكثير من المكونات الذاتية والاجتماعية والنفسية، وينظر إليه على أنه المظلة التي تتدرج تحتها كل عناصر الصحة النفسية الإيجابية، وترتبط بمحاولة كشف كيف يدرك أو يقدر الأفراد مختلف جوانب حياتهم النفسية" (الخفاجي وجاسم، 2018).

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن جودة الحياة هي تعبير عن الإدراك الذاتي للفرد، فالحياة بالنسبة للإنسان هي ما يدركه منها، فهذا الاتجاه يرتبط بالشعور الداخلي الذي يعكسه الاتجاه النفسي للأفراد وذلك ارتباطاً بجوانب متعددة منها القيم والإدراك الذاتي للأفراد والمفهوم النسبي للحاجات الذي يختلف في معياره من شخص إلى آخر، هذا بالإضافة إلى اتجاهات الأفراد المرتبطة بجوانب الإشباع النفسي والطموحات الذاتية والتوقعات، كل ذلك يضاف إليه مفاهيم الرضا والتوافق التي تختلف من شخص لآخر والصحة النفسية.

ثانياً: الاتجاه الاجتماعي: يعرف أصحاب الاتجاه الاجتماعي جودة الحياة من منظور يركز على الأسرة والمجتمع، وعلاقات الأفراد والمتطلبات الحضارية والسكان والدخل والعمل، وضغوط الوظيفة والمتغيرات الاجتماعية الأخرى، أما الاتجاه الطبي فقد اعتمد على تحديد مؤشرات جودة الحياة ولم يحدد تعريفاً واضحاً لهذا المفهوم، وقد زاد اهتمام الأطباء والمتخصصين في الشؤون الاجتماعية والباحثين في العلوم الاجتماعية بتعزيز ورفع جودة الحياة لدى المرضى من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم، هذا وبضيف (شقورة، 2012) بأن الاتجاه الاجتماعي المفسر لمستوى جودة الحياة يرتبط بما يعرف بنموذج المقارنة الاجتماعية، إذ يشير رواد هذا النموذج إلى أن الأفراد يقارنون أنفسهم مع الآخرين ضمن الثقافة الواحدة، ويكونون أكثر سعادة إذا كانت ظروفهم أفضل ممن يحيطون بهم، فالمقارنة تخلق درجات مختلفة من الرضا ضمن المجتمع والثقافة الواحدة، والرضا عن الحياة يعتمد على المقارنة بين المعايير الموضوعية أو المتوقعة (الثقافية أو الاجتماعية أو المادية) من ناحية، وما تم تحقيقه على أرض الواقع من ناحية أخرى، وتختلف درجات الرضا عن الحياة باختلاف المعايير الذاتية والاجتماعية والاقتصادية.

وترى الباحثة أنه يتوجب على علماء الاجتماع عند دراستهم وبحثهم في موضوع جودة الحياة ربطه بالمشورات الموضوعية مثل معدلات المواليد، والوفيات، وضحايا الأمراض المختلفة، ونوعية المساكن، والمستويات التعليمية لأفراد المجتمع، ومستوى الدخل ومستوى الاستيعاب والقبول في مراحل التعليم المختلفة، وما يقوم به الفرد من عمل أو وظيفة، وأوضاع العمل نفسه والعائد المادي، والمكانة المهنية للفرد.

ثالثاً: الاتجاه الطبي: اعتمد هذا الاتجاه على تحديد مؤشرات جودة الحياة ولم يحدد تعريفاً واضحاً لهذا المفهوم، وقد زاد اهتمام الأطباء والمختصين في الشؤون الاجتماعية والباحثين في العلوم الاجتماعية بتعزيز ورفع جودة الحياة لدى المرضى من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

وترى الباحثة أن هذا الاتجاه يركز على الجانب العلاجي والجسماني المرتبط بجودة الحياة، إذ أن رواد هذا الاتجاه ركزوا على الصحة الجسمانية والنفسية في رفع مستوى جودة الحياة لدى الأفراد، وذلك استناداً إلى توفير مقومات الرعاية الصحية والنفسية من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمرضى بغية تمكّنهم من الوصول إلى مستوى مناسب لجودة الحياة.

3.2.2. أبعاد جودة الحياة:

لقد تناول الباحثين والمختصين أبعاد جودة الحياة من جوانب مختلفة فتعددت وتنوعت الاتجاهات التي حددت المكونات الرئيسية لجودة الحياة ارتباطاً بتلك الاتجاهات، فقد أورد (البصري وحسين، 2017) مجموعة من الاتجاهات التي تشكل في إطارها الكلي مكونات جودة الحياة والتي شملت ما يلي:

- 1- **جودة الحياة الموضوعية:** وتشمل هذه الفئة الجوانب الاجتماعية لحياة الأفراد والتي يوفرها المجتمع من مستلزمات مادية
- 2- **جودة الحياة الذاتية:** وتشير إلى مدى الرضا الشخصي بالحياة، وشعور الفرد بجودة الحياة
- 3- **جودة الحياة الوجودية:** وتمثل الحد المثالي لإشباع حاجيات الفرد واستطاعته العيش بتوافق روحي ونفسي مع ذاته ومجتمعه

فيما يورد (سويعد، 2016) مجموعة أخرى من الأبعاد لجودة الحياة والتي تتمثل في مجموعة من الجوانب التي تشمل:

- 1- الإحساس الداخلي بحسن الحال، والرضا عن الحياة الفعلية التي يعيشها المرء.
- 2- القدرة على رعاية الذات، والالتزام، والوفاء بالأدوار الاجتماعية.

3- القدرة على الاستفادة من المصادر البيئية المتاحة، وتوظيفها بشكل إيجابي.

في حين يشير (الحو، 2016) أن هناك اجماعاً على أربع أبعاد رئيسية لجودة الحياة تشمل:

- 1- **البعد الجسمي:** وهو خاص بالأمراض المتصلة بالأعراض.
- 2- **البعد الوظيفي:** وهو خاص بالرعاية الطبية ومستوى النشاط الجسمي.
- 3- **البعد الاجتماعي:** وهو خاص بالاتصال والتفاعل الاجتماعي مع المحيط.
- 4- **البعد النفسي:** وهو خاص بالوظائف المعرفية والحالة الانفعالية، والإدراك العام للصحة والصحة النفسية والرضا عن الحياة والسعادة.

من خلال العرض السابق ترى الباحثة أن هناك توافقاً في اتجاهات الكتاب والباحثين حول الأبعاد التي تشكل جودة الحياة، إذ أن جوهر ما تناوله الكتاب يركز على أبعاد الحياة بمضامينها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، هذه الأبعاد تنطلق من الجانب الشعوري النفسي إلى الجانب المادي الملموس بتكامل عضوي بين تلك الأبعاد بغية الوصول إلى تفسير ملائم لكافة الجوانب المرتبطة بجودة الحياة، لذا فقد ركز الكتاب على الجوانب المادية والجوانب الذاتية للأفراد في تناولهم لتلك الأبعاد إدراكاً منهم للعلاقة الترابطية التي تنطلق من جوانب احتياجات الأفراد سواءً على المستوى المادي أو المعنوي والتي تشكل في تكاملها محوراً هاماً لتحقيق الراحة والسعادة في حياة الأفراد، وهو ما يشكل النتيجة النهائية لمعنى وجودة الحياة.

4.2.2. النظريات المفسرة لجودة الحياة:

لقد تعددت النظريات التي حاولت تفسير جودة الحياة من قبل العلماء، إذ ربطها البعض منهم بالجوانب النفسية، وآخرون ركزوا على الاحتياجات المادية والنفسية، وتتمثل أهم تلك النظريات فيما يلي: (راضي، 2014) و(العايدي، 2021)

1- نظرية فرويد:

يرى فرويد أن جودة الحياة تتمثل في حالة الشعور والسعادة من قبل الأفراد، إذ أن تخفيف الآلام هو هدف رئيس للسلوك البشري، وأيضاً تعني إشباع الغرائز، إذ أن مبدأ اللذة هو المبدأ المسيطر على عمليات الجهاز النفسي، إذ يعتقد فرويد أن الحياة مليئة بالآلام والتوترات نتيجة عدم قدرة الفرد على

إشباع حاجاته، مما يولد صراعات وتوترات نفسية متعددة، حيث أشار فرويد إلى أن غريزة الحياة أو مبدأ السرور هو دافع لديمومة الحياة والرضا عنها، إذ أن جودة حياة الانسان تنشأ من إنتاجه وإحساس الفرد بالواقع الملموس واتحاده مع غيره، مع احتفاظه بخصائص شخصيته في آن واحد، وهي إحساس الفرد بالطاقة الحيوية الفياضة التي تنجم عن ارتباطه بالعالم الخارجي ارتباطاً منتجاً.

2- نظرية ماسلو:

يرى ماسلو أن جودة الحياة تتوقف على الحاجيات الأساسية العليا للفرد وهو ما يؤدي إلى الشعور بالسعادة العميقة وسمو في العقل وإثراء حياة الفرد الداخلية.

3- نظرية رايف:

يرى رايف أن هناك مجموعة من الأبعاد التي تشكل في مجملها نقطة النقاء لحالة السعادة وجودة الحياة التي يشعر بها الفرد، وتتمثل هذه الأبعاد في النمو الشخصي المرتبطة بمحاولات الفرد لتطوير إمكاناته في النواحي العقلية والنفسية والاجتماعية وغيرها، هذا بالإضافة إلى بعد العلاقة مع الآخرين المتمثلة في العلاقات الشخصية الإيجابية مع المحيط، يضاف إلى ذلك الاستقلالية والتي تمثل قدرة الفرد على تنظيم سلوكه من الداخل، وقدرته على تحقيق أو تقرير مصيره بنفسه ويكون مستقلاً بذاته، كما وأشار رايف إلى أهمية بعد التمكين البيئي الذي يركز على اختيار البيئة المناسبة للفرد أو خلقها، أي البيئة التي تتناسب مع رؤاه وطموحاته الشخصية وحالته النفسية، وأخيراً فقد أشار رايف إلى بعد الغرض من الحياة، إذ أكد أن الشخص الذي يتمتع بالصحة النفسية يحمل هدفاً وافكاراً توفر له معنى لحياته.

من خلال العرض السابق ترى الباحثة انه بالرغم من اختلاف النظريات التي فسرت جودة الحياة الا انها اتفقت في مضامينها على الهدف الرئيس الذي سعت لتحقيقه وهو الوصول الى حالة من السعادة التي تشكل جودة الحياة، فالاختلاف هنا كان في الطرح والاتجاه، فالبعض منها أشار إلى أن تحقيق جودة الحياة يرتبط بقدرة الأفراد على الوصول إلى الاحتياجات العامة وفقاً لتسلسل هرمي يبدأ بالأساسية وينتهي بالعليا منها، وهو ما أكده ماسلو في هرميته التي فسرت كيفية الوصول إلى جودة الحياة، ومنهم من ركز على الجانب الشعوري النفسي والغرائزي الذي اعتبره أساساً لتحقيق جودة الحياة وهو ما أشار إليه فرويد، وأخيراً منهم من ربط جودة الحياة بالجوانب المرتبطة بالنمو الشخصي والعلاقات والبيئة الاجتماعية التي تشكل في محورها العامل الأهم لتحقيق الرضا عن الحياة لدى الأفراد وبالتالي الوصول إلى مفهوم الجودة الحياتية المتوقعة من قبلهم، وهو ما أشار إليه رايف، وترى

الباحثة أن ما طرحه فرويد يشكل إطاراً جامعاً للأبعاد النفسية والمادية والاجتماعية، حيث فسر الشعور بجودة الحياة بتوافر تكامل بين تلك الأبعاد في اطار محوري يشكل في مجمله مؤشرات جودة الحياة بكافة مضامينها.

5.2.2. مؤشرات جودة الحياة:

بحسب الباحثين توجد عوامل كثيرة تتحكم في تحديد مقومات جودة الحياة (حرطاني، 2014):

- 1- القدرة على التفكير واتخاذ القرارات.
- 2- القدرة على التحكم.
- 3- الصحة الجسمانية والعقلية.
- 4- الأحوال المعيشية والعلاقات الاجتماعية.
- 5- المعتقدات الدينية والقيم الثقافية والحضارية.
- 6- الأوضاع المالية والاقتصادية والتي عليها يحدد كل شخص ما هو الشيء الأهم بالنسبة له والذي يحقق سعادته في الحياة التي يحيهاها.

بينما يرى (بكر، 2013) أنه يمكن قياس جودة الحياة بالاعتماد على مجموعة متنوعة من الأدوات التي تركز على المؤشرات الذاتية للأفراد في المجتمع والتي تشمل:

- 1- العلاقات الاجتماعية.
- 2- التعليم.
- 3- السعادة والرضا.
- 4- الانتماء الاسري.
- 5- التوافق الاجتماعي.
- 6- ملء أوقات الفراغ.
- 7- المشاركة في الأعمال التعاونية.
- 8- المسؤولية الاجتماعية والشخصية.
- 9- ضبط الانفعالات.
- 10- الصحة العامة.
- 11- الصحة النفسية.
- 12- درجة المرونة وتقبل الآخر.

ولقياس هذه المؤشرات يمكن استخدام الأدوات النوعية كالملاحظة والملاحظة بالمشاركة والمقابلة المباشرة، فضلاً عن الاستبيانات والمقاييس والاختبارات، شريطة أن تتمتع بالشروط السيكومترية المطلوبة، في حين يشير (الهنداوي، 2011) نقلاً عن (جيانياس، 1998) إلى أن جودة الحياة هي المتوسط الوزني لمجموعة وسائل المتعة والرفاهية (الأجور، السكن،...) وأن المشكلة الأساسية في قياس هذا المفهوم وتحديده تكمن في طرق تحديد أوزان وسائل المتعة والرفاهية المتعددة.

من خلال العرض السابق يتضح للباحثة عدم وجود اتفاق حول المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس جودة الحياة، هذا الاختلاف نابع من طبيعة هذا المفهوم الذي يتصف بالمرونة والاتساع لجوانب متنوعة يصعب حصرها في إطار مقياس موحد يتم الاعتماد عليه للحكم على جودة حياة الفرد، إذ أن هناك بعض الجوانب الغير منظورة والتي تشكل عام اختلاف من فرد لآخر، ولا يمكن قياسها بشكل دقيق وفقاً لمقياس محدد، كونها ترتبط بالاتجاهات النفسية والمشاعر الإنسانية النسبية التي تختلف باختلاف الأفراد والبيئات، كما أن بعض المؤشرات المادية قد تختلف في تقييم الأشخاص لها من بيئة لأخرى، فما يعتبر مؤشراً مرضياً للفرد في بلد ما قد لا يعتبر مؤشراً يحقق الرضا للأفراد في بلد آخر، وعليه ترى الباحثة أن المؤشرات المرتبطة بجودة الحياة المادية والذاتية هي مؤشرات نسبية يمكن الاعتماد عليها بشكل نسبي للحكم على جودة الحياة داخل الدول وبشكل منفرد وفقاً للظروف العامة التي تعيشها المجتمعات في تلك الدول، فالاجتهادات هنا في تحديد تلك المؤشرات ترتبط بمجموعة واسعة من المؤشرات سواءً المادية أو النفسية المرتبطة ببيئة المجتمعات العامة والخاصة، والتي تحتاج الى جهد كبير بغية حصرها بشكل نسبي للحكم على مستوى جودة الحياة الذي يعكس رفاة الأفراد المادية والنفسية والروحية والوجودية في تلك المجتمعات.

6.2.2. مظاهر جودة الحياة:

يشير (الهنداوي، 2011) في اقتراحه لخمس مظاهر رئيسية لجودة الحياة تتمثل في خمس حلقات ترتبط فيها الجوانب الموضوعية والذاتية، وهي كالتالي:

الحلقة الأولى: العوامل المادية والتعبير عن حسن الحال:

1- العوامل المادية الموضوعية: والتي تشمل الخدمات المادية التي يوفرها المجتمع لأفراده، إلى جانب الفرد وحالته الاجتماعية والزوجية والصحية والتعليمية، حيث تعتبر هذه العوامل عوامل سطحية في التعبير عن جودة الحياة، إذ ترتبط بثقافة المجتمع وتعكس مدى قدرة الأفراد على التوافق مع هذه الثقافة.

2- **حسن الحال:** ويعتبر هذا بمثابة مقياس عام لجودة الحياة، ويعتبر كذلك مظهراً سطحياً للتعبير عن جودة الحياة، فكثير من الناس يقولون، بأن حياتهم جيدة ولكنهم يختزنون معنى حياتهم في مخازن داخلية لا يفتحونها لأحد.

الحلقة الثانية: إشباع الحاجات والرضا عن الحياة

- 1- إشباع وتحقيق الحاجات: وهو أحد المؤشرات الموضوعية لجودة الحياة، فعندما يتمكن المرء من إشباع حاجاته، فإن جودة الحياة ترتفع وتزداد، وهناك حاجات كثيرة يرتبط بعضها بالبقاء، كالطعام والمساكن والصحة، ومنها ما يرتبط بالعلاقات الاجتماعية، كالحاجة للأمان والانتماء والحب والقوة والحرية، وغيرها من الحاجات التي يحتاجها الفرد والتي يحقق من خلالها جودة حياته.
- 2- الرضا عن الحياة: ويعتبر الرضا عن الحياة أحد الجوانب الذاتية لجودة الحياة، فكونك راضياً، فهذا يعني أن حياتك تسير كما ينبغي، وعندما يشبع الفرد كل توقعاته واحتياجاته ورغباته، يشعر حينها بالرضا.

الحلقة الثالثة: إدراك الفرد القوى والمتضمنات الحياتية وإحساسه بمعنى الحياة

- 1- القوى والمتضمنات الحياتية، قد يرى البعض أن إدراك القوى والمتضمنات الحياتية بمثابة مفهوم أساسي لجودة الحياة، فالبشر كي يعيشوا حياة جيدة لا بد لهم من استخدام القدرات والطاقات والأنشطة الابتكارية الكامنة داخلهم، من أجل القيام بتنمية العلاقات الاجتماعية، وأن ينشغلوا بالمشروعات الهادفة، ويجب أن يكون لديهم القدرة على التخطيط واستغلال الوقت وما إلى ذلك، وهذا كله بمثابة مؤشرات لجودة الحياة.
- 2- معنى الحياة، يرتبط معنى الحياة بجودة الحياة، فكلما شعر الفرد بقيمته وأهميته للمجتمع وللآخرين، وشاعر بإنجازاته ومواهبه، وأن شعوره قد يسبب نقصاً أو افتقاراً للآخرين له، فكل ذلك يؤدي إلى إحساسه بجودة الحياة.

الحلقة الرابعة: الصحة والبناء البيولوجي وإحساس الفرد بالسعادة:

- 1- الصحة والبناء البيولوجي، وتعتبر حاجة من حاجات جودة الحياة التي تهتم بالبناء البيولوجي للبشر، والصحة الجسمية تعكس النظام البيولوجي، لأن أداء خلايا الجسم ووظائفها بشكل صحيح يجعل الجسم في حالة صحية جيدة وسليمة.
- 2- السعادة، وتتمثل بالشعور بالرضا والإشباع وطمأنينة النفس وتحقيق الذات، وهي شعور بالبهجة

والاستمتاع واللذة، وهي نشوة يشعر بها الفرد عند إدراكه لقيمه ومتضمنات حياته مع استمتاعه بالصحة الجسمية.

الحلقة الخامسة: جودة الحياة الوجودية:

وهي الوحدة الموضوعية لجوانب الحياة، وهي الأكثر عمقاً داخل الأنفس، وإحساس الفرد بوجوده، وهي بمثابة النزول لمركز الفرد، والتي تؤدي بالفرد إلى إحساسه بمعنى الحياة الذي يعد محور وجودنا، فجودة الحياة الوجودية هي التي يشعر من خلالها الفرد بوجوده وقيمه، ومن خلال ما يستطيع أن يحصل عليه الفرد من عمق للمعلومات البشرية المرتبطة بالمعايير والقيم والجوانب الروحية والدينية التي يؤمن بها الفرد، والتي يستطيع من خلالها تحقيق وجوده (الأشقر، 2018).

واستناداً لما سبق ترى الباحثة بأن هناك اختلافاً بين مظاهر جودة الحياة لدى النساء بدون إعاقة والنساء ذوات الإعاقة، نظراً للصعوبات والمشاكل التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة بسبب الإعاقة وأثرها على توافقهن الشخصي والاجتماعي، فلا بد من تصافر جهود الأهالي والمجتمع في تحقيق الحد المطلوب من جودة الحياة وشعور النساء ذوات الإعاقة بالسعادة كغيرهن من عامة النساء بدون إعاقة.

7.2.2. معوقات جودة الحياة:

توجد العديد من العوامل التي تشكل تحديات تقف حائلاً أمام تحقيق مستوى مرضي لجودة الحياة للأفراد، ومن أهم هذه المعوقات فقدان الشعور بمعنى الحياة، قلة الوازع الديني، وعدم توفر الرعاية الصحية الكاملة للأفراد وافتقار الكثير من الأفراد للقدرة على التصرف في مواقف الحياة المختلفة والتأخر التكنولوجي وقلة الخدمات المقدمة للأفراد (بنات، 2018)، هذا ويضيف (الطائي، 2015) مجموعة متنوعة من المعوقات التي تسهم في ضعف جودة حياة الأفراد والتي يمكن إيرادها كما يلي:

- 1- **ضغوط الحياة:** إذ تمثل الضغوطات التي يتعرض لها الفرد خطراً على صحته وتوازنه، كما وتهدد كيانه النفسي وما ينشأ عنها من آثار سلبية كعدم القدرة على التكيف وضعف مستوى الأداء والعجز عن ممارسة مهام الحياة اليومية وإخفاض مستوى الدافعية للعمل والشعور بالإرهاك النفسي وهي ما تشكل جوهرًا أساسياً يضعف جودة حياة الأفراد.
- 2- **الحروب:** وما يصاحبها من توتر وخوف وقلق وخسائر في الأرواح والممتلكات وتحطيم المثل والأخلاقيات والشعور بالضياع وفقدان الأمن، فجميع هذه الأسباب تؤثر سلباً على جودة الحياة.
- 3- **الكوارث الطبيعية:** مثل الزلازل والفيضانات والأوبئة الفتاكة وتلوث الهواء وغيرها، فجميعها

معوقات طبيعية لجودة الحياة، بالإضافة إلى الأمراض، الجهل، التعصب الديني التخلف العلمي والثقافي، قصور برامج التخطيط.

من خلال العرض السابق يتضح للباحثة أن الجوانب الرئيسية التي تشكل معيقات لتحقيق جودة الحياة ترتبط بحالات الاستقرار المجتمعي سواءً من النواحي الاقتصادية أم السياسية والتي تشكل في مجملها الإطار الأهم الذي ينعكس على الحالة النفسية للأفراد داخل المجتمعات، وعليه ترى الباحثة أن تلك المعيقات تظهر بشكل واضح في إطار البيئة المجتمعية الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة الذي يعاني من أشكال متنوعة من الحصار المادي أو السياسي أو تلك المرتبطة بحالات الحروب المتنوعة التي عكست أثراً نفسياً سلبياً على الفئات المجتمعية وأسهمت في تهديد السلم الأهلي والمجتمعي الذي ظهرت مؤشرات في تراجع مستويات جودة حياة الأسر وزيادة معدلات الجريمة والتفكك الاسري وحالات فقدان الشعور بالاستقرار والطموح المستقبلي، وهو ما دفع فئات واسعة من الأوساط المجتمعية للهجرة أو التفكير بها كخيار إستراتيجي للتخلص من جوانب التردّي في جودة الحياة، هذا بالإضافة إلى ازدياد حالة اليأس لدى أوساط أخرى تم ترجمتها في شكل من أشكال التخلص من الحياة أو ما تعرف بظاهرة الانتحار التي ازدادت وتيرتها في أوساط المجتمع الفلسطيني في الآونة الأخيرة.

8.2.2. مفهوم جودة الحياة الاجتماعية:

تعتبر الجودة الاجتماعية بمثابة معيار يمكن من خلاله قياس مدى وصول نوعية الحياة اليومية للمواطنين إلى مستوى مقبول وبالتالي فإن الجودة الاجتماعية هي انعكاس للمواطنة، إذ يتطلب قياس هذه الجودة الاجتماعية معياراً واسعاً متعدد الأبعاد، أوسع من المؤشرات الاجتماعية المألوفة مثل الفقر والاستبعاد الاجتماعي في ضوء كل هذه الاعتبارات، تعرف الجودة الاجتماعية على أنها: "مدى قدرة المواطنين على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم في ظل ظروف تعزز رفاهيتهم وإمكاناتهم الفردية" (Walker&Maesen,2003)، بالنظر إلى مفهوم جودة الحياة في جانبه الاجتماعي فإنه يشير إلى منظور يركز على الأسرة والمجتمع وعلاقات الأفراد والمتطلبات الحضارية والسكان والدخل والعمل وضغوط الوظيفية والمتغيرات الاجتماعية الأخرى (البصري وحسين، 2017)، وعليه يرتبط مفهوم جودة حياة الفرد الاجتماعية بقدرته على التعايش مع نفسه ومجتمعه بشكل سليم مما يمنحه القدرة على أداء دوره كاملاً نحو نفسه وأسرته ومجتمعه، ويجب علينا هنا أن نفرق بين مفهوم جودة الحياة ومصطلح مستوى المعيشة لأن الإثنين لا يعنيان بالضرورة الشيء ذاته فمستوى المعيشة هو مجرد تقييم للثروة المادية أو تحقيق الثروة والوضع الوظيفي للشخص في المجتمع وعلى الرغم من تأثيرها على جودة الحياة إلا أن جودة الحياة تتضمن عوامل أكثر أهمية منها كالصحة

الجسدية والصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية والحالة العامة للشخص. وتحقيق التوازن في مختلف جوانب الحياة التي يحياها الأفراد (الكبيسي، 2016)، ومن هنا فإن ارتفاع مستوى الأفراد في المهارات الاجتماعية يؤدي إلى تحسين مستوى ونوعية حياتهم، ومنها المشاركة في الحديث ومواصلته، واستخدام النبرة المناسبة للصوت، والتساؤل بهدف التوضيح، والمطالبة بالحقوق في صورة مهذبة، والتفاوض بلطف، والمرح، والثناء على سلوكيات الآخرين وتشجيعهم، والعناية بالمهام واستكمالها، ومتابعة التعليمات والتوجيهات، والعناية بالملبس، وبذل الجهد (قاسم والحسين، 2016)، وقد عرفت جودة الحياة الاجتماعية بأنها " مدى رضا الفرد عن علاقاته الاجتماعية ومدى تفاعله مع المواقف والأنشطة الاجتماعية التي تحدث في المجتمع والاتصال والتواصل مع الآخرين واحترامهم (سويعد، 2016).

من خلال العرض السابق يتضح أن مفهوم جودة الحياة يرتبط بالجوانب الذاتية التي تتعلق بالإدراك الشخصي من قبل الأفراد لمدى توافر المقومات الحياتية التي تسهم في تحقيق السعادة الحياتية لهم في جوانبها المتنوعة، أما على صعيد الحياة الاجتماعية فإن هذا الجانب يرتبط بمدى انسجام واتساق الأفراد مع الأوساط المجتمعية وقدرتهم على الاندماج الاجتماعي الذي يؤهلهم للعب دور مجتمعي فاعل يرضي طموحاتهم الذاتية، ومن هنا تعرف الباحثة جودة الحياة الاجتماعية بأنها وصول الأفراد إلى مستويات من الرضا عن مستويات الاندماج في الأوساط المجتمعية وتحقيق الاسهام الحقيقي في تطوير الأوساط المجتمعية بما يمتلكونه من مهارات وقدرات يمكن تأطيرها في عملية دمج اجتماعي يحقق لهم الشعور بالذات في تلك الأوساط، هذا بالإضافة إلى شعور الفرد بإمكانية الاستمرار والنمو في تلك الأوساط ارتباطاً بشعورهم المتولد عن قيمتهم المجتمعية التي تؤطرها نظرة الأوساط المجتمعية لهم، كما وترى الباحثة بأن العلاقات الاجتماعية مهمة بالنسبة للمعاقين، فمن خلال هذه العلاقات الاجتماعية المتبادلة يشعرون من خلالها بالأهمية والاحترام والتقدير وكذلك شعور المعاقين بالثقة بالنفس، كما يستطيع المعاقين من خلال هذا الدعم وهذه العلاقات تفريغ الهموم وإشباع الحاجات كما أنها تسهم في زرع الثقة المتبادلة ما بين المعاق وأفراد المجتمع، كما يشعر المعاقين من خلالها بالأمن والطمأنينة، والنظر نظرة تفاؤل تجاه الحياة والمستقبل ومن ثم شعوره بجودة حياته.

9.2.2. أبعاد جودة الحياة الاجتماعية:

تعتبر جودة الحياة الاجتماعية جزءاً هاماً من مكونات جودة الحياة بشكل عام، وقد أشار (Walker&Maesen,2003) إلى أن الجودة الاجتماعية تشير إلى مفهوم جودة المجتمع والذي يركز بشكل أساسي على قضايا الدمج والتماسك الاجتماعي وقضايا الإقصاء والتهميش والتنمية

البشرية في إطار منظور متكامل في الواقع، إلا أنه يضيف إلى أن الجودة الاجتماعية مفهوم واسع يمتد إلى كافة جوانب جودة الحياة ونوعية المجتمع (حيث يتم تفسير ذلك على أنه جودة العلاقات الاجتماعية)، ففي الجودة الاجتماعية، فإن تفاعل الفرد مع المجتمع هو الذي يحدد جودة المجتمع، ويعزز هذا الاتجاه ما أورده (جمال، 2016) الذي أشار إلى وجود حالة من التكامل لأبعاد جودة الحياة النفسية مع جودة الحياة الاجتماعية، فعلى الرغم من حاجة الفرد للاستقلال وتقبل الذات والنمو الشخصي إلا أنه لا يمكنه تحقيق ذلك بمعزل عن مجتمع ينتمي إليه، ويتقبله، ويسانده، ويحقق له الأمن والسلامة، حيث أشار إلى مجموعة من الأبعاد التي تحدد جودة الحياة الاجتماعية والتي يمكن إيرادها كما يلي:

1- التكامل الاجتماعي:

يشير مفهوم التكامل الاجتماعي إلى عملية يتم من خلالها قيام الأفراد بتطوير قدراتهم على ممارسة الترابط المجتمعي بين الأشخاص وتعزيز قيم المواطنة (Ware et al,2008)، وهو ما يؤكد (جمال، 2016) الذي عرف التكامل الاجتماعي بأنه "درجة إحساس الفرد بالانتماء المجتمعي"، في حين يذهب (Orvelius et al, 2011) إلى أن التكامل الاجتماعي يشير إلى مفاهيم العلاقات الاجتماعية كعامل هام يسهم في عملية الدمج الاجتماعي، ويذهب (UNRISD,1994) إلى أن التكامل الاجتماعي ما هو إلا مرادف لمزيد من العدالة والمساواة والرفاهية المادية والحرية الديمقراطية للأفراد بغية تعزيز عمليات الدمج الاجتماعي لهم، هذا ويورد (الهنداوي،2011) نقلاً عن (Buunk & Hoorens,1992) الذي يشير إلى أن مصادر الدعم الاجتماعي تتمثل في ضوء عدد وقوة علاقات الفرد بالآخرين في بيئته الاجتماعية، بمعنى درجة التكامل الاجتماعي للفرد، أو حجم وتركيب الشبكة الاجتماعية للفرد، والتي تعمل على رفع مستوى الصحة النفسية، وذلك بتقديم أدواراً ثابتة باعثة على المكافأة، والارتقاء بالسلوك الصحي، والإبقاء على أداء ثابت خلال فترات التغير السريع لتحقيق التكامل الاجتماعي خصوصاً للأفراد ذوي الإعاقة، أما (Ware et al,2008) فيرى أن ذلك يتطلب التركيز على نهج القدرات، أي الفعل المتعمد الموجه ذاتياً، إذ يعتمد إدراك الفاعلية وفقاً لهذا المنظور على الجمع التآزري بين مكونين أساسيين: القدرة والمهارة الشخصية والفرصة الاجتماعية، حيث تشير الصفة الشخصية إلى سمات الأفراد التي تؤهلهم لممارسة الأعمال المجتمعية، فقدرات الأفراد متأصلة ومتطورة، مما يعني أن تحسين القدرات المتأصلة بالتعلم والممارسة تشكل فرصاً هامة لهؤلاء الأشخاص للتكامل والاندماج الاجتماعي، فمهارات الأشخاص مرتبطة بالجوانب الادائية، فيما ترتبط القدرات بالجانب الانتاجي، ففي ظل توافر القدرات والمهارات فإنها تشكل عنصراً هاماً للاستفادة من الفرص التي تتوسطها الظروف من البيئة الاجتماعية - العمليات الاجتماعية (على سبيل المثال، التمييز)، والقوانين، والعادات، والسياسات، وبالتالي تتيح الفرص الحقيقية للفرد السعي لتحقيق غايات

ذات قيمة اجتماعية، فالسعي لتحقيق هذه الغايات يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية (Orvelius et al, 2011) فالأفراد الذين يعانون من الإعاقة تتوافر لديهم قدرات يمكن تجيئها في إطار عملية التنمية، هذه القدرات يمكن تعزيزها من خلال التطوير والتنمية والتعرض للأحداث المجتمعية المختلفة التي قد تكون بسيطة أو معقدة، أي تتكون إما من تفاعلات فردية أو من تسلسلات منسقة مرتبة حسب الصعوبة المتزايدة، فعندما يتم السيطرة على التحديات من خلال الآليات التي يتبعها الأفراد، يتم تأكيد الكفاءة، ويظهر الإحساس بالإمكانية ومعه الطموح، وبالتالي يسهم الطموح والشعور بالإمكانية معاً على تعزيز المشاركة في المناسبات الجديدة الأكثر تحدياً وبالتالي تحقيق التكامل الاجتماعي (Ware et al,2008)

من خلال العرض السابق يتضح للباحثة أن التكامل الاجتماعي يرتبط بمفهوم الاندماج المجتمعي وقدرة الأفراد على التأقلم مع الأوساط المجتمعية وشعورهم الفعلي بالانتماء والمواطنة المجتمعية، هذا الشعور لا يمكن تحقيقه دون وجود حالة تعزز هذا الشعور، إذ ترتبط هذه الحالة بمجموعة واسعة من الاتجاهات والتي يقف على رأسها مدى إسهام السياسات العامة في التأهيل المجتمعي للفئات الهشة للمشاركة المجتمعية وكيفية التغيير في نظرة المجتمع لتقبل ودعم تلك الفئات بغية تمكينها من تقبل الوقائع المجتمعية المختلفة وتعزيز حالة الانتماء المجتمعي وبالتالي الابتعاد عن حالة الاغتراب التي تشكل عنصراً هداماً يوسع الفجوة بين اتجاهات الأفراد وقيم المواطنة والانتماء المجتمعي.

2- الإسهام الاجتماعي:

يشير (جمال، 2016) إلى أن الإسهام الاجتماعي يعني "إحساس الفرد بقيمته بالنسبة للمجتمع"، فالإسهام الاجتماعي يرتبط بتقدير الذات الإيجابي، والتكيف النفسي الاجتماعي، حيث يلعب تقدير الذات دوراً مهماً في علاقة الفرد مع الآخرين فيكون مبادراً في علاقاته الاجتماعية وصدقاته، وهو من أهم العوامل المساهمة في تحقيق سعادته وشعوره بقيمته المجتمعية (رشماوي، 2013)، هذا ويشير (الهنداوي، 2011) نقلاً عن (الشناوي وعبد الرحمن، 1994) أن التفاعل الاجتماعي المنظم أو الاندماج في الأدوار الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع الذي يعيش فيه الفرد يؤدي إلى إحساس الفرد بالرضا عن الحياة، والتوافق مع البيئة المحيطة وبالتالي الإسهام المجتمعي الإيجابي والشعور بالقيمة المجتمعية.

من خلال العرض السابق يتضح للباحثة أن فكرة الإسهام الاجتماعي تنطلق أساساً من فكرة تقدير الذات والشعور النفسي لدى الأفراد بمكانتهم المجتمعية، هذا الشعور لا يمكن تحقيقه دون وجود مبادرات تقوم على تقوية دور الأفراد في البناء المجتمعي، وهذه المبادرات يجب أن يتم بلورتها في إطار من السياسة العامة المتكاملة بين كافة المكونات الرئيسية الفاعلة في المجتمعات والتي يجب

قيادتها من قبل القطاعين العام والخاص والقطاع الثالث في إطار منسق يضمن إشراك الفئات الأكثر عرضة للانكشاف في إطار الأنشطة المجتمعية، وعليه ترى الباحثة إن فئة النساء ذوات الإعاقة هي من أكثر الفئات الهشة المعرضة للانكشاف والتي تحتاج إلى رعاية خاصة بغية دمجها اجتماعياً وتحقيق الشعور لديهن بمكانتهن كعوامل فاعلة ومنتجة في المجتمع، وعليه فإن التوجه نحو تمكينهن اقتصادياً عبر فكرة تبني المبادرات الداعمة لتنفيذهن لمشاريع خاصة مدرة للدخل تسهم في تحقيق هذه الغاية وتولد لديهن الشعور بالإسهام الاجتماعي والاندماج المجتمعي من جانب آخر والذي يسهم في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز جودة الحياة الاجتماعية لديهن.

3- التماسك الاجتماعي:

يشير التماسك الاجتماعي إلى الروابط التي تربط المجتمعات، هذه الروابط تعتبر أمراً حيوياً لكل من التنمية الاجتماعية وتحقيق الذات الفردية، ويتجه الطابع المعاصر للنقاش حول التماسك نحو المفهوم الضيق لرأس المال الاجتماعي، إلا أن مفهومه يمتد لأبعد من ذلك ليشمل التضامن والمعايير والقيم المشتركة، ويشمل التماسك الاجتماعي التركيز على مجموعة من النقاط الهامة التي تتمثل في السلامة العامة، التضامن بين الأجيال، رأس المال الاجتماعي، الثقة المجتمعية والشبكات، الإيثار (Walker&Maesen,2003)، كما ويؤكد (جمال، 2016) أن التماسك الاجتماعي يعني " معقولة ومعنى العالم الاجتماعي"، كما وعرف التماسك الاجتماعي بأنه " إحدى سمات المجتمع التي تظهر الترابط بين أفراد ذلك المجتمع" وبالتالي فهو بمثابة العقلية الجماعية المتأصلة مع مستويات المعاملة بالمثل وطريقة مشتركة للشعور والتفكير (Fonseca& Lukosch& Brazier,2019)، فيما يعتبر برنارد التماسك الاجتماعي بمثابة توازن جدلي بين ثلاث قيم: الحرية والمساواة والتضامن، إذ أن هذه العناصر الثلاثة تشير إلى بعضها البعض وفي نفس الوقت تقف في تناقض، لذا فإن فكرة التوازن بين العناصر الثلاث ضرورية للوصول إلى التماسك الاجتماعي، وعليه فإن دور المؤسسات السياسية هو إدارة الصراعات الاجتماعية في تأسيس أعمالها على هذه القيم الثلاث (Dickesl & Valentova & Borsenberger,1999)، ويرتبط الاهتمام المتزايد بقضايا التماسك الاجتماعي بجوانب مختلفة من التغيير الاقتصادي والاجتماعي التي أصبحت في الوقت الراهن أحد أهم التهديدات للتماسك الاجتماعي للمجتمعات المحلية مثل زيادة عدم المساواة في الدخل والفقر والبطالة والجريمة (Herbert Noll, 2002)، ويعزز هذا الاتجاه (Fonseca& Lukosch& Brazier,2019) الذي يشير إلى أن التماسك الاجتماعي هو بمثابة بناء قيم مشتركة، وتقليل التفاوتات في الثروة والدخل، وتمكين الناس عموماً من الشعور بأنهم منخرطون في مشروع مشترك، ومواجهة تحديات مشتركة، وأنهم أعضاء في نفس المجتمع لذا فقد اتجه التركيز للانتقال من حالة التعاطي مع جوانب جودة الحياة المتعلقة

بالخصائص الفردية وظروف الحياة إلى أبعاد الرفاهية المتعلقة بالخصائص والصفات المجتمعية مثل المساواة والإنصاف والحرية أو التضامن والجوانب المتعلقة بنوعية المجتمعات، وتوزيع الرفاهية والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات حيث يعد التماسك الاجتماعي والاستدامة مثالين رئيسيين لمفاهيم المجتمع الجيد التي تؤكد على العلاقات الاجتماعية والمجتمعية بدلاً من الخصائص الفردية والتي تؤثر على حالة رفاهية الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر (Herbert Noll, 2002).

4- أبعاد التماسك الاجتماعي:

يعتبر Jenson (1998) أول من تناول بالتفصيل خمسة أبعاد لقياس التماسك الاجتماعي حيث شملت هذه الأبعاد ما يلي: (Dickes1 & Valentova & Borsenberger, 1999)

- أ- الانتماء / العزلة.
- ب- الإدراج / الاستبعاد
- ت- المشاركة / السلبية.
- ث- القبول / الرفض.
- ج- الشرعية / عدم الشرعية.

هذا ويتوافق (Fonseca & Lukosch & Brazier, 2019) مع ما طرحه Jenson (1998) في فيما يتعلق بهذه الأبعاد حيث أشار إلى أن أبعاد التماسك الاجتماعي تتمثل في خمسة أبعاد تشمل (الانتماء، والشمول، والمشاركة، والاعتراف والشرعية) بينما أضاف جنسون من البعد الأساسي للمساواة / عدم المساواة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والإنصاف في المجال الاقتصادي كأحد الأبعاد الهامة لقياس التماسك الاجتماعي. (Dickes1 & Valentova & Borsenberger, 1999)، لذا يرى (Fonseca & Lukosch & Brazier, 2019) أن التماسك الاجتماعي يرتبط بقدرة المجتمع على ضمان رفاهية جميع أعضائه وتقليل التفاوتات وتجنب التهميش، وبالتالي فإن المجتمعات المتماسكة تتصف بالخصائص التالية:

- أ- الولاء والتضامن المتبادلين.
- ب- قوة العلاقات الاجتماعية والقيم المشتركة.
- ت- الشعور بالانتماء.
- ث- الثقة بين أفراد المجتمع.
- ج- الحد من عدم المساواة والإقصاء.

فالمجتمع المتماسك يعمل من أجل رفاهية جميع أعضائه، ويحارب الإقصاء والتهميش، ويخلق شعوراً بالانتماء، ويعزز الثقة، ويتيح لأعضائه فرصة الارتقاء.

من خلال العرض السابق يتضح للباحثة أن التماسك الاجتماعي يرتبط بشكل أساسي بشعور الأفراد بالانتماء ومعنى الحياة الحقيقي داخل المجتمع، وأن هذا الشعور مرتبط بمجموعة من الجوانب الذي تعززه والتي من أهمها القدرة على المشاركة المجتمعية الفاعلة والاعتراف المجتمعي بدور الأفراد والتقدير لجهودهم وهو ما يسهم في تعزيز أواصر العلاقات المجتمعية وبالتالي تعزيز السلم والتماسك المجتمعي، وعليه ترى الباحثة أن من أهم بواعث تحقيق التماسك الاجتماعي في أواسط الفئات الهشة داخل المجتمع الفلسطيني هو تعزيز ثقافة القبول والنظرة الإيجابية المجتمعية داخل المجتمع الفلسطيني لتلك الفئات، إذ أن البعد الثقافي يلعب دوراً محورياً في تعزيز الروابط المجتمعية والأسرية لهذه الفئات ويسهم في تعزيز جوانب النظرة الإيجابية لديهم في دورهم بإرساء قواعد الاستقرار المجتمعي البناء.

5- التحديث الاجتماعي:

يشير (جمال، 2016) إلى أن التحديث الاجتماعي يعني الإحساس بإمكانية النمو المستمر في المجتمع والمؤسسات الاجتماعية، ويشير (العيسى، 1979) إلى أن التحديث الاجتماعي يشير إلى نموذج محدد للتغيير يظهر في المجتمع، أو العملية المعقدة التي تستهدف إحداث التغييرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية، وهو ما يتطلب تغييرات في التزامات الأفراد الاجتماعية واتجاهاتهم وسلوكهم الاجتماعي والاقتصادي من جهة وبالتغيير في البناء الاجتماعي من جهة أخرى، فالتحديث الاجتماعي على مستوى الفرد يرتبط بمفهوم التغيير في الشخصية، وبالتالي فالأشخاص المستجيبون لهذا التحديث هم أولئك الأفراد الذين اكتسبوا بعض الخصائص العصرية المتمثلة في أشخاص مشاركين وعلى درجة عالية من الكفاءة وأكثر طموحاً، ويتسمون بدرجة من الاستقلالية وحرية التفكير بالإضافة إلى تكوين اتجاه إيجابي نحو حقوق المرأة وواجباتها، ويمكن إيضاح الخصائص المرتبطة هؤلاء الأشخاص في الجوانب التالية: (الزاوي، 2009)

أ- **المشاركة الفعلية:** ويشير هذا المفهوم إلى امتلاك الفرد القدرة على المشاركة الاجتماعية التي تتحدد من خلال الانتماء إلى النوادي والجمعيات والمهرجانات الثقافية، إضافة إلى مشاركتهم السياسية من خلال حضور جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية، بالإضافة إلى القيام بدور هادف داخل الجماعات من خلال تقديم الآراء والاقتراحات وحل المشكلات.

ب- **الطموحات والتطلعات:** فيقصد بها تطلع الأفراد إلى تحقيق حياة مستقبلية سعيدة وإلى تحسين أوضاعهم الوجودية وخصوصاً الوضع التعليمي والمهني لهم ولذويهم، بالإضافة إلى انفتاحه على

التجديد والتغير، أي أن الفرد يعمل على تقبل الخبرات الجديدة في المجالات الأسرية والاجتماعية والعملية مع العمل على تطبيقها.

ت- **الكفاءة الاجتماعية:** هي "مجموعة من السلوكيات المنظمة التي تسمح للفرد بمواجهة مواقف مختلفة من الحياة بطريقة منظمة ومخططة " فالشخص ذو الكفاءة: هو الذي لديه القدرة على التخطيط ويستطيع أن يعبر عن ثقته بنفسه للآخرين، ويقدر قيمة الوقت وإدارته بأسلوب منظم، لينظم بها حياته، وليواجه الصعاب التي يتعرض لها بصفة خاصة وعمامة، مع العمل على وضع تنظيم محدد في كيفية أداء الأعمال.

ث- **الاستقلالية وحرية التفكير:** تعرف بأنها استقلال الفرد بذاته أي اعتماده على نفسه في أداء أعماله، ولديه القدرة على التعبير عن رأيه في القضايا التي تمسه مباشرة ومن ثم تمس مجتمعه ولا يحصر نفسه ضمن دائرة ذاتية، بالإضافة إلى التحرر من تأثير العادات والتقاليد والقيم التي لا تستند إلى أساس علمي.

ج- **الفردية أو الأنانية يقصد بها:** بتبني الأفراد قيماً وأفكاراً تمجد الذات، وتؤكد المصلحة الفردية أو الشخصية للفرد وفي ذلك يشير التير " أن الاتجاه نحو التحديث يخلق مواطناً يهتم بمصالحه ومسائله الشخصية، ويحرص على تحقيق النجاح الفردي المادي

ح- **الإيمان بحقوق المرأة تعرف:** بأنها المصالح والمزايا التي يتوقعها الفرد من كلا الجنسين ذكوراً وإناثاً إلى مكانة المرأة في المجتمع ونيلها لحقوقها من التعليم والعمل، وحريتها في اتخاذ القرارات الخاصة، فالشخص الحديث: هو الذي يكون لديه نظرة ايجابية نحو عمل المرأة وتعليمها ومشاركتها الاجتماعية.

من خلال العرض السابق يتضح للباحثة أن مفهوم التحديث الاجتماعي على مستوى الأفراد يرتبط بالشعور الذاتي بالآفاق الحالية والمستقبلية المرتبطة بإمكانية مساهمتهم المجتمعية والنمو المستمر في المجتمع والمؤسسات الاجتماعية، هذا الشعور يرتبط بما يتيح المجتمع من فرص للأفراد للاندماج سواء على مستوى المشاركة الاقتصادية أم السياسية أم المجتمعية، وعليه ترى الباحثة أن التحديث الاجتماعي في ظل ظروف البيئة الفلسطينية يبقى في مستويات متدنية وذلك لغياب الاستقرار الذي يشكل عائقاً حقيقياً أمام قدرة الأفراد على تخطيط المستقبل أو الشعور بإمكانية وجود فرص متاحة تسهم في تطوير قدراتهم على المشاركة مستقبلاً، هذا الضعف يرتبط بمجموعة من العوامل التي من أهمها هشاشة البنية الاقتصادية الفلسطينية القادرة على خلق فرص حقيقية أمام الأفراد للاندماج في أطر الحياة الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى العوامل الخاصة بالانقسام السياسي والتي أقت ظلالها سلباً على مجموعة واسعة من القطاعات المجتمعية التي أصبحت رهينة للتوجهات السياسية التي سلبت منها القدرة على ممارسة الحق في التغيير أو صنع المستقبل أو حتى التفكير في النمو الشخصي بغية

الاعتماد عليه في فتح آفاق مستقبلية تسهم في تحقيق مفاهيم التحديث الاجتماعي التي أصبحت محل اهتمام الدول المتقدمة.

6- القبول الاجتماعي:

ويعني درجة راحة الفرد، وقبوله للناس الآخرين (الكنج، 2014)، كما ويرتبط هذا المفهوم بدرجة التوافق الاجتماعي للفرد (حبيب، 2017)، هذا ويشير (سفيان والتكريتي 2008) إلى أن القبول الاجتماعي يشير إلى "حالة من الرضا إلى يحصل عليها الفرد من قبل أقرانه، ويرتبط ذلك بدرجة يعني محبة الفرد من قبلهم وإشراكهم له في فعاليتهم"، هذا ويشير (شنيكات، 2014) إلى أن القبول والتفاعل الاجتماعية يشير إلى العلاقة بين الأشخاص وزملائهم التي تتصف بالتفاعل الإيجابي، هذا ويرتبط تفسير القبول الاجتماعي بمجموعة من النظريات التي حاولت تفسير درجة شعور الفرد بالقبول الاجتماعي، وقد تجسدت أهم تلك النظريات بكل من نظرية الجماعة المرجعية ونظرية شوتر الذي يرى أن فكرة العلاقات الأساسية بين الأشخاص تعبر عن خصائص شخصية معينة تحدد العلاقات فيما بينهم أثناء تفاعلهم في الحياة اليومية وهذه الخصائص تحدد مكانة الفرد التي يتمتع بها وسط الجماعة (سفيان والتكريتي 2008)، ويعتبر القبول الاجتماعي أساساً هاماً لفكرة الدمج الاجتماعي وخصوصاً لذوي الاحتياجات الخاصة، إذ لا بد من الاهتمام بتطوير مهاراتهم الاجتماعية لكي يمكنهم الاندماج في المجتمع والاشتراك بعلاقات إيجابية مع الأقران، إذ تلعب المهارات الاجتماعية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة دوراً مهماً في تعزيز اندماجهم في الحياة العامة وأن انخفاض مستوى المهارات الاجتماعية للمعاقين يرتبط مباشرة بمشكلات سوء التوافق النفسي الاجتماعي مع الأقران، كما أن الاتزان الانفعالي العام للفرد يتأثر بشكل كبير بالصعوبات التي يواجهها في علاقاته الاجتماعية، كما وتعتبر المساندة الاجتماعية مصدراً هاماً من مصادر الدعم الاجتماعي الفعال الذي يحتاجه المعاق لإمكانية إدماجه في الحياة العامة (عتوم وحتاملة، 2016).

من خلال العرض السابق يتضح للباحثة أن مفهوم القبول الاجتماعي يرتبط بدرجة الشعور بالانتماء الفردي للجماعة التي تشكل في مجموعها الإطار المجتمعي العام، إذ أن توافر مستويات مرتفعة من التوافق الاجتماعي بين الفرد والجماعة سواءً من حيث الاتجاه أو الخصائص أو السلوكيات يسهم بدرجة مرتفعة في تأطير عملية توافق واندماج اجتماعي للفرد وشعوره بالرضا عن طبيعة الحياة الاجتماعية التي يحياها والتي تتسم بالتوافق المتبادل بينه وبين المجتمع، وعليه ترى الباحثة أن القبول الاجتماعي يعتبر من أهم المحاور التي تنعكس على الصحة النفسية لفئة النساء ذوات الإعاقة، إذ إن درجة الاندماج الاجتماعي لهذه الفئة في المجتمع ترتبط بمدى تعاطي المجتمع إيجاباً مع هذه الفئة والاتجاه الثقافي العام الداعم لقبول هذه الفئة اجتماعياً وعدم التمييز استناداً إلى طبيعة الإعاقة، فكلما

ارتفع الشعور بالقبول الاجتماعي لدى هذه الفئة كلما ارتفعت مستويات جودة الحياة الاجتماعية لهم.

7- شروط تحقيق الجودة الاجتماعية:

يحدد (Walker&Maesen,2003) مجموعة من الشروط الهامة التي يجب توافرها لتحقيق الجودة الاجتماعية، إذ يمكن إيضاح هذه الشروط في الجوانب التالية:

أولاً: توفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأفراد بما يشمل، العمالة والضمان الاجتماعي من أجل حمايتهم من الفقر وغيره من أشكال الحرمان المادي، إذ يتطلب الأمن الاجتماعي والاقتصادي عملاً ذو نوعية جيدة مدفوع الأجر وحماية اجتماعية لضمان مستويات المعيشة والوصول إلى الموارد والخدمات التي تشمل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والبيئة والصحة العامة والسلامة الشخصية وما إلى ذلك.

ثانياً: يجب أن تعزز قضايا الاندماج الاجتماعي، أو الحد الأدنى من مستويات الاستبعاد الاجتماعي من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية مثل سوق العمل وإعمال الحقوق الاجتماعية.

ثالثاً: يجب أن يكون الناس قادرين على العيش في مجتمعات تتميز بالتماسك الاجتماعي الذي يعتبر أمراً حيوياً لكل من التنمية الاجتماعية وتحقيق الذات الفردية.

رابعاً: يجب أن يتمتع الناس إلى حد ما بالاستقلالية والتمكين حتى يتمكنوا من المشاركة الكاملة في مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، فالتمكين هنا يعني تمكين المواطنين من التحكم في حياتهم والاستفادة من الفرص.

من خلال العرض السابق ترى الباحثة أن تحقيق جودة الحياة الاجتماعية تستلزم توافر مجموعة من المقومات الأساسية المرتبطة بمجموعة واسعة من العوامل التي تسهم في ترسيخها، ولعل من أهم تلك المقومات هو توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، إذ يرتبط هذا الجانب بمدى التقدم الحاصل داخل المجتمع والذي يمكنه من إيجاد السبل لحماية الأفراد وتأمين مستقبلهم.

10.2.2. خلاصة المبحث:

تعتبر جودة الحياة أحد أهم المفاهيم التي ظهرت بشكل رئيسي في المجال الصحي وتطورت لتمتد لكافة المجالات الحياتية، وترتبط جودة الحياة بمجموعة هامة من الأبعاد التي تركز على الجانب

النفسي والطبي والاجتماعي منها، وقد تنوعت النظريات التي حاولت تفسير جودة حياة الفرد، فالبعض منها أشار إلى أن تحقيق جودة الحياة يرتبط بقدرة الأفراد على الوصول إلى الاحتياجات العامة وفقاً لتسلسل هرمي يبدأ بالأساسية وينتهي بالعليا منها، وهو ما أكده ماسلو، ومنهم من ركز على الجانب الشعوري النفسي والغرائزي الذي اعتبره أساساً لتحقيق جودة الحياة، وهو ما أشار إليه فرويد، وأخيراً منهم من ربط جودة الحياة بالجوانب المرتبطة بالنمو الشخصي والعلاقات والبيئة الاجتماعية التي تشكل في محورها العامل الأهم لتحقيق الرضا عن الحياة لدى الأفراد، وبالتالي الوصول إلى مفهوم الجودة الحياتية المتوقعة من قبلهم، وهو ما أشار إليه رايغ، وقد ظهرت محاولات متنوعة لتحديد مؤشرات لقياس جودة الحياة إلا أن هذه المحاولات لم تتفق على مؤشر معين يمكن من خلاله الحكم على جودة الحياة نظراً لاتساع هذا المفهوم، وهو ما جعل هناك صعوبة في قياس هذه الجودة بمؤشرات محددة وذلك ارتباطاً باختلاف العوامل الذاتية لدى الأفراد والموضوعية لدى المجتمعات المتنوعة، وتعتبر جودة الحياة الاجتماعية جزءاً هاماً من مفاهيم جودة الحياة العامة، إذ ترتبط جودة الحياة الاجتماعية للفرد بقدرته على التعايش مع نفسه ومجتمعه بشكل سليم مما يمنحه القدرة على أداء دوره كاملاً نحو نفسه وأسرته ومجتمعه، وقد تنوعت الأبعاد التي تشكل في مجملها جودة الحياة الاجتماعية، حيث شملت هذه الأبعاد التماسك والتكامل والإسهام الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى التحديث والقبول الاجتماعي، فجميع هذه الأبعاد تشكل إطاراً هاماً لتحقيق جودة الحياة الاجتماعية في حال توافر مقوماتها إيجاباً لدى الأفراد، وهناك العديد من الشروط لتحقيق جودة الحياة والتي يعتبر من أهمها توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وهو إطار وظيفي متكامل لسلسلة حلقات هامة يقف على رأسها الدور الحكومي في قيادة هذه العملية، وأخيراً فإن هناك العديد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام تحقيق جودة الحياة والتي من أهمها ضغوط الحياة المرتبطة بحالة عدم الاستقرار، هذا بالإضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية والتي تشكل في مجملها إطاراً يخفض من مؤشرات جودة الحياة الفردية وينعكس سلباً على الحالة المجتمعية العامة.

3.2 المبحث الثالث: النساء ذوات الإعاقة

مقدمة:

لا شك بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين إسهام المرأة في البناء المجتمعي وتعزيز قدرتها من جانب، وبين التطور الاقتصادي والتنموي من جانب آخر. وهذا ما أكدت عليه كافة المنظمات الدولية على أن إقصاء المرأة عن المشاركة الإنتاجية الملموسة اقتصادياً يضر بفاعلية ونجاعة السياسات الحكومية التنموية، وهو ما أكدت عليه توصيات المؤتمر العالمي بكين حول التمكين الاقتصادي للمرأة، إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون مشاركة إيجابية وفعالة من المرأة في البناء الاقتصادي (الصيرفي وسمارة، 2016)، ولا تختلف المرأة الفلسطينية عن مثيلاتها من النساء خاصة في البلدان العربية والتي تتشارك معها في الموروث الثقافي والاجتماعي والذي أعطى للرجل لعب دور المعيل الاقتصادي دون إشراك حقيقي للمرأة في الأنشطة الاقتصادية، حيث بقيت المرأة رهينة الأدوار الاجتماعية التقليدية، كما أن العديد من النساء المنخرطات في سوق العمل يعملن في قطاع الزراعة على شكل عمالة غير مأجورة (أعضاء أسرة بدون أجر) وهذا الواقع لا يتيح المجال لاستخدام عائد العمل بصورة مباشرة من قبل المرأة وما يرتبط بذلك من مقدرتها على الإنفاق على صحتها وتعليمها (شبانه والصالح، 2008)، هذا وأشارت الدراسات المتخصصة بتمكين النساء إلى وجود ثلاثة عوامل تساهم في تحديد معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، إضافة إلى التوزيع غير المتوازن لعمل المرأة، وهذه العوامل تمثلت في ضعف القطاع الصناعي إلى جانب سيطرة قطاع الخدمات على مكونات المنظومة الاقتصادية، ومعدلات النشاط الزراعي والعائلي، وعمالة الرجال، والاتجاهات الثقافية نحو عمل المرأة في "إسرائيل". (الصيرفي وسمارة، 2016)، هذا وتعتبر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من أهم الجوانب المحفزة لعمليات التنمية الاقتصادية بشكل عام، إذ يترتب على هذه المشاركة تحفيز معدلات الإنتاجية والنمو في الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الاقتصادية وخصوصاً في قطاع غزة فإننا نلاحظ تواضع ومحدودية هذه المشاركة، حيث تشير الإحصاءات المتعلقة بالقوى العاملة إلى ضعف مشاركة المرأة، إذ لا يتجاوز معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة ما نسبته 19% خلال العام 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)، وتعتبر النساء ذوات الإعاقة أحد الفئات المجتمعية التي تعاني من التهميش وضعف مشاركتها في سوق العمل، إضافة معاناتهن من الفقر الشديد (أبو سرور، 2019)، وعليه فإن هذا المبحث من الدراسة يسلط الضوء على واقع النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة من حيث المفاهيم والخصائص والمؤشرات المرتبطة بظروفهن المعيشية.

1.3.2. تعريف الأشخاص ذوي الإعاقة:

يعرف الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم "كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين" (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2018)، كما وعرفت الإعاقة بأنها "عجز أو قصور يعيق الفرد عن أداء مهمة أو وظيفة ما يصبح من خلالها غير قادر على أدائه نتيجة لعدم ملاءمة المهمة" (سرحان، 2015)، كما وتشير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار النموذج الاجتماعي للإعاقة إلى أن الإعاقة هي بمثابة حالة ناشئة عن التعامل مع مختلف الحواجز التي قد تمنع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين، وهذا المنظور لا ينفي وجود العاهة أو تأثيرها على الشخص، بيد أنه يعترض على البيئتين المادية والاجتماعية والأطر القانونية التي تؤثر تأثيراً سلبياً على الأشخاص ذوي الإعاقة (الأمم المتحدة، 2012)، بينما تعرف الأونروا الإعاقة «يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة أولئك الذين لديهم عجز حركي أو نفسي أو ذهني أو حسي طويل الأجل، والذي حين يتفاعل مع الحواجز المختلفة يعيق مشاركتهم الكاملة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين" (الانروا، 2017)، هذا ويشير (أبو شعبان، 2016) إلى أن الإعاقة تشير إلى الأثر الانعكاسي النفسي أو الانفعالي أو الاجتماعي أو المركب الناجم عن العجز والذي يمنع الفرد أو يحد من مقدرته على أداء دوره الاجتماعي المتوقع منه والذي يعد طبيعياً بالنسبة لسنه ونوع جنسه، وتبعاً للأوضاع الاجتماعية والثقافية، كما ويرى (الخطيب والخطيب، 2021) أن الإعاقة هي "حالة عضوية أو عقلية تحد أو تقلل من أنشطة الفرد في واحدة أو أكثر من القدرات أو المهارات الحياتية، فالفرد قد يصاب بإعاقة واحدة أو أكثر من الإعاقات، حتى الفرد المصاب بإعاقة واحدة قد تحول دون قيامه بواحدة أو أكثر من المهارات الحياتية، اليومية أو غير اليومية، الأمر الذي يجعله بحاجة إلى الاعتماد على الآخرين لتحقيق متطلبات حياته اليومية"، أما فيما يتعلق بتعريف النساء والفتيات ذوات الإعاقة فقد أشار (سرور، 2019) إلى أنهن "اللواتي يعايشن تجربة التمييز والتهميش والحرمان كنتيجة لما لديهن من فروق واختلاف في الوظائف الحسية والحركية والذهنية والنفسية، واللواتي يواجهن جملة مركبة من المعوقات والحواجز البيئية والمادية والاجتماعية والسياساتية على أساس هذه الاختلافات، وذلك على نحو يحد من أو يحول دون وصولهن للمعلومات والخدمات العامة والمتخصصة وتمتعهن بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية إلى الحد الذي يضعهن في أدنى الهرم الاجتماعي ويبقي عليهن في حالة من التبعية والدونية".

2.3.2. تصنيف المعاقين:

يوجد ثماني تصنيفات في الولايات المتحدة لفئة المعاقين وهي كالتالي: المعوقين عقلياً، المتأخرون دراسياً، المعوقون سمعياً (ضعاف السمع والمصابون بالصمم الكلي)، المعوقون بصرياً (ضعاف البصر وفاقد البصر أو المكفوفين)، المعوقون حركياً (شلل جزئي وكلي)، ذوي الاضطرابات السلوكية، صعوبات التعلم، فاقد النطق (أبو شعبان، 2016)

3.3.2. مؤشرات الإعاقة في فلسطين:

تعاني النساء ذوات الإعاقة من الصورة النمطية الراسخة تجاه النساء وتجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعترف كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدور الصورة النمطية في حرمان النساء ذوات الإعاقة من التمتع بحقوقهن، ومن بين الآثار المترتبة على النساء ذوات الإعاقة بسبب تلك الصورة النمطية عدم وجود دور لهن في الحياة، وعدم وجود أدوار اجتماعية و/أو وسائل مؤسسية مكرسة تتيح لهن الاضطلاع بتلك الأدوار، كما يمكن لتلك الآثار أن تغرس شعوراً نفسياً بالاحتجاب أو الاغتراب عن الذات أو العيش بلا حول ولا قوة (الأمم المتحدة، 2012)، وتشير الإحصاءات الخاصة بذوي الإعاقة في فلسطين إلى أن ما مجموعه 255.224 شخصاً يعانون من الإعاقة يقسمون حسب الجنس إلى 139.590 من الذكور و115.634 من الإناث، وقد قسمت هذه الأعداد بين محافظات الوطن بواقع 127.262 في الضفة الغربية و127.962 في قطاع غزة، وقد بلغ أعداد ذوي الإعاقة من الإناث في قطاع غزة 55.537 مقابل 27.425 من الذكور (عابد، 2018)، حيث يشكل الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين ما نسبته 2.1% من مجمل السكان موزعون بنسبة 48% في الضفة الغربية و52% في قطاع غزة استناداً لبيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، وشكلت إعاقة الحركة واستخدام الأيدي النسبة الأعلى من الإعاقات بين الأفراد ذوي الإعاقة، حيث بلغ عدد الأفراد ذوي إعاقة الحركة واستخدام الأيدي 47,109 ويشكلون ما نسبته 51% من الأفراد ذوي الإعاقة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، هذا وتحتل مدينة غزة أعلى نسبة للإعاقة بواقع 30% تليها محافظة شمال قطاع غزة بنسبة 24% ومن ثم محافظة خان يونس بنسبة 21% ومن ثم محافظة الوسطى بنسبة 14% وأخيراً محافظة رفح بنسبة 11% (عابد، 2018).

4.3.2. التهميش المبني على الإعاقة:

في إطار التحليل المنهجي للدراسات التي تناولت واقع النساء ذوات الإعاقة في الأراضي الفلسطينية، فقد أظهرت نتائج تلك الدراسات أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يعانين من تهميش مركب، الأول بسبب كونهن نساء كتهميش مبني على النوع الاجتماعي، والثاني لأنهن نساء ذوات إعاقة، أي أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهن أسوأ من معظم الفئات الاجتماعية، بما فيهم الرجال ذوي الإعاقة، إذ تنتشر ظاهرة العنف لتطال النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشكل أوسع، حيث أن العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة ليس مقتصرًا على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بل يضاف إليه العنف المبني على أساس الإعاقة، فالتقاء هذين العاملين يؤدي إلى رفع مستوى الخطورة وزيادة ممارسة العنف ضد النساء ذوات الإعاقة (جمعية نجوم الامل لتمكيننا النساء ذوات الإعاقة والمرصد، 2020)، وقد أظهرت المعدلات المرتبطة بحالة العنف الممارس ضد النساء ذوات الإعاقة وجود نسب مرتفعة من أشكال العنف ضد هذه الفئة المجتمعية، إذ بلغت نسبة النساء ذوات الإعاقة اللواتي تعرضن لأشكال متنوعة من العنف 85%، حيث تنوعت أشكال العنف ما بين الجسدي أو النفسي والجنسي والاقتصادي، إذ شكل العنف الجسدي ما نسبته 65.3% تعرضن له النساء ذوات الإعاقة، فيما تعرضن ما نسبته 92.3% للعنف النفسي، بينما بلغت نسبة من تعرضن للعنف الجنسي 13.3%، وأخيراً بلغت نسبة من تعرضن للعنف الاقتصادي منهن 85.3%، كما وأشارت بيانات مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019 أن 37% من النساء ذوات الإعاقة المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف من قبل الزوج على الأقل لمرة واحدة خلال 12 شهراً التي سبقت المسح، وتفاوتت النسبة بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 30% في الضفة الغربية مقابل 42% في قطاع غزة وذلك خلال الفترة 12 شهراً الماضية التي سبقت المقابلة للعام 2019، في حين أن 50% من النساء المعنفات ذوات الإعاقة تعرضن للعنف النفسي مقابل 20% تعرضن للعنف الجسدي مرة واحدة على الأقل من قبل الزوج في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

5.3.2. النساء ذوات الإعاقة وسوق العمل:

تشير الدراسات المتخصصة إلى وجود حالة من التذني الواضح في معدلات مشاركة النساء بشكل عام في سوق العمل خلال الفترة 2015 و 2019، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 18% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2019 وهي نفس النسبة للعام 2015، مع العلم أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 70% للعام 2019 وهي نفس النسبة للعام 2015 مع

وجود فجوة واضحة في معدل الأجر اليومي بين النساء والرجال، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 98 شيقل مقابل 102 شيقل للرجال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، كما وأظهر مسح القوى العاملة للعام 2019 بأن نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) بلغت 4% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة مقابل 24% من الذكور (قاسم وأبو عمرو وشعت، 2020، ص1)، فيما أشارت بيانات تعداد 2017 إلى أن معدل البطالة بين الأفراد ذوي الإعاقة المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) قد بلغ 37% بواقع 19% في الضفة الغربية و54% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

أما فيما يتعلق بمجالات التركيز المرتبطة بأعمال النساء ذوات الإعاقة، فقد أشار (التميمي، 2013، ص18) إلى أن عملهن يتركز في القطاع الأهلي وبنسبة 37%، فيما بلغت نسبة من يعملن منهن في القطاع الحكومي 26%، وما نسبته 21% في القطاع الخاص، أما فيما يتعلق بطبيعة عمل النساء ذوات الإعاقة في هذه القطاعات فقد تركزت بالدرجة الأولى على الأعمال الإدارية والمكتبية، تليها المهنية وغير ذلك في الخياطة وخطوط الإنتاج والتعبئة والتغليف

6.3.2. عمل النساء ذوات الإعاقة في المشاريع الفردية (العمل الحر):

تلعب المشاريع الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة، أو ما يطلق عليه العمل الحر دوراً هاماً في سوق العمل، من حيث مصدر وآلية تمويل المشروع، ومصدر وفكرة المشروع وطبيعة عمل هذه المشاريع ودور المؤسسات الممولة والمختصة من حيث متابعة عمل المشروع والرقابة عليه وضمان استمراريته وديمومته، ويمكن إيضاح آليات إقامة المشاريع من قبل ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية كما يلي: (التميمي، 2013)

1- الأشخاص ذوو الإعاقة القائمون على المشاريع هم في معظمهم من الذكور وتتركز المشاريع للأشخاص ذوي الإعاقة على المشاريع الصناعية خاصة تلك التي يديرها ذكور، وتليها الحرفية والزراعية ونسبة قليلة من المشاريع التجارية الأخرى ومشاريع أخرى كبقالات ومحددة ومحلات كهربائيات، وتربية مواشي.

2- فكرة المشروع كانت بالدرجة الأولى من خلال الأهل والأصدقاء وبجهدهم الذاتي نتيجة لظروف الحياة، وبعضهم ورثها من الأب، ويأتي الحصول على الفكرة بالدرجة الثانية من مؤسسات حكومية (وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية)، ومؤسسات مختصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات إقراض وآخرها مراكز التأهيل والتدريب المهني.

3- مصادر تمويل الأشخاص ذوي الإعاقة كانت بالدرجة الأولى من قبل الشخص نفسه ومن قبل مؤسسات مانحة ومصادر أخرى عن طريق الأهل، أو الاونروا، أو سلف، أو من الأصدقاء، أو قروض من قبل جمعية الشبان المسيحية، أو تمويل عن طريق البنك.

إن النساء ذوات الإعاقة اللواتي تتوافر فيهن إمكانيات ريادة الأعمال أو إقامة المشاريع هن الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين (26 إلى 45 سنة)، ذوات الدخل المنخفض الذي يتراوح بين (1000-1500 شيكل) ولقد جاء إهتمام النساء بشكل عام في المجالات المعتادة عليها تقليدياً كالصناعات الغذائية أو التطريز، حيث تعتبر تلك المجالات في المرتبة الأولى التي يرغبها النساء بشكل أكبر. إن ميل النساء لإختار مهن تقليدية لا يوحى بالضرورة أن هذا أكثر ما يستطيعون فعله، إنما يعني أن النساء يعانين من عقبات تقف أمام إختيارهن للمجال المعين الخاص بمشاريعهن، إضافة إلى أنه لم تتوفر أمام النساء نماذج وقصص نجاح في مجالات مختلفة، مما يؤكد على ضرورة إبراز جوانب ناجحة أخرى للمشاريع وتشجيع النساء عليها من خلال تقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة والاستشارات أيضاً. ولقد شكل الدعم المالي أهم الإحتياجات التي تتطلبها المشاريع النسائية من أجل التأسيس والإقامة، ومن ثم رغبتهن في الحصول على دورات تدريبية لتعلم كيفية إقامتها بشكل جيد وسليم. وترى صاحبات الأعمال والحرفيات أن عملية تطوير أعمالهن تحتاج إدخال خطوط إنتاجية إضافية، وتوسيع إلى الدعاية والإعلان إلى جانب تحسين نوعية المنتج، وإدخال خطوط إنتاجية إضافية وتوسيع حجم السوق المستهدف (التميمي، 2013).

وتجتمع صاحبات المشاريع بصفات تميزهن عن غيرهن من النساء حيث يدرن مشاريعاً خاصة بهن، ومن هذه الصفات قوة الشخصية، لا بد من كونها ذات شخصية قوية، حيث أنها عامل مهم في فرض فكرة البادرة بالمشروع على الرغم من تردد أو رفض الزوج أو الأهل أو المحيطين بها.

أسباب تدني مشاركة النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل والمشاريع الصغيرة

تشير الدراسات إلى وجود مجموعة من الأسباب التي تقف عاملاً وراء ضعف مشاركة النساء في سوق العمل، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب في الجوانب التالية: (شبانة والصالح، 2008)

أولاً: ضعف البيئة الاقتصادية الفلسطينية وضعف قدرة استيعابها للقوى العاملة:

تتصف البيئة الاقتصادية بانخفاض معدل النمو ومحدودية فرص العمل، كما أن السوق الفلسطيني يعتبر سوق ذكوري لدرجة كبيرة حيث أن توسع فرص العمل يأتي في صالح الذكور، علاوة على تركيز

قطاع العمل الخاص على رأس المال الاقتصادي، وتجنب المرأة العمل في مجالات محددة وعدم توافر الخبرة المطلوبة لدى النساء بما يتناسب مع أحكام السوق. كل ما سبق يستدعي اتخاذ اجراءات متعلقة بتوفير القطاع الخاص من ناحية وإعادة النظر بالتخصصات التعليمية التي تلتحق بها النساء وزيادة تدريب وتأهيل النساء خاصة الخريجات الجدد وصاحبات المشاريع الصغيرة.

ثانياً الأطر القانونية:

جاءت الكثير من القوانين التي تتحدث في صالح المرأة مما جعلها عامل طرد لاستيعاب ودخول النساء في سوق العمل وخاصة في القطاع الخاص. هذا يتطلب إعادة النظر بالقوانين من ناحية أو توفير مزايا للقطاع الخاص تشجع على استيعاب المرأة في سوق العمل ظروف العمل.

ثالثاً: ظروف العمل:

إن ظروف العمل الصعبة وغير الملائمة لعمل المرأة والمتمثلة في انخفاض معدلات الأجور مقارنة بعدد ساعات العمل الطويلة، طبيعة ونوعية الوظائف المتوفرة للنساء، كل هذا يستدعي توفير ظروف عمل مساندة مساعدة للمرأة علاوة على تحديد الحد الأدنى للأجور.

رابعاً: العوامل الاجتماعية والثقافية:

هذه العوامل المتمثلة بالنظر لعمل المرأة على أنه حاجة وليس ضرورة، عدم وجود تقدير مجتمعي لعمل المرأة، علاوة على قناعة المرأة بعدم وجود مردود اقتصادي لعملها وعدم شعورها باستقلالية في التصرف بأجرها.

وهذا يتطلب وضع خطة توعية على مستوى المجتمع من ناحية وعلى مستوى النساء من ناحية أخرى لإظهار أهمية مشاركة النساء في سوق العمل لما له أهمية في عملية التنمية (شبانة، والصالح، 2008).

قصة نجاح

في اطار دمج النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني، فقد ظهرت مجموعة واسعة من قصص النجاح التي ترجمت هذا التوجه الى وقائع ملموسة ساهمت في تطوير العديد من الجوانب الحياتية لهن، ولعل العمل في اطار المشغولات اليدوية احد ابرز الأنشطة التي لاقت نجاحا بارزا في اطار عمل النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، وفي اطار هذه التجارب فقد برزت تجربة السيدة سهام

أبو عويضة من سكان مدينة غزة بمخيم المغازي البالغة من العمر 38 عاما والتي تعاني من إعاقة حركية جعلتها تمارس حياتها على كرسي متحرك ولم تستطع إنهاء تعليمها الجامعي نظرا للصعوبات المادية والاجتماعية التي واجهتها، وقد برزت تجربتها في اطار ريادة المشاريع الصغيرة من فكرة التحاق والدتها في اطار تعلم المشغولات اليدوية بمركز النشاط النسائي بالمخيم، فالتحقت مع تجربة والدتها نموذجا يمكن البناء عليه، فعملت في البداية على تعلم الفكرة بغرض الترفيه والتجربة وملاءمة وقت الفراغ، وكانت مخرجاتها المتواضعة من اعمالها تقدمها كهدايا للعائلة والأصدقاء في المناسبات الاجتماعية المتنوعة وقد كانت الانطباعات حول اتقان هذا المنتج وطبيعتها ايجابية من قبل الأصدقاء والعائلة فقررت ان تؤطر هذه المهنة في شكل منظم يأخذ اطارا لمشغل صغير داخل البيت وبدأت سهام بالانخراط في اطر أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في العام 2002 بغية الحصول على تمويل للفكرة التي اقتنعت بها، فكانت بداية عملها في المنزل بإمكانات شخصية متواضعة وقد كانت تعمل برفقة زميلاتها من داخل المنزل على صناعة المطرقات والمنتجات النسيجية اليدوية وتقوم بتسويقها، حيث تمكنت من تشغيل خمس نساء من ذوات الإعاقة معها في اطار هذا الجهد المتواضع، وفي العام 2018 اعلن المنتدى الاجتماعي التتموى عن فرص لتدريب النساء ذوات الإعاقة لتأهيلهن لريادة الاعمال في اطر المشروعات الصغيرة، فالتحقت بهذا التدريب المتخصص لتطوير مهاراتها الفنية والإدارية والتسويقية وفي اطار عملها الدؤوب والمتواصل لانجاح فكرة مشروعها استطاعت تحشيد مبلغ متواضع من الدعم المالي المقدم من قبل المنتدى لرائدات الاعمال من النساء ذوات الإعاقة بقيمة 1300 دولار، استطاعت تجييره في شراء المعدات وتسويق المنتجات بالتعاون مع زميلاتها العاملین لديها، فركزت على تسويق منتجها اما بالتواصل المباشر مع الزبائن من خلال المشاركة في المعارض المحلية التي تنظمها المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة او المؤسسات الأخرى بهدف البيع والترويج للمنتجات، او بالاعتماد على التكنولوجيا التي أصبحت أداة هامة لتسويق المنتجات وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث خصصت صفحة لاعلاناتها وترويج منتجاتها ودابت على متابعة صفحات أشخاص يعملون في نفس المجال لتطوير الأداء وجعل المخرجات اكثر جاذبية للزبائن، ولم تكتفي سهام بالاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي فقط بل استخدمت التقنيات المستجدة في اطار التواصل مع الزبائن وعرض المنتج كتقنية الزوم لعرض المنتجات بشكل مباشر وايصال خصائص المنتج للزبائن وهو ما شكل نقلة نوعية زادت من حصتها التسويقية، هذه الجهود مكنت سهام من الاعتماد الذاتي على نفسها في توفير دخل لها ولاسرتها وللعاملين معها في اطار هذا المشروع بالرغم من طبيعة الإعاقة ونظرة التمييز المجتمعية لهن.

وفي اطار تجربة سهام في تطوير فكرة مشروعها الصغير فقد واجهت مجموعة من التحديات التي شكلت عائقا حقيقيا في بداية مسيرتها من تحقيق هدفها وقد تمثلت اهم تلك التحديات في مجموعة من الجوانب التي يمكن ابرازها في النقاط التالية:

- التحديات المالية وصعوبة الحصول على الموارد المالية اللازمة لتأسيس فكرة المشروع، اذ ان مؤسسات الإقراض تتطلب شروطا لا تستطيع النساء ذوات الإعاقة تلبيتها من اجل الحصول على التمويل اللازم لافكار المشاريع الخاصة بهن، فبقي الباب مفتوحا امام مؤسسات المجتمع المدني للمنافسة في الحصول على تمويل للفكرة من خلال المشاريع المدعومة من قبل المانحين
 - ارتفاع حجم النفقات التشغيلية وخصوصا ما يتعلق منها بالايجار للمقرات من اجل ممارسة مثل تلك الاعمال.
 - محدودية القدرة على الترويج للمهارات التي تمتلكها ولطبيعة المنتج الذي تقدمه ومواصفاته وخصائصه
 - المنافسة من قبل المشغولات المطرزة على المكائن والتي يتم استيرادها وتسويقها بشكل كبير في قطاع غزة
 - ارتفاع تكلفة المواد الخام اللازمة للعمل بفعل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة
 - محدودية المعارض المحلية والتركيز على إقامة المعارض الخارجية التي تشكل فرصا لاصحاب المشاريع ذات القدرات المالية المرتفعة للمشاركة بها
- وبالرغم من هذه التحديات فقد عملت سهام في اكثر من اتجاه من اجل محاولة التغلب عليها والسير قدما في اطار تنفيذ فكرتها فقامت باتباع مجموعة من الإجراءات التي تمثل أهمها فيما يلي:
- تخطي مشكلة عدم القدرة على دفع ايجار من خلال الاعتماد على تخصيص مكان داخل المنزل لممارسة الاعمال به كمقر للمشروع
 - الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في الترويج للمنتج وخصوصا مواقع التواصل الاجتماعي وتحشيد دعم الأصدقاء والعائلة والمحيط لنشر الفكرة
 - المشاركة في كافة المعارض المحلية التي تنظمها المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة او المؤسسات الأخرى بهدف البيع والترويج للمنتجات
 - متابعة صفحات لأشخاص يعملون في نفس المجال لتطوير أدائي وجعلى عملي جداب للزبائن
 - الإنتاج حسب الطلب أي في الوقت المحدد لتلافي إمكانية وجود هالك او خسارة في المخزون.
 - التركيز على الفرص المتاحة من قبل منظمات المجتمع المدني للحصول على التمويل اللازم للنفقات التأسيسية وقد استطاعت الحصول على تمويل من مؤسسة المنتدى الاجتماعي التنموى بقيمة (1300 دولار) مع الاستمرار في البحث عن فرص تمويل جديدة .

7.3.2. خلاصة البحث:

في النهاية نستطيع القول أن الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام قائم على المشاريع الصغيرة التي هي في الأساس عصب الاقتصاد في أي دولة، ومن هنا فإن الحاجة إلى الاهتمام بتطوير ودعم هذه المشاريع الصغيرة في فلسطين أكبر مما كان عليه من قبل، وذلك لدورها الواضح والفعال في دعم التنمية الاقتصادية ولتأثيرها على نواحي متعددة في الدولة.

كما أن التركيز على مشاركة المرأة في سوق العمل لهو أمر هام جداً لما للنساء دور فعال وخصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

ومما سبق يتضح أن هناك نسبة كبيرة من النساء المبادرات في فلسطين استطعن الخروج من الأزمة الاقتصادية الملحة بهن وبأسرهن من خلال إقامة المشاريع الصغيرة وتميئتها ووصولها لمستوى راقى من النجاح، مما يستوجب وجود مؤسسات ومراكز وجهات داعمة لهذه المشاريع سواء كان الدعم مادياً كالقروض، أو غير مادي كالدورات وورشات العمل والتثقيف الاقتصادي لهن، من أجل تمكينهن اقتصادياً للوقوف على أول الطريق.

4.2 المبحث الرابع: الدراسات السابقة

تقديم:

يقدم هذا الجزء عرضاً تحليلياً لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، إذ يشمل هذا الفصل عرضاً لأهم الدراسات المحلية التي تناولت متغيرات الدراسة أو تلك التي حاولت الربط بين أبعادها، كما ويشمل هذا الفصل من الدراسة عرضاً لأهم الدراسات العربية التي تناولت هذه المحاور والأبعاد، وأخيراً سيتم عرض الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت الموضوع البحثي مع إجراء النقد العلمي لهذه الدراسات بغية استخراج الفجوة البحثية التي تعزز من أصالة الدراسة الراهنة، وقد راعت الباحثة التسلسل الزمني في عرض هذه الدراسات وفقاً للتسلسل الزمني لها من الأحدث الي الأقدم وهي كما يأتي:

1.4.2.1. المحور الأول: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع المشاريع الصغيرة:

1.1.4.2. الدراسات المحلية الخاصة بالمشاريع الصغيرة:

1- دراسة (عليان ، 2020): أثر تطبيق الشمول المالي على تحسين إنتاجية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشاريع الممولة من البنوك ضمن برامج مركز المؤسسات الصغيرة

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى توفر أبعاد الشمول المالي في البنوك الفلسطينية، و قياس أثر توافر أبعاد الشمول المالي على تحسين إنتاجية المشاريع الصغيرة في قطاع غزة الممولة من البنوك، بالإضافة إلى التعرف على مستوى إنتاجية المشاريع الصغيرة في قطاع غزة الممولة من البنوك، و تقديم نصائح وتوصيات لصناع القرار في البنوك الفلسطينية لتعزيز أبعاد الشمول المالي، وذلك لتعزيز دورها في تحسين إنتاجية المشاريع الصغيرة ولتحقيق أهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات عن طريق إستبانة.

ولقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوي دلالة $(\alpha \geq 0.5)$ (لتطبيق الشمول المالي بأبعاده) استخدام الخدمات المالية، ووصول العملاء للخدمات المالية، تقديم التسهيلات الائتمانية وجودة الخدمات المالية المقدمة(في تحسين إنتاجية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشاريع الممولة من البنوك ضمن برامج (SEC) بمعامل تحديد 4.50 % وهذا يعني أن 4.50 % من التغير في تحسين إنتاجية المشاريع الصغيرة يمكن تفسيره من خلال معادلة انحدار الخطي المتعدد، أما النسبة المتبقية % 6.49 فترجع إلى أنه ربما توجد متغيرات مستقلة أخرى.

2- دراسة (أبوسلطان، 2019) بعنوان: " أثر خدمات حاضنات الأعمال التكنولوجية على الإبداع في المشاريع الريادية الناشئة : دراسة ميدانية (الحاضنات التكنولوجية في قطاع غزة . فلسطين)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خدمات حاضنات الأعمال التكنولوجية في قطاع غزة على الإبداع لدى المشاريع الريادية الناشئة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتماد الإستبانة كأداة دراسة لجمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لخدمات حاضنات الأعمال التكنولوجية بالإبداع لدى المشاريع الريادية الناشئة، وكما أظهرت أن الإبداع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بأبعاد المتغير المستقل وهي الخدمات (التدريبية، الإستشارية، اللوجستية، المالية) وكما أظهرت أن الجهود المبذولة من الحاضنات الفلسطينية في قطاع غزة ما زالت متواضعة وبحاجة إلى المزيد من الاهتمام و التطوير لتعزيز الإبداع لدى المشاريع الريادية الناشئة والنهوض بها لمواجهة التحديات الجمة التي تعيق نجاحها واستمراريتها، كما نفت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين في خدمات حاضنات الأعمال التكنولوجية وكذلك في جانب الإبداع لدى رواد الأعمال تعزى للمتغيرات (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، رأس مال المشروع، طبيعة عمل المشروع، الجهة التي إحتضنت المشروع).

3- دراسة (المصري، 2018) بعنوان: "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزها".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة، وإظهار أهميتها وتحليل أهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها، ووضع الحلول الملائمة لعلاجها وبيان سبل تمويلها ودعمها وتعزيزها، ولتحقيق أهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات عن طريق إستبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في قطاع غزة العدوان الإسرائيلي المتكرر وانقطاع التيار الكهربائي المستمرين إضافة إلي الحصار المفروض على قطاع غزة الذي أدى إلى توقف تمويل المشروعات والدعم المالي لها، وضعف الدعم الحكومي لها.

4- دراسة (مشني، 2018) بعنوان: " واقع المشاريع الريادية الصغيرة وسبل تطويرها " .

هدفت الدراسة إلى وتحليل واقع المشاريع الريادية الصغيرة في محافظة بيت لحم، وذلك من خلال دراسة واقع المجالات الخمسة في المشاريع الريادية (الإبتكار، الإبداع والتميز، النمو، المخاطرة، خصائص الرياديين) بالإضافة إلى دراسة النواحي التطويرية الأربعة للمشاريع الريادية الصغيرة في محافظة بيت لحم وهي (الناحية الإنتاجية، الناحية التسويقية، تطوير العاملين، الناحية المالية) ولتحقيق أهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات عن طريق إستبانة.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن واقع المشاريع الريادية في محافظة بيت لحم جاء بدرجات عالية لجميع المجالات الخمس، حيث حصل مجال خصائص الرياديين على أعلى نسبة مقارنة بالمجالات الأخرى حيث كانت نسبته (90.5 %) أما النواحي التطويرية الأربعة فقد جاءت جميعها بدرجات متوسطة حيث حصلت ناحية تطوير العاملين على أعلى نسبة وهي (69.4%)، كما أظهرت النتائج أن غالبية المشاريع الريادية الصغيرة في محافظة بيت لحم لم تنتقل لأصحابها عن طريق الوراثة.

5- دراسة (زنديق، 2017) بعنوان: "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على معدلات البطالة في فلسطين والآثار الناجمة عنها، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بشكل عام ومحافظة طولكرم بشكل خاص، وبيان أهم العوامل المؤثرة عليها وأهم المشكلات والصعوبات التي تواجه هذه المشروعات في محافظة طولكرم. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت هذه الدراسة إضافة إلى الإستبانات على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الإقتصاد الوطني الفلسطيني.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن معدل البطالة في فلسطين ارتفع خلال فترة (2007-2015) بنسبة 4.2% وهذا بسبب سياسة الإحتلال في تبعية الإقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، كما أشارت النتائج أيضاً إلى أنه كلما زادت المشروعات الصغيرة والمتوسطة زاد عدد العاملين في تلك المشروعات وهذا بدوره يقلل من مستوى البطالة، ويزيد من مشاركة الإناث في سوق العمل، وكانت نسبة مشاركة الإناث (35 %) ، ونسبة الذكور (65%)، حسب ما توصلت إليه هذه الدراسة، وأخيراً فقط أظهرت النتائج أن من أهم المشكلات التي

تواجه المشروعات في محافظة طولكرم هي مشكلة الإغلاقات المتكررة للمعايير والطرق من قبل الإحتلال الصهيوني من وجهة نظر أصحاب المشروعات.

6- دراسة (شاهين وآخرون، 2016) بعنوان: "دور المشاريع الصغيرة في التنمية الإقتصادية في مدينة نابلس".

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور المشاريع الصغيرة في التنمية الإقتصادية في مدينة نابلس، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدور المشاريع الصغيرة في قدرة الأفراد للوصول إلى المؤسسات المالية، كما أشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الأفراد، وأخيراً فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لدور المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الإقتصادية.

7- دراسة (عبدالله والحتاوي، 2014) بعنوان: "سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين".

هدفت الدراسة إلى البحث في سياسات عملية للنهوض بريادة النساء في فلسطين وتحديد السياسات الكفيلة بتوسيع ريادة النساء إنطلاقاً من أهمية دور المرأة في النشاط الاقتصادي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات ومؤشرات الريادة المستخلصة من مسح السكان البالغين والذي تم إجراؤه في الأعوام (2009، 2010، 2012)، كما تم الإعتماد على المنهج المقارن بين مؤشرات الريادة للمرأة الفلسطينية والنساء في بعض الدول.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن معدل النشاط الريادي للمرأة في فلسطين أقل من المعدلات في العالم، كما أن معدل النشاط الريادي للنساء الفلسطينيات يأتي ضمن أسوأ عشر دول بالعالم، هذا بالإضافة إلى أن معدل النشاط الريادي للنساء أقل بكثير من نشاط الرجال الريادي بفلسطين، وأخيراً فقد أشارت النتائج إلى أن المرأة الفلسطينية تواجه المعوقات التي تمنعها من البدء أو الاستمرار في المشاريع، وحددت الدراسة في خمس محاور وهي (الإحتلال الإسرائيلي، المواقف والمفاهيم الرجعية المتفشية حول المرأة، الوصول للتمويل، نقص المعرفة والمهارات، وتحديد مجالات

ريادة الأعمال المتاحة للنساء.

8- دراسة (أبولحية، 2013) بعنوان: "دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الإقتصادي والاجتماعي لدى فئة الأشخاص ذوي الإعاقة".

هدفت الدراسة إلى التعرف مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الإعاقة، وطُبِّقَت الدراسة في قطاع غزة ولفترة زمنية (1994-2014م). واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي في الوصول إلى النتائج وتعميمها، وكذلك الأسلوب التحليلي بتطبيق أداة الدراسة الاستبانة كأداة رئيسة للوصول إلى نتائج الدراسة، من خلال عينة عشوائية تبلغ (100) استبانة تم توزيعها على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمتلكون مشاريع صغيرة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن المشاريع الصغيرة تسهم في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في أنشطتهم الإقتصادية والاجتماعية، كما أظهرت النتائج وجود مساهمة فاعلة للمشاريع في الحد من البطالة بين الأفراد ذوي الإعاقة.

9- دراسة (النمروطي وصيدم، 2012) بعنوان: "بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين في الأراضي الفلسطينية من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة، الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع، وقد استخدمت الدراسة المنهج الإستبائي، حيث اعتمدت على التحليل المنطقي لمؤشرات التوسع في المشاريع الصغيرة ودراسة المدى التي تؤثر فيه على البطالة والدخل المحلي لكل فرد في الأراضي الفلسطينية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن عدم إقبال الشباب على العمل المهني والأعمال الحرة وانتشار ثقافة العيب بين بعض الأفراد، فهناك العديد من العاطلين عن العمل الفلسطينيين لا يعملون في بعض الأعمال مثل الزراعة والبناء والتنظيف، بالرغم من أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما هي إلا ترجمة عملية للأفكار الريادية والمبادرات الفردية والجماعية التي يتبناها الرياديون، كما أظهرت النتائج أن إنشاء هذه المشاريع وإدارتها يخلص فئة الشباب من فكرة ثقافة العيب -الخاطئة أصلاً- كونه سيصبح مدير ومالك ومنتج في ذات الوقت، كما وأشارت النتائج أن هذه المشروعات هي المجالات الأفضل للعمل المهني، كما أشارت النتائج أيضاً

إلى أن المشروعات الإنتاجية أو الخدمية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والتي تضمن للباحث عن عمل مناسب وبجودة عالية وبدخل أعلى، هي الوسيلة الأمثل التي تجعله أقل ميولاً للوظيفة الحكومية -البطالة المقنعة- ذات الأجر المحدود والتي تقيد بأوقات عمل طويلة وتخضعه لسيطرة المدير .

10- دراسة (الفليت، 2011) بعنوان: "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية- دراسة جغرافية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أداة الاستبانة لجمع البيانات من مصادرها الاولية .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود حالة من الضعف في البنية الأساسية من شبكة الطرق وارتفاع تكاليف النقل والكهرباء والمياه وغيرها، من الخدمات الأخرى اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة، كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود أثر إيجابي للتدريب في نجاح المشاريع الصغيرة.

2.1.4.2. الدراسات العربية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة:

1- دراسة (العبد الله وعدوس، 2017) بعنوان: "دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة اربد"

هدفت الدراسة إلى سليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الحد من الفقر والبطالة وذلك من خلال بيان مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في محاربة الفقر والحد من البطالة، وبيان أثر المشاريع الصغيرة في تحسين الوضع المعيشي والدخل للمستفيدين من هذه القروض ولتحقيق أهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات عن طريق إستبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود درجة متوسطة للمشاريع الصغيرة في معالجة البطالة والفقر الفقر، كما أظهرت النتائج وجود درجة متوسطة لإسهام المشاريع الصغيرة في تمكين الأسر من توفير خدمات صحية وتعليمية أفضل لابنائها، وكذلك الأمر فيما يتعلق بتحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد.

2- دراسة (الحموري، 2016) بعنوان: " دور المشاريع الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن المجال النفسي الانفعالي احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.09، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عند جميع مجالات دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الفئة العمرية

3- دراسة (المري، 2013) بعنوان: "ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة".

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود دور مرتفع لريادة الاعمال في إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التوظيف وبالتالي الحد من معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية، كما أشارت النتائج إلى أن أهم المعوقات التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مواجهة البطالة تتمثل في تعرض رواد الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضغوط عمل شديدة وخصوصاً في مرحلة التأسيس، وتعجل الحصول على الربح من منتجات وخدمات المشروعات الريادية تلجأ إلى تفضيل العمالة الأجنبية، وإنخفاض أو انعدام هامش الربح في بداية تشغيل المشروعات الريادية.

4- دراسة (البندي، 2011) بعنوان: "ريادة المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ودراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً في ظل الظروف التي أصابت معظم إقتصاديات دول العالم بالإضافة الى البحث في العقبات التي تواجه

الرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة في مصر، وقد استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي، واعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية لجمع البيانات، حيث تم القيام بدراسة بحثية مكتبية في مراجع أدبيات المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية ومدى إرتباطهما سويًا، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في الإقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف البحثية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن المشروعات الصغيرة تعد ركيزة أساسية للتصدي لمشكلة البطالة في الدول، كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود صعوبة في الحصول على التمويل والذي يعتبر من العقبات الرئيسية أمام الرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة في مصر.

3.1.4.2. الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة:

1- دراسة (Duman,2015) بعنوان:

" Entrepreneurship Culture at SMEs: A Case Study in Konya"

" ثقافة ريادة الأعمال في المشاريع المتوسطة والصغيرة (حالة دراسية قونية)".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على ريادة الأعمال في المشاريع المتوسطة والصغيرة والتعرف على خصائص الرياديين، بالإضافة إلى معرفة العوامل المؤثرة على الريادي عند اتخاذ قرار إنشاء المشروع، وإستخدمت المنهج الوصفي التحليلي بأداته الاستبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها أن الصفات الشخصية والعائلة والمجتمع بالإضافة إلى العوامل السياسية هي المؤثرات الرئيسية على المشاريع الصغيرة، كما أظهرت النتائج أن من أهم صفات الرياديين ومنتشي المشاريع الصغيرة أنهم يحبون الاختراع ولديهم طموح وحب للتعلم والاستقلالية، كما أظهرت النتائج أيضاً أن التعليم الاكاديمي له أثر على قرار الريادي لإنشاء المشروع الصغير، وأخيراً فقد اشارت النتائج إلى أن الرياديون يلجؤون إلى العائلة والأصدقاء والقروض البنكية لتوفير التمويل اللازم لمشاريعهم.

2- دراسة (Mohammed,Nzelibe,2014) بعنوان:

Entrepreneurial Skills and Profitability of Small and Medium "Enterprises"

"مهارات الريادة وربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مهارات الريادة وربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجه ازدهار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة الاستبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود علاقة إيجابية بين المهارات وبين نجاح الأعمال وبين ربحية الشركات المتوسطة والصغيرة، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة إيجابية بين مهارات رواد الأعمال وبين نجاح المشاريع المتوسطة والصغيرة، وأخيراً فقد أشادت النتائج أيضاً إلى أن ضعف البنية التحتية وارتفاع الضرائب وصعوبة التمويل وقلة التدريب والقدرات التسويقية من أبرز المعوقات التي تواجه المشاريع المتوسطة والصغيرة.

3- دراسة (Chowdhury,2013) بعنوان:

"Success Factors of Entrepreneurs of Small and Medium Sized Enterprises"

"عوامل نجاح رواد الأعمال في المشاريع المتوسطة والصغيرة"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير العوامل الديموغرافية (التعليم، العمر، الخبرة) والعوامل البيئية (التسويق، التكنولوجيا، رأس المال، البنية التحتية، الحكومة، السياسة) على نجاح رواد الأعمال في المشاريع المتوسطة والصغيرة في بنغلادش، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام إستبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن روح المبادرة لدى رواد الأعمال تسهم في تحسين ظروفهم المعيشية من خلال تحسين مصدر الدخل، كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن روح المبادرة لدى رواد الأعمال تسهم في نمو الأعمال التجارية وتوليد فرص عمل وتنمية الدولة، وأخيراً فقد أظهرت النتائج أن من أهم المعوقات التي تواجه رواد الأعمال هي المشاكل التسويقية وعدم الحصول على تمويل وعدم وجود بنية تحتية وعدم وجود دعم حكومي لرواد الأعمال.

"Opportunity and necessity entrepreneurship: local unemployment and small firms' effect"

" أهمية ريادة الأعمال: البطالة في المجتمع المحلي وتأثيرها على الشركات الصغيرة."

هدفت إلي التعرف على طبيعة ريادة الأعمال وخصوصاً دور الشركات الصغيرة في الحد من معدلات البطالة والتعرف على الفرص المتاحة للحصول على تمويل لإنشاء مشاريع صغيرة في ولاية فلوريدا، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال المدخل المسحي باستخدام الاستبانة والمقابلات كأداة لجمع البيانات..

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن هنالك تأثير كبير للبطالة على ريادة المشاريع الخاصة الصغيرة، كما أشارت النتائج إلى وجود مساهمة مرتفعة للمشاريع الصغيرة في خلق فرص عمل أكثر من المشاريع الكبيرة.

2.4.2. المحور الثاني: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع جودة الحياة:

1.2.4.2. الدراسات المحلية الخاصة بجودة الحياة:

1-دراسة(زعرى، 2020) بعنوان : " أثر أبعاد التشارك في المعرفة على جودة الحياة الوظيفية لدى الموظفين في وزارة التربية والتعليم بقطاع غزة"

هدفت الدراسة إلي بيان أثر أبعاد التشارك في المعرفة على جودة الحياة الوظيفية لدى العاملين بوزارة التربية والتعليم في قطاع غزة، ولتحقيق أهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلي أن مستوى التشارك بالمعرفة لدى عينة الدراسة كان مرتفع، حيث بلغ وزنه النسبي 77 %، كما أظهرت أن مستوى جودة الحياة الوظيفية لدى عينة الدراسة كان متوسط، حيث بلغ وزنها النسبي 61.7 %، وأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين أبعاد التشارك المعرفي وبين جودة الحياة الوظيفية، وأيضاً وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعدي تحويل المعرفة على جودة الحياة الوظيفية، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعدي تبادل المعرفة والتفاعل الاجتماعي على جودة الحياة الوظيفية.

2- دراسة (الخليلي، 2019) بعنوان: "المرونة النفسية وعلاقتها بجودة الحياة لدى مرضى السكري في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين كل المرونة النفسية وجودة الحياة لدى مرضى السكري في قطاع غزة، ولتحقيق أهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام مقياسين مقياس المرونة النفسية ومقياس جودة الحياة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن مستوى المرونة النفسية وجودة الحياة مرتفعان لدى مرضى السكري مع وجود علاقة طردية بين المتغيرين، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية للمرونة النفسية لدى مرضى السكري تعزى لمتغير الجنس وكانت الفروق لصالح الإناث، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمرونة النفسية لدى مرضى السكري تعزى لمتغير مستوى الدخل ونوع المهنة والمؤهل التعليمي.

3- دراسة (سعدالله، 2019) بعنوان: "الحساسية الإنفعالية وعلاقتها بجودة الحياة لدى المتقاعدين في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الحساسية الانفعالية وجودة الحياة لدى المتقاعدين بقطاع غزة، إضافة الي التعرف على مستوى الحساسية الإنفعالية ومستوى جودة الحياة لدى المتقاعدين وفقاً لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل الجامعي، نوع العمل مدني - عسكري)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على استخدام مقياس الحساسية الانفعالية ومقياس جودة الحياة من إعداد الباحثة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الحساسية الإنفعالية وجودة الحياة لدى المتقاعدين في قطاع غزة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات جودة الحياة للمتقاعدين تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، الراتب بعد التقاعد).

4- دراسة (حرارة، 2017) بعنوان: "الحاجات النفسية والاجتماعية وعلاقتها بجودة الحياة لدى اللاجئين السوريين في محافظات غزة".

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم الحاجات النفسية والاجتماعية لدى اللاجئين السوريين، ومعرفة مستوى إشباع الحاجات، بالإضافة إلى معرفة أثر المتغيرات الديموغرافية على الحاجات النفسية والاجتماعية

وجودة الحياة لدى اللاجئين السوريين بقطاع غزة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد مقياس للحاجات النفسية والاجتماعية، إضافة الي استخدام مقياس جودة الحياة الذي أعدته منظمة الصحة العالمية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود مستوى متوسط لجودة الحياة لدى السوريين في محافظة قطاع غزة، وقد احتل بعد جودة الحياة الاجتماعية المركز الأول بنسبة 66.4%، والمركز الثاني جودة الحياة البيئية بنسبة 63.7%، والمركز الثالث جودة الحياة الجسمية بنسبة 58.3%، بينما بلغت جودة الحياة النفسية نسبة 57.8%، كما وأظهرت النتائج ان 13.6% من اللاجئين السوريين يتمتعون بجودة حياة منخفضة، بينما 81.6% يتمتعون بجودة حياة متوسطة، في حين 4.9% يتمتعون بجودة حياة مرتفعة.

5- دراسة (العروقي، 2015) بعنوان: " الإغتراب النفسي وجودة الحياة لدى الأسرى المحررين المبعدين إلي قطاع غزة ضمن صفقة وفاء الأحرار. "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشعور بالاغتراب النفسي وجودة الحياة لدى الأسرى المبعدين إلي قطاع غزة ضمن صفقة وفاء الأحرار تبعاً لمجموعة من المتغيرات، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن مستوى الشعور بالاغتراب النفسي لدى عينة الدراسة كان ضعيف، بينما مستوى الشعور بجودة الحياة كان جيداً، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاغتراب النفسي وجودة الحياة

6- دراسة (العجوري، 2013) بعنوان: " الذكاء الاجتماعي وعلاقته بجودة الحياة لدى المعلمين والمعلمات بمحافظة شمال غزة. "

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تمتع المعلمين والمعلمات في محافظة شمال غزة بمستوى الذكاء الاجتماعي وكذلك مستوى جودة الحياة، والتعرف على طبيعة العلاقة بين الذكاء الاجتماعي وجودة الحياة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت أدواته البحثية بكل من مقياس الذكاء الاجتماعي ومقياس جودة الحياة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها أن جودة الحياة لدى أفراد عينة الدراسة من المعلمين في محافظة شمال غزة جيدة وتقع عند مستوى 73.6%، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الحياة الأسرية تبعاً لمتغير المستوى الاقتصادي، وكانت الفروق بشكل مرتفع لذوى المستوى الاقتصادي المرتفع، وأخيراً فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الذكاء الاجتماعي وجودة الحياة.

1- دراسة (الهنداوي، 2011) بعنوان: " علاقة الدعم الإجماعي بمستوى الرضا عن جودة الحياة لدى المعاقين حركياً في محافظات قطاع غزة."

هدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة الدعم الإجماعي بمستوى الرضا عن جودة الحياة لدى المعاقين حركياً في محافظات قطاع غزة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة الاستبانة المستندى إلى مقياس جودة الحياة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصادر الدعم الإجماعي والرضا عن جودة الحياة لدى أفراد العينة، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعم الاجتماعي بأبعاده ودرجته الكلية والرضا عن جودة الحياة لدى المعاقين..

2.2.4.2. الدراسات العربية المتعلقة بموضوع جودة الحياة:

1- دراسة (الذهني، 2018) بعنوان: " جودة الحياة لدى كلية التربية في جامعتي اليرموك وحائل."

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشعور بجودة الحياة لدى طالبات كلية التربية في جامعة اليرموك وحائل حسب متغيرات الدراسة للوقوف على ما تتمتع به هذه الفئة من صحة نفسية وجسمية، وإجراء تقييم للمجالات المتضررة من تحقيق عدم جودة الحياة، ومحاولة استخلاص بعض المضامين المتعلقة بأسباب هذا الانخفاض في حال وجودها وبعض المقترحات وتتميتها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الإستبيان لجمع البيانات من مصادرها الأولية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود مستوى متوسط لجودة الحياة لدى طالبات كلية التربية في جامعة حائل مقارنة مع طالبات جامعة اليرموك، كما أظهرت النتائج وجود فروق في مستوى جودة الحياة لدى الطالبات في جامعة اليرموك وحائل تبعاً لمتغيرات الجامعة

والمستوى الدراسي ومستوى الدخل وعدم وجود فروق تبعاً للتخصص.

2- دراسة (الخرافية ونورس، 2016) بعنوان: "جودة الحياة وعلاقتها بالصحة النفسية لدى طالبات جامعة زيان عاشور (دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات)"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة الحياة ومستوى الصحة النفسية لدى طالبات جامعة زيان عاشور بالجلفة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مقياس جودة الحياة لطالبات الجامعة ومقياس الصحة النفسية.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود مستوى متدني من جودة الحياة الجامعية لدى الطلبة، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخل الأسرة وأبعاد جودة الحياة.

3- دراسة (مريم، 2014) بعنوان: " طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة- دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات."

هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط بين جودة الحياة وطبيعة العمل عند الأستاذ الجامعي والتعرف على مستويات جودة الحياة المدركة عند الأستاذ الجامعي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة الاستبانة .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مصادر طبيعة العمل وجودة الحياة لدى الأستاذة الجامعيين أفراد العينة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين مصادر طبيعة العمل والمجال الجسدي وكذلك المجال النفسي ومجال الاستقلالية ومجال العلاقات ومجال البيئة لجودة الحياة

3.2.4.2. الدراسات الاجنبية المتعلقة بموضوع جودة الحياة:

1- دراسة (Verma & Doharey, 2016) بعنوان:

“A Study to Identify the Factors Affecting the Quality of Work Life

in Small Scale Industries”

" دراسة لتحديد العوامل المؤثرة في جودة الحياة الوظيفية في الصناعات الصغيرة".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في جودة الحياة الوظيفية في الصناعات الصغيرة في الهند، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وتم جمع البيانات من خلال توزيع استبانة .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود انخفاض في جودة الحياة للموظفين ذو الوظائف المنخفضة، كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للأمان الوظيفي والتكامل الاجتماعي على جودة حياة العمل في الصناعات الصغيرة.

2- دراسة (Francois Kazour & et aL,2016) بعنوان:

“Health-related Quality of Life of Patients With Chronic Systolic Heart Failure in Spain: Results of the VIDA-IC Study. ”

" جودة الحياة لدى المرضى الذين يعانون من فشل القلب المزمن الانقباضي في اسبانيا. "

هدفت الدراسة إلى استعراض جودة الحياة لدى المرضى المصابين بفشل القلب في أسبانيا، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة الاستبانة.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود علاقة بين تدني جودة الحياة وزيادة قصور عمل القلب، كما أظهرت النتائج أن المرضى الإناث اللواتي يعانون من مرض القلب لديهم نوعية حياة أسوأ مقارنة بالسكان الأسبان والمرضى الآخرون.

3- دراسة (sgarinezhad, et.al, 2015) بعنوان:

“A Comparative Study on the Quality of Life Among Veteran Students in Physical Education and Other Fields of Study. ”

" دراسة مقارنة لجودة الحياة بين الطلاب المخضرمين في التربية البدنية وغيرهم من طلبة التخصصات الأخرى . "

هدفت الدراسة إلى مقارنة مستوى جودة الحياة بين طلاب التربية الرياضية وطلبة التخصصات الأخرى في جامعة أذاذ الإسلامية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة الاستبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الحياة بين طلبة التربية الرياضية والتخصصات الأخرى بجامعة أذاذ الإسلامية في بعد سلوك الإيثار لديهم، كما أظهرت الدراسة أن للرياضة دور كبير في رفع جودة الحياة لدى الطلبة

4- دراسة (Marlowe,2011) بعنوان:

“Quality of life for physical education teachers”

" جودة الحياة لدى معلمي التربية البدنية " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة الحياة لدى معلمي التربية البدنية في البرازيل، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة الاستبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن المعلمين أظهروا بعض مؤشرات جودة الحياة من ضمنها: التفاعل الإجتماعي في المدرسة، توازن الوقت بين العمل والترفيه، كما أظهرت النتائج استياء بعض المعلمين من مهنة التدريس مما يؤثر سلباً على جودة الحياة لديهم.

5- دراسة (Solli, Stavem, & Kristiansen, 2010) بعنوان:

“Health-related quality of life in diabetes: The associations of complications with EQ-5D scores”

" الصحة وعلاقتها بجودة الحياة لمرضى السكري بجانب مضاعفات المرض " .

هدفت الدراسة إلى وصف كيفية تأثير مضاعفات السكري على الصحة وجودة الحياة للمصابين بمرض السكري باستخدام أبعاد فردية ومؤشرات أخرى، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة الاستبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الحياة ومضاعفات المرض، أي ان المضاعفات لها أثر إيجابي على صحة وجودة حياة المصابين.

“Quality of life among female workers in Edo State: Consideration of job-type, age.”

" جودة الحياة لدى العاملات في ولاية ايدو، وذلك في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية " .

هدفت الدراسة إلى التنبؤ بجودة الحياة لدى العاملات في ولاية ايدو في ضوء بعض المتغيرات (نوع الوظيفة، العمر، الحالة الاجتماعية) وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على استخدام مقياس الحياة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن جودة الحياة لدى المدرسات أعلى من ضابطات الشرطة، كما أظهرت النتائج أن المتزوجات يتمتعن بجودة حياة أفضل من غير المتزوجات، وأخيراً فقد أشارت نتائج الدراسة وجود فروق في جودة الحياة وفقاً لمتغير العمر، بينما اتضح أن نوع الوظيفة له تأثير على جودة الحياة لدي عينة الدراسة.

3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة

لقد تناولت الدراسات السابقة الأطر النظرية الخاصة بالمشاريع الصغيرة وجودة الحياة الاجتماعية من حيث المفاهيم والنظريات والأبعاد والخصائص التي تشكل هذه الأطر، وقد عملت هذه الدراسات على ربط المشاريع الصغيرة بالحد من البطالة بالدرجة الأولى، ومن خلال ما سبق يتضح لنا ما يلي:

1- هدفت معظم الدراسات السابقة إلى توضيح أهمية المشاريع الصغيرة في إحداث التنمية الاقتصادية والحد معدلات البطالة.

2- استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات.

3- اعتمدت معظم الدراسات السابقة على أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية.

4- تباينت العينة الدراسية في الدراسات السابقة وفقاً للبيئة التي تمت بها الدراسة، واختلفت أحجام العينات حسب الفئة المستهدفة من الدراسة.

4.4.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة فقد خرجت الباحثة بمجموعة من الفوائد التوجيهية التي

شكلت أساساً للتوجه نحو الدراسة الحالية والتي يمكن إيجازها كما يلي:

- 1- التعرف على أحدث التوجهات والأساليب العلمية والبحثية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية.
- 2- المساهمة في تكوين الأساس العلمي النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة.
- 3- التعرف على مختلف المنهجيات التي تناولت موضوع البحث والأسس العلمية التي استندت إليها هذه المنهجيات في تطبيق التقنيات البحثية المختلفة.
- 4- التعرف على الأبعاد المختلفة لمتغيرات الدراسة والتي أجمعت عليها معظم الدراسات السابقة.
- 5- المساعدة في توجيه الدراسة الحالية نحو اعتماد الأدوات المتنوعة في جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة الحالية.
- 6- التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية تحليل البيانات.

5.4.2. أوجه اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

- 1- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي بأدواته المتنوعة لجمع وتحليل البيانات.
- 2- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم جميع الدراسات السابقة في استخدامها أداة الاستبيان كأساس لجمع البيانات الأولية.
- 3- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في أبعاد المتغير المستقل المكونة لدور المشاريع الصغيرة والتي تشمل (الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي، الدور النفسي والانفعالي)، كما واتفقت مع معظم هذه الدراسات في أبعاد المتغير التابع المتمثل بجودة الحياة الاجتماعية والتي تشمل (التماسك الاجتماعي، الاسهام الاجتماعي، القبول الاجتماعي، التحديث الاجتماعي).
- 4- اتفقت معظم الدراسات السابقة على عينة الدراسة التي تستهدف العاملين أصحاب المشاريع الصغيرة.

6.4.2. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:

- 1- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مشكلة الدراسة التي تسعى إلى تقديم إجابات محددة حول أسئلتها المفترضة، إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل التي عملت على ربط

- الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة بجودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.
- 2- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
 - 3- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفرضيات التي بنيت عليها.
 - 4- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بيئة الدراسة التي تبحث في تحليلها، حيث اختلفت بيئة عمل المشاريع الصغيرة كمكون من مكونات القطاع الخاص وعلى وجه التحديد المشاريع المملوكة للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة.

7.4.2. ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- 1- تظهر الدراسة الحالية الإسهامات الفكرية الحديثة في مجالي طبيعة المشاريع الصغيرة وأدوارها المتنوعة وجودة الحياة الاجتماعية في إطارها الفكري المتجدد.
- 2- تميزت الدراسة الحالية في شمولية المحتوى لأبعاد المشاريع الصغيرة وجودة الحياة الاجتماعية، حيث تحتوي هذه الدراسة على إطار نظري تفصيلي بشكل واضح مما يساعد الباحثين والمهتمين بالرجوع إليه والاستفادة منه بشكل واسع.
- 3- تميزت الدراسة الحالية في كونها تعتبر الدراسة الأولى على المستوى المحلي على حد علم الباحثة التي تربط بين دور المشاريع الصغيرة وجودة الحياة الاجتماعية في إطار بيئة عمل قطاع المشروعات الصغيرة التي تعود ملكيتها للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، إذ خلت البحوث المحلية من أي دراسات تتعلق بهذا الإطار، وهو ما يدعم أصالة هذه الدراسة في تطبيقها على عمل قطاع المشروعات الصغيرة التي تعود ملكيتها للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.
- 4- إن هذه الدراسة حاولت إكمال الجهود البحثية التي أجريت على المستويين العربي والدولي في مجالي المشاريع الصغيرة وجودة الحياة الاجتماعية وذلك بإضافة جديدة تمثلت في البيئة الفلسطينية الأمر الذي يمثل إضافة هامة على المستوى العلمي تدعم الجهود البحثية المستمرة في المجال الإداري والتنموي، بما يعزز من أصالة البحث العلمي وحدثته سواء من حيث المفاهيم أو التطبيقات في البيئات المتغيرة.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

المقدمة:

تشكل الإجراءات المنهجية أحد أهم الجوانب التي يتوجب على الباحث الدقة في اختيارها وعرضها بما يتناسب مع الموضوع البحثي، إذ تشمل هذه الإجراءات كافة الجوانب والسبل التي اتبعتها الباحثة أثناء قيامه بالعمل البحثي، ولإظهار القوة البحثية للدراسة فإنه كان لزاماً على الباحثين إيضاح المسالك التي اعتمدوا عليها لإتمام عملهم البحثي، ومن هذا المنطلق فقد اعتمدت الباحثة أسلوب العرض المنظم لكافة التفاصيل المتعلقة بالإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها في إطار تنفيذ الدراسة الراهنة بما يشمل منهج الدراسة المستخدم والمجتمع البحثي الذي طبقت عليه الدراسة، هذا بالإضافة إلى طبيعة الأداة المستخدمة، وكافة الاختبارات المرتبطة بصلاحيات استخدامها للعمل البحثي، كما واعتمدت الباحثة على إظهار كافة التفاصيل المتعلقة بالاختبارات البحثية المتنوعة التي شكلت الأساس الناظم للوصول إلى النتائج البحثية، من أجل تعزيز الجوانب المرتبطة بالحكم على النتائج البحثية بأنها نتائج موثوقة يمكن الاعتماد عليها وتعميمها، وفي هذا السياق فإن هذا الفصل من الدراسة يوضح المنهجية التي اتبعتها الباحثة في دراسته الراهنة من حيث الأساليب والطرق والإجراءات والأدوات والأساليب التي طبقها من بداية تحديده للمشكلة البحثية ومروراً بالمنهج الذي اختاره كمسار للدراسة وانتهاءً باختبار فرضياته البحثية والاجابة على تساؤلات البحث للوصول إلى تحقيق الهدف النهائي الذي صمم هذا البحث من أجله.

1.3 منهج الدراسة

لقد اعتمدت الباحثة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الراهنة كونه الأكثر مناسبة للموضوع البحثي المرتبط بدراسة الظواهر الإنسانية، هذا بالإضافة إلى المميزات التي يوفرها هذا المنهج والمرتبطة بمنح الباحثة خيارات واسعة سواءً من حيث اختيار الأدوات البحثية، أو الطرق التي يمكن من خلالها عرض النتائج البحثية وتحليلها، وهو ما يتناسب مع الموضوع البحثي الراهن الذي يهدف إلى تحديد دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة، إذ أن الاعتماد على هذا المنهج يمكن الباحثة من وصف الظاهرة كما هي على أرض الواقع والتحديد الكمي والكيفي لأبعادها المتنوعة وهو ما يرتبط بأهداف الدراسة المرصودة (لطاد وآخرون، 2019)، لذا فقد شكل هذا المنهج بأدواته المتنوعة أساساً نظماً لكافة مجريات العمل البحثي في الدراسة الحالية، حيث اعتمدت الباحثة على أساليبه وأدواته التي يوفرها بغية الوصول إلى إجراء التحليل الوصفي المقارن للظاهرة واستخراج علاقات السبب والأثر، من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة بالاعتماد على مجموعة من البرامج الإحصائية المتخصصة.

2.3 مجتمع الدراسة

يتمثل الإطار العام للدراسة من للنساء من ذوات الإعاقة بقطاع غزة، حيث تم اختيار هذا المجتمع للإجابة على هدف الدراسة الرئيسي المتمثل بالتعرف على دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية، ويتمثل مجتمع الدراسة صاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، حيث بلغ عددهم (150) مستفيدة من البرامج حسب احصائيات من منظمات الغير الحكومية بقطاع غزة. حيث قامت الباحثة باستخدام أسلوب الحصر الشامل، وبعد توزيع الباحثة 150 استبانة على المستفيدات، وتم استرداد (99) استبانة بنسبة استرداد (66%) وتعتبر هذه النسبة جيدة ويمكننا الاعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها والاعتماد على توصياتها.

العينة استطلاعية:

لقد قامت الباحثة بالاعتماد على توزيع عينة استطلاعية مكونة من (30) مستجيب ومستجيبة وذلك من أجل للتحقق من صلاحية الاستبانة متمثلة ب(معايير الصدق والثبات لأداة الدراسة (الاستبانة) والتي تعتبر الخطوة الرئيسية قبل بدء توزيع الاستبانات على عينة الدراسة الفعلية، وبعد التأكد من صلاحية الاستبانة متمثلة ب (معايير الصدق والثبات، تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة الفعلية

بشكل كامل، وتعتبر العينة الاستطلاعية خارج إطار العينة الدراسة الفعلية، والجدول (1.3) يوضح وصف العينة الاستطلاعية وفقاً للمتغيرات الديمغرافية

جدول 1.3: وصف العينة الاستطلاعية وفقاً للمتغيرات الديمغرافية (العدد = 30).

المتغير	العدد	%	المتغير	العدد	%	
الحالة الاجتماعية	عزباء	21	70.0	30-18	4	13.3
	متزوجة	7	23.3	38-30	14	46.7
	مطلقة	2	6.7	44-38	8	26.7
المؤهل العلمي	إعدادي فأقل	9	30.0	44 فأكثر	4	13.3
	ثانوي	2	6.7	الشمال	6	20.0
	دبلوم	13	43.3	غزة	8	26.7
	بكالوريوس	6	20.0	الوسطى	8	26.7
				خانيونس	2	6.7
			رفح	6	20.0	

3.3 محتوى أداة الدراسة

لقد قامت الباحثة بالاعتماد على الاستبانة كإداة رئيسية لجمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث تم الاعتماد على المسح الأدبي للدراسات البحثية التي تناولت الموضوع البحثي، بالإضافة إلى استعراض النظريات التي تناولت المحاور والأبعاد البحثية، بغية الوصول إلى تكوين الأداة استناداً إلى أساس علمي قوي يحقق صدق المحتوى الخاص بالأداة، وقد اعتمدت الباحثة على تلك الأدبيات في تصميم الأداة

مع إجراء التعديلات المناسبة على الفقرات لتتناسب مع طبيعة الظاهرة المدروسة والبيئة التي تم استهدافها، ولاغراض ضمان قوة الأداة من الناحية العلمية فقد قامت الباحثة بعرضها على ذوي الاختصاص من الطواقم الأكاديمية المختصة والتي يقف على رأسها المشرف الأكاديمي وتدقيقها بشكل ملائم بغية إخراجها بشكلها النهائي وعرضها على المحكمين.

حيث تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من ثلاثة أقسام رئيسية، حيث يتكون القسم الأول البيانات الديمغرافية لمجتمع الدراسة المتمثلة ب (الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المحافظة)، بينما يتمثل القسم الثاني البيانات الخاصة بالمشروع والمتمثلة ب (طبيعة المشروع، عمر المشروع، طبيعة العمل المشروع، إدارة المشروع، جهة تمويل المشروع، رأس المال المشروع، دخل المشروع

الشهري). فيما يتعلق بالقسم الثالث المتمثلة بمحاور الدراسة الرئيسية بأبعادها الفرعية، والتي شكلت الأساس العلمي لتغطية جوانب الموضوع البحثي الخاص بدراسة دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة، حيث شملت هذه الاستبانة جميع المتغيرات الدراسة التي تمثلت بالمتغير المستقل (دور المشاريع الصغيرة) والمتغير التابع (جودة الحياة الاجتماعية)، إذ تكونت "دور المشاريع الصغيرة" بأبعادها المتنوعة المتغير المستقل والذي تم قياسه من خلال (24) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد (فقرات البعد الأول: الدور الاقتصادي = 8 فقرات، فقرات البعد الثاني: الدور الاجتماعي = 8 فقرات، فقرات البعد الثالث: الدور النفسي والانفعالي = 8 فقرات)، بينما تكون "جودة الحياة الاجتماعية" المتغير التابع والذي تم قياسه من خلال (24) فقرة، وبذلك تصبح الاستبانة مكونة من (48) فقرة، حيث استندت الباحثة في تصميم ابعاد ومتغيرات الدراسة على الدراسات التالية: دراسة (سليمان، 2016)، (الحموري، 2017)، (صافي والطراونة، 2018) ودراسة (بعلي وجعلوني، 2018)، دراسة (عثمان وحسين وعز الدين، 2018، ص11)، دراسة (حرب، 2006)، دراسة (إبراهيم واشتي ومقداد، 2014)، دراسة (Walker., Maesen, 2003, p27)، دراسة (Cambir., Vasile, 2015). والجدول (2.3) يوضح محتوى أداة الدراسة.

جدول 2.3: محتوى أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة.

عدد الفقرات	المتغيرات	الأبعاد	المحاور
8	مستقل	البعد الأول: الدور الاقتصادي	المحور الأول
8		البعد الثاني: الدور الاجتماعي	
8		البعد الثالث: الدور النفسي والانفعالي	
24		المحور الأول ككل: دور المشاريع الصغيرة	
24	تابع	المحور الثاني: جودة الحياة الاجتماعية	
48		الاستبانة ككل	

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على الدراسات السابقة المذكورة محتوى أداة الدراسة.

المحك المعتمد في أداة الدراسة (الاستبانة):

لقد اعتمدت الباحثة على استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتصحيح أداة الدراسة والذي يعتبر الأكثر شيوعاً في الاستخدام المرتبط بقياس الاتجاهات المتعلقة بالظواهر الإنسانية، وتستند الفكرة الرئيسية لهذا المقياس على تحديد ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما، والمقياس المستعمل لتحديد درجة الموافقة والاختلاف حول قضية ما يكون من خلال إبداء الرأي المحدد بخمس خيارات، ومن هنا جاءت التسمية مقياس ليكرت الخماسي، وتتحصّر ردود الأفعال في مجموعة من

الدرجات تبدأ بالرقم (1) الذي يشير إلى مستويات من عدم الموافقة المرتفعة جداً حول الفقرة المطروحة، بينما تشير الدرجة (2) إلى عدم الموافقة، بينما تمثل الدرجة (3) القيمة الحيادية، وتشير الدرجة (4) إلى الموافقة على الفقرة، وأخيراً فإن الدرجة (5) تشير إلى الموافقة بشدة من قبل المبحوث على الفقرة المطروحة، ولتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من الفقرات وكل بعد وكل محور ضمن أداة الدراسة (الاستبانة)، يتم الاعتماد على استخدام قيمة الوسط الحسابي وقيمة الوزن النسبي والجدول (3.3) أدناه يوضح مستويات الموافقة استناداً لخمسة مستويات (منخفض جداً، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً).

جدول 3.3: مستويات الموافقة على فقرات وأبعاد ومحاور الدراسة.

مستوى الموافقة	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً
الوسط الحسابي	أقل من 1.80	1.80 إلى 2.59	2.60 إلى 3.39	3.40 إلى 4.19	أكبر من 4.20
الوزن النسبي	أقل من 36%	36% إلى 51.9%	52% إلى 67.9%	68% إلى 83.9%	أكبر من 84%
الوسط الحسابي: (مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين)، الوزن النسبي: (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100					

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً لمقياس الإجابة "ليكرت الخماسي المكون من 5 اجابات".

4.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

1.4.3 الصدق المحتوى (الصدق الظاهري):

يرتبط مفهوم صدق المحتوى بالقدرة على تمثيل المحاور والأبعاد الخاصة بالأداة المستخدمة تمثيلاً علمياً دقيقاً يستند إلى ما ساقته النظريات والأدبيات من مضمون علمي لهذه المحاور أو الأبعاد، فقدره الباحث على تمثيل المتغيرات بأبعادها المتنوعة تمثيلاً علمياً دقيقياً وفقاً لما أوردته النظريات العلمية المتنوعة المرتبطة بالظاهرة المبحوثة، والمأمه بكافة التفاصيل التي تغطي كافة القضايا والجوانب العلمية المرتبطة بكل متغير من متغيراتها يشير إلى قدرة الأداة على تحقيق هذا النوع من أنواع الصدق، ولأغراض التحقق من هذا الشكل من أشكال الصدق فإن الباحث يلجأ إلى الخبراء والمختصين في الحقل الأكاديمي باعتبارهم الجهة الأقدر على الحكم المرتبط بالمحتوى العلمي للداة، ويطلق على هؤلاء الخبراء والمختصين بالمحكمين، ويمكن تقييم درجة الصدق المحتوى للمقياس من خلال التوافق بين وجهات نظر المتخصصين "المحكمين" (ازيدي، حرطاني، 2019)، وبناءً على ذلك قامت الباحثة بتصميم الاستبانة باعتبارها الأداة الرئيسية للدراسة بشكلها الأولي، حيث تم عرض الاستبانة على خبراء ومختصين بالمجال وبلغ عددهم (10) خبراء، وتم إجراء تحكيم الاستبانة وتعديل الأداة وفقاً لأرائهم وملاحظاتهم؛ وذلك للوصول إلى الاستبانة النهائية (الملحق رقم 1).

واعتمدت الباحثة في حساب نسبة صدق المحتوى بواسطة معادلة لاوشي (Lawshe) (Berteau, 2013) وتتص المعادلة كما يلي:

$$CVR = n-1/N$$

Content Validity Ratio (CVR): هي نسبة صدق المحتوى، n: عدد المحكمين الذين يعتبرون البند أو الفقرة أساسية، N: هو مجموعة المحكمين.

ومن خلال نتائج معادلة بلغت نسبة الصدق (دور المشاريع الصغيرة = 0.92، جودة الحياة الاجتماعية = 0.93)، حيث تشير هذه النتائج إلى وجود صدق محتوى وذلك بناءً على أن نتيجة معيار أكبر من 0.60 وهذا يؤكد بأن الاستبانة صادقة لما وضعه لقياسه، والجدول التالي يوضح نتائج نسبة الصدق لأبعاد ومتغيرات الدراسة.

جدول 4.3: نتائج نسبة صدق الظاهري من خلال معادلة لاوشي (Lawshe).

المحاور	الأبعاد	المتغيرات	عدد الفقرات	نسبة الصدق
المحور الأول	الدور الاقتصادي	مستقل	8	0.92
	الدور الاجتماعي		8	0.90
	الدور النفسي والانفعالي		8	0.95
	المحور الأول: دور المشاريع الصغيرة		24	0.92
	المحور الثاني: جودة الحياة الاجتماعية	تابع	24	0.93
	الاستبانة ككل		48	0.93

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على معادلة لاوشي لقياس نسبة الصدق.

2.4.3. صدق الاتساق الداخلي:

يعتبر صدق الاتساق الداخلي أحد أهم أشكال الصدق الذي يعتمد عليه في تقييم جودة الأداة، ويشير مفهومه إلى مدى توافر الارتباطات بين الفقرات المعتمدة في أبعاد الأداة المتنوعة مع البعد ذاته، أو المحور الذي تنتمي إليه، حيث يتم الحكم على توافر مثل هذا النوع من الاتساق من خلال نتيجة اختبار ارتباط بيرسون، إذ يجب ان تتوفر وجود معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بينهما، للحكم على توافر صدق الاتساق الداخلي من عدمه.

1.2.4.3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول: الدور الاقتصادي:

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين الفقرات والبعد الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات

الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) لفقرات البعد الأول "الدور الاقتصادي" بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه. حيث بلغ ادنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة الثانية التي تنص على " تمكنت من تشغيل أفراد أسراتي بعد قيامي بإقامة مشروع خاص " (0.694) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 وبلغ مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05)، بينما بلغت اعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الثالثة التي تنص على "تمكنت من تخطي حالة العوز بعد إقامة مشروع خاص" (0.863) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 وبلغ مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05)، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، والجدول (5.3) يوضح النتائج.

جدول 5.3: معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الأول (الدور الاقتصادي).

الرقم	نص الفقرة	قيمة ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يسهم مشروع صغير في توفير مصدر دخل مستدام يمكنني من توفير متطلباتي المعيشية.	**0.758	0.000
2	تمكنت من تشغيل أفراد أسراتي بعد قيامي بإقامة مشروع خاص.	**0.694	0.000
3	تمكنت من تخطي حالة العوز بعد إقامة مشروع خاص.	**0.863	0.000
4	يقول الآخرون عني بأنني امرأة منتجة بفضل إقامتي لمشروع خاص.	**0.714	0.000
5	تمكنت من الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي بفضل مشروع خاص.	**0.758	0.000
6	تمكنت من فتح آفاق جديدة للاستثمار بفضل الدخل الناتج عن مشروع خاص.	**0.839	0.000
7	تمكنت من الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة الممارسات الاقتصادية في بيئة قطاع غزة بفضل إقامتي لمشروع خاص.	**0.850	0.000
8	توسعت خياراتي في أوجه الانفاق المختلفة بعد تأسيس المشروع.	**0.777	0.000

فقرات البعد الأول: الدور الاقتصادي

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss.

2.2.4.3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني: الدور الاجتماعي:

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين الفقرات والبعد الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) لفقرات البعد الثاني "الدور الاجتماعي" بين

متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه. حيث بلغ ادنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة الخامسة التي تنص على " توفرت لدي القدرة على المشاركة في المناسبات الاجتماعية بفضل مشروعي الخاص " (0.550) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 وبلغ مستوى الدلالة (0.002 أقل من 0.05)، بينما بلغت اعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الثانية التي تنص على " ساهم مشروعي الخاص بتعزيز ثقافة العمل لي ولأسرتي " (0.859) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 وبلغ مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05)، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، والجدول (6.3) يوضح النتائج.

جدول 6.3: معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثاني (الدور الاجتماعي).

الرقم	نص الفقرة	قيمة ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تعززت مكانتي داخل الأسرة مع اقامتي لمشروعي الخاص.	**0.837	0.000
2	ساهم مشروعي الخاص بتعزيز ثقافة العمل لي ولأسرتي.	**0.859	0.000
3	أصبحت قادرة على تلقي للخدمات الصحية المميزة بفضل مشروعي الخاص.	**0.789	0.000
4	تمكنت من الحصول على التقدير في المحيط الاجتماعي بفضل مشروعي الخاص.	**0.773	0.000
5	توفرت لدي القدرة على المشاركة في المناسبات الاجتماعية بفضل مشروعي الخاص.	**0.550	0.002
6	تمكنت من المساهمة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي لأسرتي بفضل مشروعي الخاص.	**0.624	0.000
7	تحسنت طبيعة مسكني بعد تأسيس مشروعي الخاص.	**0.777	0.000
8	تحسنت نوعية الغذاء لأسرتي بعد امتلاكي للمشروع.	**0.792	0.000
فقرات البعد الثاني: الدور الاجتماعي			

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss.

3.2.4.3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث: الدور النفسي والانفعالي:

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين الفقرات والبعد الذي ينتمي اليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) لفقرات البعد الثالث "الدور النفسي والانفعالي" بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه. حيث بلغ ادنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة

الثامنة التي تنص على " يسهم امتلاكي لمشروعي الخاص بتخفيض حدة ردة فعلي تجاه المواقف التي أتعرض لها " (0.626) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 وبلغ مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05)، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الثانية التي تنص على " تولد لدي شعور بتحقيق الذات بفضل امتلاكي لمشروعي الخاص " (0.878) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 وبلغ مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05)، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، والجدول (7.3) يوضح النتائج.

جدول 7.3: معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثالث (الدور النفسي والانفعالي).

الرقم	نص الفقرة	قيمة ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تولد لدي شعور بالرضا بفضل امتلاكي لمشروعي الخاص.	**0.808	0.000
2	تولد لدي شعور بتحقيق الذات بفضل امتلاكي لمشروعي الخاص.	**0.878	0.000
3	يخفض امتلاكي لمشروعي الخاص حجم الضغوط النفسية التي كنت أتعرض لها.	**0.733	0.000
4	يخفض امتلاكي لمشروعي الخاص حدة الانفعالات لأفراد اسرتي.	**0.650	0.000
5	تخلصت من الشعور بالاضطراب بعد إقامتي لمشروعي الخاص.	**0.637	0.000
6	تخلصت من شعوري بالعالة على الآخرين بعد إقامتي لمشروعي الخاص.	**0.781	0.000
7	تمكنت من التخلص من المشاعر السيئة المرتبطة بعجزني عن توفير احتياجاتي وأسرتي بعد إقامتي لمشروعي الخاص.	**0.824	0.000
8	يسهم امتلاكي لمشروعي الخاص بتخفيض حدة ردة فعلي تجاه المواقف التي أتعرض لها.	**0.626	0.000
فقرات البعد الثالث: الدور النفسي والانفعالي			

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss.

4.2.4.3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: جودة الحياة الاجتماعية:

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين الفقرات والمحور الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01، 0.05) لفقرات المحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية" بين متوسط فقرات البعد والمتوسط العام للبعد نفسه. بإستثناء الفقرة الثالثة غير دالة إحصائية وغير مرتبطة أو متسقة بالمحور المنتمي إليه حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.074 أكبر

من 0.05) وبذلك سيتم حذف الفقرة من المحور بالفصل الرابع بتحليل النتائج.

حيث بلغ ادنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة الثامنة عشر التي تتص على "ابتعدت عن العزلة بعد إقامة مشروعى الخاص " (0.379) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 وبلغ مستوى الدلالة (0.039 أقل من 0.05)، بينما بلغت اعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة التاسعة التي تتص على " تمكنت من المساهمة في إبراز دور ذوي الإعاقة في تنمية المجتمع " (0.786) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 وبلغ مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05)، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01، 0.05) بإستثناء الفقرة الثالثة، والجدول (8.3) يوضح النتائج.

جدول 8.3: معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للمحور الثاني (جودة الحياة الاجتماعية).

الرقم	نص الفقرة	قيمة ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	أصبحت نظرتي تجاه الانخراط في الأعمال المجتمعية أكثر عمقا.	**0.722	0.000
2	أمارس نشاطي دون توتر ونزاعات بين الأشخاص.	**0.591	0.001
3	تأثرت عاداتي الاجتماعية بعد امتلاكي للمشروع.	0.331	0.074
4	أصبحت علاقاتي مع الآخرين تبنى على التفاهم المتبادل.	**0.676	0.000
5	أصبحت قادرة على التأثير في المحيط الاجتماعي بتوجهاتي.	**0.737	0.000
6	أصبحت آرائي محل اهتمام في الأوساط الاجتماعية التي أفاعل معها.	**0.756	0.000
7	أصبحت قادرة على تقديم مخرجات متميزة اقتصادياً.	**0.636	0.000
8	أسهم امتلاكي لمشروعى الخاص في تنمية فرص الحصول على خدمات التعليم المناسبة لأفراد اسرتي.	**0.675	0.000
9	تمكنت من المساهمة في إبراز دور ذوي الإعاقة في تنمية المجتمع.	**0.786	0.000
10	أصبحت العب دوراً فاعلاً في تحقيق التماسك الأسري في الأوساط الاجتماعية التي أنتمي إليها.	**0.674	0.000
11	أصبحت مدافعة عن حقوق الأقليات بعد امتلاكي لمشروعى الخاص.	**0.658	0.000
12	تعززت علاقاتي الاجتماعية بالمحيط الاجتماعي بعد امتلاكي للمشروع.	**0.661	0.000
13	استطعت بناء علاقات وطيدة مع العاملين لدي بالمشروع.	**0.662	0.000
14	أصبحت عضواً في المراكز المهنية الخاصة برائدات الاعمال.	**0.619	0.000
15	استطعت الإسهام في تحقيق حالة من التكافل الاجتماعي بين ذوي الإعاقة.	**0.735	0.000
16	تعززت لدي قيم المواطنة بعد امتلاكي للمشروع.	**0.673	0.000

الرقم	نص الفقرة	قيمة ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
17	أصبحت أكثر ثقة بالآخرين بعد إقامة مشروعني الخاص.	**0.589	0.001
18	ابتعدت عن العزلة بعد إقامة مشروعني الخاص.	*0.379	0.039
19	تولدت لدي الرغبة بتطوير المستوى العلمي الخاص بي.	*0.455	0.012
20	أصبحت لدي القدرة على تغيير بعض سلوكيات الأفراد بالاتجاه الإيجابي في الأوساط الاجتماعية التي أنتمي إليها.	**0.565	0.001
21	أصبح لدي اهتمام بمواكبة التكنولوجيا الحديثة في أعمالني اليومية.	**0.755	0.000
22	ارتفعت معدلات دعوتي للمشاركة في المناسبات الاجتماعية المتنوعة بعد امتلاكني للمشروع.	**0.635	0.000
23	أصبح هناك مبادرة من أفراد المجتمع للتعرف علي.	**0.622	0.000
24	أستطيع أن أعبر عن مشاعر الغضب أو الفرح تجاه أصدقائي من غير ذوي الإعاقة.	**0.530	0.003
فقرات المحور الثاني: جودة الحياة الاجتماعية			

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss.

3.4.3. صدق البنائي:

لتحقيق هذا الشكل من أشكال الصدق المرتبط بأداة الدراسة، فقد قامت الباحثة بالاعتماد على طريقة طريقة اختبار معامل ارتباط بيرسون والذي يوضح درجة الارتباط ما بين البعد والمحور الذي ينتمي إليه، ويشترط لتحقيق هذا النوع من الصدق توفر معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة تقل عن 0.05، وطريقة الصدق التقاربي والتي يتم قياسها من خلال نسبة التحميل أو التشبع وبهذا المعايير يتم التحقق من صدق البنائي.

1.3.4.3. صدق البنائي من خلال طريقة الأولى اختبار معامل ارتباط بيرسون:

يشير الصدق البنائي الى قوة ارتباط البعد أو المتغير بالمحور المنتمي إليه فهو أحد أشكال صدق الأداة الذي يتم التوصل إليه من خلال استخلاص درجة الارتباط ما بين البعد والمحور الذي ينتمي إليه، ويتم التوصل إليه بتحديد قيمة معامل ارتباط بيرسون، ويشترط لتحقيق هذا النوع من الصدق توفر معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة تقل عن 0.05، حيث يتضح من خلال الجدول (9.3) يوضح الصدق البنائي لأبعاد ومحاور الدراسة، واستناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين أبعاد المحور الأول

(دور المشاريع الصغيرة) والأبعاد المنتمي إليه، حيث بلغت معاملات الصدق البنائي لهذا المحور للبعد الأول "الدور الاقتصادي" وبلغت قيمة الصدق (0.972 بمستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05) والبعد الثاني "الدور الاجتماعي" وبلغت قيمة الصدق (0.942 بمستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05)، أما البعد الثالث "الدور النفسي والانفعالي" وبلغت قيمة الصدق (0.906 بمستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05). وتشير هذه القيم إلى وجود صدق بنائي وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، وتشير هذه القيم إلى وجود صدق بنائي وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001.

جدول 9.3: الصدق البنائي لأبعاد ومحاور الدراسة من خلال معامل ارتباط بيرسون.

التحقق	مستوى الدلالة	قيمة معامل ارتباط بيرسون	المتغير	متغيرات الدراسة
تم التحقق من خلال العينة الاستطلاعية حجمها 30	0.000	**0.972	المستقل	الدور الاقتصادي
	0.000	**0.942		الدور الاجتماعي
	0.000	**0.906		الدور النفسي والانفعالي
	-----			الدرجة الكلية للمحور "دور المشاريع الصغيرة"

** ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى دلالة 0.01.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لمخرجات (برنامج spss، 2020)

2.3.4.3. صدق البنائي من خلال طريقة الصدق التقاربي (نسبة التحميل أو التشبع):

تم التحقق من صدق البنائي من خلال درجة التشبع (درجة التشبع الفقرات عليها: والقيمة المقبول لدرجة التشبع هي 0.4) ويتم حذف الفقرات التي تقل عنها (طوبطي، 2019). حيث يوضح جدول (10.3) التحليل العاملي "درجة التشبع" لجميع فقرات أبعاد المتغير المستقل المتمثل ب (دور المشاريع الصغيرة) وفقرات المحور الثاني (جودة الحياة الاجتماعية) والتي تمثل نسبة مساهمات كل فقرة في البعد أو المحور المنتمي إليه.

وبعد إجراء اختبار التحليل العاملي لدرجة التشبع، تبين وجود فقرات أكبر من درجة التشبع 0.4 والتي تشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي من خلال التحليل العاملي (درجة التشبع) بإستثناء الفقرة الثالثة من المحور الثاني حيث بلغ درجة التشبع = 0.341 أقل من 4) وذلك سيتم حذف الفقرة من المحور، بينما كانت جميع الفقرات تحقق معيار الصدق الاتساق الداخلي من خلال التحليل العاملي حيث تراوحت درجة تشبع لفقرات المحور الأول "دور مشاريع الصغيرة" (الفقرة الثامنة = 0.617 من البعد الثالث "الدور النفسي والانفعالي"، الفقرة الثانية = 0.892 من البعد الثاني "الدور الاجتماعي")، فيما يتعلق بفقرات المحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية" تراوحت درجة تشبع لفقرات (الفقرة التاسعة

عشر = 0.423، الفقرة السادسة = 0.789"، وتعد هذه القيم جيدة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة، وبذلك تم تحقيق معيار الصدق التقاربي من خلال درجة التشبع (التحميل).

جدول 10.3: نتائج نسبة التحميل أو التشبع ل فقرات وأبعاد ومحاور الدراسة.

المحور الأول: دور المشاريع الصغيرة					
البعد الأول: الدور الاقتصادي		البعد الثاني: الدور الاجتماعي		البعد الثالث: الدور النفسي والانفعالي	
رقم الفقرة	درجة التشبع	رقم الفقرة	درجة التشبع	رقم الفقرة	درجة التشبع
الفقرة 1	0.761	الفقرة 1	0.873	الفقرة 1	0.824
الفقرة 2	0.644	الفقرة 2	0.892	الفقرة 2	0.891
الفقرة 3	0.883	الفقرة 3	0.767	الفقرة 3	0.755
الفقرة 4	0.745	الفقرة 4	0.810	الفقرة 4	0.637
الفقرة 5	0.752	الفقرة 5	0.580	الفقرة 5	0.602
الفقرة 6	0.812	الفقرة 6	0.659	الفقرة 6	0.770
الفقرة 7	0.863	الفقرة 7	0.715	الفقرة 7	0.834
الفقرة 8	0.799	الفقرة 8	0.740	الفقرة 8	0.617
المحور الثاني: جودة الحياة الاجتماعية					
الفقرة 1	0.740	الفقرة 9	0.788	الفقرة 17	0.688
الفقرة 2	0.603	الفقرة 10	0.732	الفقرة 18	0.431
الفقرة 3	0.341	الفقرة 11	0.669	الفقرة 19	0.423
الفقرة 4	0.722	الفقرة 12	0.722	الفقرة 20	0.598
الفقرة 5	0.782	الفقرة 13	0.644	الفقرة 21	0.731
الفقرة 6	0.789	الفقرة 14	0.593	الفقرة 22	0.701
الفقرة 7	0.626	الفقرة 15	0.715	الفقرة 23	0.656
الفقرة 8	0.716	الفقرة 16	0.690	الفقرة 24	0.555

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss، 2020).

5.3 ثبات أداة الدراسة

يشير مفهوم الثبات إلى قدرة الأداة على تحقيق نتائج متقاربة فيما لو أعيد استخدامها في ظروف مشابهة من قبل آخرين يرغبون باستخدامها وتطبيقها، وتعد أداة القياس ثباتاً عند تحقيقها لمعامل ثبات مقبول يبلغ في حده الأدنى (0.700) يمكن من خلالها الحكم بثبات الأداة المستخدمة (خنوش، عدة، 2018).

وقد بلغت قيمة معامل ألفاكرونباخ للمحور الأول ككل الذي يمثل (دور المشاريع الصغيرة) (0.954)، بينما المحور الثاني (جودة الحياة الاجتماعية) (0.935)، فيما يتعلق بقيمة اختبار الثبات المركب للمحور الأول (0.970) وللمحور الثاني (0.947)، أما نتائج اختبار معامل اوميغا الموزونة للمحور الأول (0.957) وللمحور الثاني (0.936)، وتشير هذه النتائج الى وجود درجة مرتفعة من الثبات في أداة الدراسة، والجدول (11.3) يوضح نتائج اختبارات الثبات لمتغيرات وأبعاد ومحاور الدراسة.

جدول 11.3: نتائج اختبارات ثبات لأبعاد ومحاور الدراسة.

معامل اوميغا الموزونة	الثبات المركب	ألفاكرونباخ	متغيرات الدراسة
0.900	0.927	0.902	البعد الأول: الدور الاقتصادي
0.886	0.915	0.881	البعد الثاني: الدور الاجتماعي
0.884	0.909	0.881	البعد الثالث: الدور النفسي والانفعالي
0.957	0.970	0.954	الدرجة الكلية للمحور الأول "دور المشاريع الصغيرة"
0.936	0.947	0.935	الدرجة الكلية للمحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية"

المصدر: إعداد الباحثة استناداً على مخرجات (برنامج spss، برنامج AMOS 2020).

6.3 تحقيق معايير الصدق والثبات

بعد أن قامت الباحثة بتوزيع العينة الاستطلاعية المكونة من (30) مفردة، تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة، حيث توصلت نتائج معايير الصدق والثبات لتحقيق جميع معايير الصدق والثبات، سيتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة الفعلية، وبذلك يمكننا الاعتماد على أداة الدراسة المستخدمة وتحليلها وتفسير نتائجها وتعميمها، والجدول التالي يوضح معايير تحقق الاستبانة.

جدول 12.3: طريقة ومدى تحقق الاختبارات.

الرقم	الاختبارات	طريقة تحقق الاختبارات	مدى تحقق الاختبارات
1.	<ul style="list-style-type: none"> صدق الظاهري صدق الاتساق الداخلي 	<ul style="list-style-type: none"> لجنة من المحكمين (10 خبراء) من خلال معادلة لاوشي. معامل ارتباط بيرسون 	<ul style="list-style-type: none"> تم التحقق
	<ul style="list-style-type: none"> صدق البنائي 	<ul style="list-style-type: none"> معامل ارتباط بيرسون درجة التشبع (التحميل) 	<ul style="list-style-type: none"> تم التحقق
2.	ثبات متغيرات الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> ألفاكرونباخ الثبات المركب معامل اوميغا الموزونة 	<ul style="list-style-type: none"> تم التحقق

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

7.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

تشتد الإحصائية التي يمكنه الاعتماد عليها عند تنفيذ دراسته البحثية سواء ما يرتبط منها بالاختبارات المعلمية أو تلك المرتبطة بتمكينه من استخدام الاختبارات اللامعلمية، ولكن اعتمدت الباحثة على الاختبارات المعلمية بدون الشروع في استخدام اختبار التوزيع الطبيعي بناءً على شرطين هما: (1) إذا كان حجم العينة يزيد عن 30 استبانة تبعاً لنظرية النهاية المركزية يجب استخدام الاختبارات المعلمية. (2) إذا تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الدراسة يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية بغض النظر عن حجم العينة، وبناءً على الشرطين تم الاعتماد على الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة (Geoff Norman, 2010).

8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

جدول 13.3: الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الرقم	الاختبار المستخدم	مكونات الاختبار
اعتمدت الباحثة في الدراسة على برنامج (AMOS) (SPSS V.25)		
1.	اختبارات لقياس صدق متغيرات الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> • صدق الاتساق الداخلي من خلال (معامل ارتباط بيرسون). • صدق الاتساق الداخلي من خلال (درجة التشبع باستخدام التحليل العاملي) • صدق البنائي من خلال (معامل ارتباط بيرسون)
2.	اختبارات لقياس ثبات متغيرات الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> • طريقة ألفا كرونباخ • طريقة الثبات المركب • طريقة معامل اوميغا الموزونة
3.	اختبارات لقياس التحليل الوصفي لمتغيرات (ابعاد ومحاور الدراسة)	<ul style="list-style-type: none"> • الجداول التكرارية والنسب المئوية. • الوسط الحسابي • الوزن النسبي • الانحراف المعياري • اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-test) لاختبار متوسطات الإجابات لأبعاد ومحاور الاستبانة حول القيمة (3) التي تعبر عن الدرجة المتوسطة • الأشكال البيانية
4.	اختبارات فرضيات الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> • معامل ارتباط بيرسون (Person correlations). • طريقة الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression). • اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج

1.4 المقدمة

يعتبر تحليل البيانات العنصر الأهم من جوانب الدراسة التطبيقية والذي يشكل الأساس في استخلاص النتائج البحثية التي تشكل الغايات النهائية للعمل البحثي، فتحليل البيانات يسند إلى أشكال متنوعة يتمثل أهمها في القدرة على إجراء التحليل الوصفي بغية عرض الظاهرة كما هي على أرض الواقع واستخلاص المؤشرات والأوزان النسبية المرتبطة بمدى توافرها، والجانب الآخر والأكثر أهمية هو القدرة على استخلاص العلاقات والمسببات والآثار بين المتغيرات البحثية محل الدراسة وهو ما يعرف باختبار الفرضيات البحثية والوصول إلى نتائج مثبتة أو نافية لهذه الفرضيات، ولا يعتبر الوصول إلى النتائج عملاً مكتملاً ما لم يتم صبغه بتفسير منطقي وعلمي من قبل الباحث لطبيعة النتائج المستخلصة وفقاً للمعايشة الميدانية في إطار الظواهر المدروسة أو الخبرة العملية للباحث، وهو ما يطلق عليه بالتعقيب على النتائج البحثية وربطها بالدراسات السابقة المشابهة للعمل البحثي؛ لذا فإن هذا الفصل من الدراسة يعرض وبشكل تفصيلي كافة النتائج البحثية والمناقشة العلمية لها من قبل الباحث سواءً ما تعلق منها بوصف مستويات المتغيرات المبحوثة داخل عينة الدراسة المستهدف، أو تلك المرتبطة بحجم وطبيعة العلاقات والآثار المتبادلة بين تلك المتغيرات المتمثلة بكل من المتغير المستقبل بأبعاده المتنوعة على المتغير التابع، وأخيراً فإن هذه الفصل يعرض وبشكل تفصيلي آليات الوصول إلى اختبار الفرضيات، ونتائج هذه الاختبارات، مع إيضاح رؤية الباحثة في النتائج التي توصل إليها ومناقشتها علمياً وتطبيقياً من خلال ربط هذه النتائج بأسس النظريات العلمية والمعايشة الميدانية في بيئة العمل المتعلقة لصاحبات المشاريع الصغيرة بقطاع غزة، وذلك لتحقيق الغاية البحثية النهائية المتمثلة بإثبات أو نفي الفرضيات البحثية بغية الإجابة على تساؤلات الدراسة المفترضة.

2.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية والبيانات الخاصة بالمشروع

1.2.4. الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية:

يوضح الجدول (1.4) الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية، وبلغ عدد المستجيبين في تعبئة استبانة الدراسة (99) من صاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة. وتشير النتائج التالية حسب البيانات الديمغرافية:

1- متغير الحالة الاجتماعية: تشير النتائج حسب متغير الحالة الاجتماعية (عزباء = 73.7%، متزوجة = 15.2%، مطلقة = 6.1% أخرى (أرملة، معلقة، زوجها معتقل/ مسافر/ مهاجر) = 5.0%).

2- متغير الفئة العمرية: حيث تشير النتائج حسب متغير الفئة العمرية (18 أقل من 30 سنة = 29.3%، 30 أقل من 38 سنة = 38.4%، 38 أقل من 44 سنة = 13.1%، 44 سنة فأكثر = 19.2%).

3- متغير المؤهل العلمي: وتشير النتائج حسب متغير المؤهل العلمي (إعدادي فأقل = 9.1%، ثانوي = 6.1%، دبلوم = 43.3%، بكالوريوس = 38.4%، دراسات عليا = 3%).

4- متغير المحافظة: وتشير النتائج حسب متغير المحافظة (الشمال = 30.3%، غزة = 27.3%، الوسطى = 17.2%، خان يونس = 16.2%، رفح = 9.1%).

2.2.4. الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الخاصة بالمشروع:

يوضح الجدول (1.4) الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الخاصة بالمشروع، وبلغ عدد المستجيبين في تعبئة استبانة الدراسة (99) من صاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة. وتشير النتائج التالية حسب البيانات الخاصة بالمشروع:

وتشير النتائج حسب متغير طبيعة المشروع (5.1% صناعي، 9.1% زراعي، 43.4% خدماتي، 42.4% حرفي). أما حسب متغير عمر المشروع (أقل من 3 سنوات = 40.4%، 3 أقل من 5 سنوات = 26.3%، 5 أقل من 6 سنوات = 8.1%، 7 سنوات فأكثر = 25.3%). فيما يتعلق بمتغير طبيعة العمل قبل المشروع (ربة بيت = 69.7%، موظفة = 9.1%، أعمال حرة = 5.1%، أخرى =

16.2%).

اما متغير إدارة المشروع (نفسى) = 82.8%، أحد افراد الاسرة = 8.1%، أحد الأقارب = 6.1%، موظفين = 3.0%). وفيما يتعلق بمتغير جهة التمويل (3% مؤسسة حكومية، 44.4% مؤسسة مجتمع مدني، 27.3% أحد الأقارب، 25.3% جهات أخرى "بطالة، دعم شخصي، الجامعة الاسلامية").

جدول 1.4: الوصف الاحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية (عدد المستجيبين = 99).

البيانات الديمغرافية							
المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
الحالة الاجتماعية	عزباء	73	73.7	الفئة العمرية	18 أقل من 30	29	29.3
	متزوجة	15	15.2		30 أقل من 38	38	38.4
	مطلقة	6	6.1		38 أقل من 44 سنة	13	13.1
	أخرى ¹	5	5.0		44 سنة فأكثر	19	19.2
المؤهل العلمي	إعدادي فأقل	9	9.1	المحافظة	الشمال	30	30.3
	ثانوي	6	6.1		غزة	27	27.3
	دبلوم	43	43.3		الوسطى	17	17.2
	بكالوريوس	38	38.4		خانيونس	16	16.2
	دراسات عليا	3	3.0		رفح	9	9.1
البيانات الخاصة بالمشروع							
طبيعة المشروع	صناعي	5	5.1	عمر المشروع	أقل من 3 سنوات	40	40.4
	زراعي	9	9.1		3 أقل من 5 سنوات	26	26.3
	خدمي	43	43.4		5 أقل من 6 سنوات	8	8.1
	حرفي	42	42.4		7 سنوات فأكثر	25	25.3
طبيعة لعمل قبل المشروع	ربة بيت	69	69.7	إدارة المشروع	نفسى	82	82.8
	موظفة	9	9.1		أحد أفراد الأسرة	8	8.1
	أعمال حرة	5	5.1		أحد الأقارب	6	6.1
	أخرى	16	16.2		موظفين	3	3.0
جهة التمويل		جهات أخرى (بطالة، دعم شخصي، الجامعة الإسلامية)					
	مؤسسة حكومية	3	3.0				
	مؤسسة مجتمع مدني	44	44.4				
	أحد الأقارب	27	27.3				
	جهات أخرى	25	25.3				

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss، 2020).¹ أخرى: (أرملة، معلقة، زوجها معتقل/ مسافر/ مهاجر).

من خلال العرض السابق يتضح ان معظم صاحبات المشاريع الصغيرة من النساء ذوات الإعاقة هم من الفئة العزباء غير المتزوجات، وتعزو الباحثة ارتفاع تمثيل هذه الفئة الى ان هذه الفئة هي من الفئات الهشة المنمطة داخل المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة وفرصها في تكوين الاسرة فرصا محدودة مقارنة بالفئات المجتمعية الأخرى، كما ان تركيز هذه الفئة اهتمامها في صنع مستقبلهن يقيهن في اطار العزوبية للتفرغ لادارة المشروع، كما وتظهر النتائج ان صاحبات المشاريع الصغيرة يتركزن بالفئة العمرية من 30-38 عاما وبنسبة 38.4% بينما كانت اقل تلك الفئات ممن ينتمن الى الفئة 44 سنة فاكثراً، وتعزو الباحثة تركيز هذه المشاريع في اطار الفئات الشابة الى ان طبيعة المشاريع الصغيرة تتطلب مجهوداً مرتفعاً من اجل ضمان استمراريتها ونجاحها، اذ تتطلب مثل هذه المشاريع الحصول على التدريب المستمر وتفعيل قنوات الاتصال والتواصل والمتابعة المستمرة وهو ما يتوفر في اطار الفئات الشابة بشكل اعمق من الفئات الأخرى، ومن جانب اخر فان المشاريع الخدمية استحوذت على النسبة الأكبر من بين تلك المشاريع وتعزو الباحثة ذلك الى توافق هذا الاتجاه مع طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الذي اصبح يوصف بانه اقتصاد خدماتي بفعل استحواذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كأكبر القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، اما فيما يتعلق بطبيعة عمل النساء ذوات الإعاقة قبل امتلاكهن للمشروع فقد أظهرت النتائج ان الغالبية منهن كن يعمل كربات للبيوت قبل ان يتحولوا للعمل الحر كصاحبات مشاريع صغيرة، وتعزو الباحثة ذلك الى ان اكثر النساء احتياجاً لتمويل المشاريع الصغيرة لتلك النساء من ذوات الإعاقة الذين لا يجدون وظيفة او عمل وبالتالي فقد كان اتجاه ربات البيوت الأكثر متابعة وإصراراً للحصول على فرصة تمويل تمكنهن من الانخراط في سوق العمل الفلسطيني، وأخيراً فقد أظهرت النتائج ان اكثر الجهات الفاعلة في تقديم التمويل لشريحة النساء ذوات الإعاقة هي مؤسسات المجتمع المدني وتعزو الباحثة ذلك الى ان اهتمامات غالبية منظمات المجتمع المدني ينصب نحو الفئات الهشة والتي تنتمي اليها النساء ذوات الإعاقة، كما ان قضايا التمكين الاقتصادي قد طغت على أولويات المانحين وهو ما جعل هذه المنظمات تتنافس في اطار تقديم مقترحات المشاريع الخاصة بالتمكين الاقتصادي الامر الذي وفر فرصاً متصاعدة للنساء ذوات الإعاقة للحصول على تمويل لمشاريعهن الخاصة.

3.4 نتائج تحليل متغيرات المستقلة والتابعة بشكلها العام

يوضح الجدول (2.4) المقاييس الوصفية لأبعاد ومحاوير الدراسة لدى إجابات (99) من صاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع

غزة، حيث يتكون المتغير الأول المتمثلة بالمتغير المستقل (أبعاد دور المشاريع الصغيرة) من (24) فقرة، بينما يتكون المتغير الثاني المتمثل بالمتغير التابع (جود الحياة الاجتماعية) من (23) فقرة.

حيث بلغ الوسط الموافقة للدرجة الكلية لأبعاد دور المشاريع الصغيرة (3.97 من 5 بانحراف معياري 0.50) بوزن نسبي (79.4%) وتعتبر عن مستوى موافقة مرتفع، اما المحور الثاني حيث بلغ الوسط الحسابي للدرجة الكلية لجودة الحياة الاجتماعية (3.89 من 5 بانحراف معياري 0.50) بوزن نسبي (77.8%) وتعتبر عن مستوى موافقة مرتفع.

فيما يتعلق بأبعاد دور المشاريع الصغيرة حيث تراوحت المتوسطات وبلغ الحد الاعلى للوسط الحسابي للبعد الثالث "الدور النفسي والانفعالي" (4.24 من 5 بوزن نسبي 84.8% بانحراف معياري 0.44) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة مرتفع جداً، وبلغ الحد الأدنى للبعد الأول "الدور الاقتصادي" بوسط حسابي (3.77 من 5 بوزن نسبي 75.4% بانحراف معياري 0.74) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة مرتفع.

تشير نتيجة قيم اختبار (ت لعينة واحد) للتحقق من أن متوسط الإجابات للدرجة الكلية للبعد أو المحور لمتغيرات الدراسة حول القيمة (3) التي تعبر عن الموقف المتوسط، حيث تبين بان قيم الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد أو المحور أكبر من القيمة (3) وذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير الى أن متوسط إجابات أفراد مجتمع الدراسة في تعبئة ابعاد ومحاور الدراسة يميل نحو الموقف الإيجابي، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة الايجابية والمرتفعة لأبعاد المتغير المستقل والتابع المتمثل (بدور المشاريع الصغيرة وجودة الحياة الاجتماعية).

جدول 2.4: نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة.

المقاييس الوصفية الإحصائية لمتغيرات الدراسة						ابعاد ومحاور الدراسة
مستوى الموافقة	الترتيب	اختبار T	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	المقياس
مرتفع	3	10.41**	0.74	75.4%	3.77	البعد الأول: الدور الاقتصادي
مرتفع	2	19.52**	0.47	78.4%	3.92	البعد الثاني: الدور الاجتماعي
مرتفع جداً	1	28.28**	0.44	84.8%	4.24	البعد الثالث: الدور النفسي والانفعالي
مرتفع	----	19.18**	0.50	79.4%	3.97	المحور الأول "دور المشاريع الصغيرة"
مرتفع	---	17.53**	0.50	77.8%	3.89	المحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية"

ملاحظة: (الوسط الحسابي = مجموع الإجابات ÷ عددهم، % الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100، الانحراف

المعياري: هو انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر من معايير التشتت، ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01. (حيث مستوى الدلالة أقل من 0.05 والتي تشير معنوية البعد)
المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss، 2020).

من الملاحظ وجود مستوى مرتفع لدور المشاريع الصغيرة على جوانب الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، وتعزو الباحثة هذا المستوى المرتفع لتوافر مثل هذا الدور إلى خصوصية وهشاشة الفئة صاحبة تلك المشاريع، والتي تتسم بالضعف في جوانب متنوعة سواءً تلك المرتبطة بالقدرة الاقتصادية أو التأثير المجتمعي الفاعل، أو حتى تلك المرتبطة بالجوانب النفسية لهم، لذا فإن امتلاك هذه الفئة لمثل تلك المشاريع حتى وإن اتسمت بطابعها الصغير، فإن أثرها يتجسد بشكل أكبر في اتجاهات متنوعة، واهمها ما تلعبه تلك المشاريع في تمكين هذه الفئة اقتصادياً من خلال ما تدره من دخل يمكنها من تخطي حالة العوز والاعتماد على الذات، كما أن لتلك المشاريع دوراً هاماً في الاتجاه الاجتماعي من خلال تمكين فئة النساء ذوات الإعاقة من القدرة على التأثير في الأوساط الاجتماعية والاسرية المحيطة، وبالتالي تمكينهم من إحداث حالة من التغيير الإيجابي الاجتماعي في علاقاتهم الاجتماعية، وجميع هذه الأدوار تتصهر في إطار آخر لا يقل أهمية عن دور تلك المشاريع في الاتجاهين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يتمثل هذا الإطار في الاتجاه النفسي المرتبط بحياتهم الشخصية، إذ أن امتلاك القدرة الاقتصادية التي تمكن هذه الفئة من تخطي مفهوم الإعاقة والشعور بالعاللة والانصهار الاجتماعي في إطار التعامل مع المجتمع من خلال أنشطة تلك المشاريع سيسهم وبشكل كبير في توليد الشعور بالرضا وتخفيف حدة العزلة أو الشعور بالاعتزاز الاجتماعي، وبالتالي تمكينهم من الوصول إلى حالة من الاستقرار النفسي والانفعالي كنتاج هام لاملاكهم مثل تلك المشاريع، ومن جانب آخر فإن ظروف الحصار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي التي تشهدها بيئة قطاع غزة والتي نجم عنها تزايد كبير في أعداد ذوي الإعاقة إضافة إلى شح فرص العمل في ظل تزايد معدلات البطالة قد جعل هناك حالة من التنافس الشديد بين ذوي الإعاقة من أجل الحصول على فرصة تمويل لمشاريعهم الصغيرة التي تمكنهم من الاعتماد على الذات والانصهار الاجتماعي، الأمر الذي رفع من أهمية الدور الذي يلعبه امتلاك مثل هذه المشاريع في تعزيز جوانب حياتهم، لذا وارتباطاً بأهمية فكرة هذه المشاريع وقدرتها على إحداث التغيير في جوانب حياة هذه الفئة التي تشير الدراسات المتنوعة إلى تعرضها للعنف والتهميش المجتمعي، فإن قدرتهم على الوصول إلى امتلاك وتجسيد حياتهم الشخصية وربطها بتلك المشاريع قد كان له دوراً إيجابياً مرتفعاً في إحداث التغيير بجوانبه المتنوعة على حياتهم بجوانبها المتنوعة، وهو ما يفسر النتيجة المرتفعة لدور المشاريع الصغيرة في حياة هذه الفئة بابعاه المتنوعة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (زنديق، 2017) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع للدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في الحد من المعضلات المتنوعة في محافظة طولكرم، كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (شاهين وآخرون، 2016) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع للدور الذي تؤديه المشاريع الصايرة في تحسين مستوى المعيشة في مدينة نابس، كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبولحية، 2013) التي أشارت إلى وجود درجة مرتفعة لدور المشاريع الصغيرة في تعزيز مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بقطاع غزة، كما واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (النمروطي وصيدم، 2012) التي اشارت الى وجود درجة مرتفعة للدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في تنمية اقتصاد قطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (المري، 2013) التي أشارت إلى وجود دور مرتفع لريادة الاعمال في اطار المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بالمملكة العربية السعودية، وأخيراً فقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البندى، 2011) والتي أشارت إلى وجود دور مرتفع للمشاريع الصغيرة في التصدي لمشكلة البطالة في الدول المتنوعة، اما على المستوى الأجنبي فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Mohammed,Nzelibe,2014) التي أشارت إلى وجود درجة مرتفع لدور المشاريع الصغيرة الريادية في تحسين ربحية الشركات، وأخيراً فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Deli,2011) التي أشارت إلى وجود دور مرتفع للمشاريع الصغيرة في تخفيض معدلات البطالة في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، بينما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (العبد الله وعدوس، 2017) التي أشارت إلى وجود مستوى متوسط للدور تؤديه المشاريع الصغيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لآراء المستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة اربد بالأردن.

ومن جانب آخر فقد أظهرت نتائج التحليل وجود مستوى مرتفع لجودة الحياة الاجتماعية الخاصة بالنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة في قطاع غزة، وتعود الباحثة هذا المستوى إلى مجموعة من الأسباب الهامة التي يقف على رأسها النشاط المستمر من قبل منظمات المجتمع المدني التي تعنى بذوي الإعاقة وتكريس جهودهم من أجل توفير التمويل المناسب لدعم هذه الفئة في اتجاهات متنوعة ترتبط بجوانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والقانوني لهم، ومن جانب آخر فان تركيز المانحين على إعطاء أولويتهم في منح التمويل لتلك المشاريع المقدمة والتي تستهدف الفئات الهشة جعل معظم منظمات المجتمع المدني العاملة تولي اهتماماً كبير في تركيز جهودها من أجل تجنيد التمويل المرتبط باولويات المانحين، والتي أصبحت تركز في الآونة الأخيرة على قضايا التمكين الاقتصادي وخصوصاً للفئات الهشة في البيئات المضطربة مثل بيئة قطاع غزة، وهو ما جعل معدلات ضح الأموال المخصصة لقضايا التمكين الاقتصادي خصوصاً للنساء ذوات الإعاقة مرتفعاً نسبياً، هذا الأمر أتاح فرصاً هامة لأعداد كبيرة منهن من أجل الحصول على فرص تمويل لمشاريعهن

الخاصة، إضافة للتأهيل المقدم في الجوانب المرتبطة بممارسة الأنشطة الإدارية أو المالية أو الفنية المقدمة من قبل تلك المنظمات، ومن جانب آخر فإن شريحة أخرى من منظمات المجتمع المدني قد وجهت جهودها على قضايا الدعم والتأهيل النفسي لهذه الفئة من أجل تعزيز جوانب القبول والتكامل الاجتماعي لهذه الفئة وتعزيز مساهمتها الاجتماعية باعتبارهم فئة هامة ومؤثرة اجتماعياً، وهو ما أسهم في تحسين مستوى جودة الحياة الاجتماعية التي تحياها تلك الفئة بفعل أنشطة التمكين الاقتصادي من جانب والأنشطة المرتبطة الجوانب النفسية والاجتماعية المقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، ويضاف إلى ذلك الدور الحكومي الذي تسهم به وزارة التنمية الاجتماعية من خلال مراكز التأهيل التابعة لها والتي أسهمت بذات الاتجاه وهو ما يفسر هذا المعدل المرتفع لجودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (الخليلي، 2019) والتي أشارت إلى وجود مستوى لجودة الحياة الاجتماعية كاحد مكونات جودة الحياة لدى مرضى السكري في قطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (العروقي، 2015) التي أشارت إلى وجود مستوى جيد لجودة الحياة الاجتماعية كاحد مكونات جودة الحياة لدى الاسرى المحررين ضمن صفة وفاء الاحرار بقطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (العجوري، 2013) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع لجودة الحياة الاجتماعية لدى المعلمين والمعلمات بمحافظة شمال غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (ياسين ونايف، 2012) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع للأداء التشغيلي بالشركة العامة للصناعات الجلدية بالعراق، بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حرارة، 2017) التي اشارت الى متوسط لجودة الحياة الاجتماعية لدى السوريين المقيمين في قطاع غزة، كما واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الذهني، 2018) التي اشارت الى وجود مستوى متوسط لجودة الحياة الاجتماعية لدى الطلبة بجامعة حائل بالعراق، كما واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (الخرافية ونورس، 2016) والتي اشارت الى وجود مستوى متدني من جودة الحياة الجامعية لدى الطلبة بجامعة زيان عاشور بالجزائر، كما واختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Verma & Doharey, 2016) التي اشارت الى وجود انخفاض في جودة الحياة للموظفين ذو الوظائف المنخفضة في الهند.

4.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "دور المشاريع الصغيرة"

1.4.4.1 نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الأول "الدور الاقتصادي":

يوضح الجدول (3.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الأول "الدور الاقتصادي" التي تندرج تحت المحور الأول (دور المشاريع الصغيرة) لإجابات صاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من

برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، ويتكون البعد من (8) فقرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الأول (3.77 من 5 بانحراف معياري 0.74) وبوزن نسبي (75.4%) ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة مرتفع.

اما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بان الفقرة الثالث التي تنص على " تمكنت من تخطي حالة العوز بعد إقامة مشروع خاص" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.24 من 5 بانحراف معياري 0.75) وبوزن نسبي (84.8%) وتعتبر عن درجة موافقة مرتفع جداً، بينما احتلت الفقرة السادسة التي تنص على "تمكنت من فتح آفاق جديدة للاستثمار بفضل الدخل الناتج عن مشروع خاص" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.18 من 5 بانحراف معياري 1.06) وبوزن نسبي (63.6%) وتعتبر عن درجة موافقة متوسطة.

تشير نتيجة قيم اختبار (ت لعينة واحد) للتحقق من أن متوسط الإجابات للدرجة الكلية لفقرات البعد الأول "الدور الاقتصادي" الدراسة حول القيمة (3) التي تعبر عن الموقف المتوسط، حيث تبين بان قيم الوسط الحسابي لفقرات البعد أكبر من القيمة (3) وذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير الى أن متوسط إجابات أفراد مجتمع الدراسة في تعبئة فقرات البعد يميل نحو الموقف الإيجابي، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة الايجابية والمرتفعة لفقرات البعد الأول "الدور الاقتصادي"، باستثناء الفقرة السادسة تعزز من الموافقة المتوسطة "الحيادية".

جدول 3.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول " الدور الاقتصادي".

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب (الموافقة)	مستوى الموافقة
الدرجة الكلية للبعد الأول "الدور الاقتصادي"	3.77	75.4%	0.74	10.41**		مرتفع
1- يسهم مشروع صغير في توفير مصدر دخل مستدام يمكنني من توفير متطلباتي المعيشية.	3.88	77.6%	0.79	11.12**	3	مرتفع
2- تمكنت من تشغيل أفراد أسرتي بعد قيامي بإقامة مشروع خاص.	3.33	66.6%	1.15	2.88**	7	متوسط
3- تمكنت من تخطي حالة العوز بعد إقامة مشروع خاص.	4.24	84.8%	0.75	16.63**	1	مرتفع جداً
4- يقول الآخرون عني بأنني امرأة منتجة بفضل إقامتي لمشروع خاص.	4.14	82.8%	0.59	19.28**	2	مرتفع

مرتفع	5	8.90**	0.90	76.0%	3.80	5- تمكنت من الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي بفضل مشروع الخاص.
متوسط	8	1.72	1.06	63.6%	3.18	6- تمكنت من فتح آفاق جديدة للاستثمار بفضل الدخل الناتج عن مشروع الخاص.
مرتفع	6	6.61**	1.15	75.4%	3.77	7- تمكنت من الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة الممارسات الاقتصادية في بيئة قطاع غزة بفضل اقامتي لمشروع الخاص.
مرتفع	4	7.61**	1.06	76.2%	3.81	8- توسعت خياراتي في أوجه الانفاق المختلفة بعد تأسيس المشروع.

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss، 2020) ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01. (حيث مستوى الدلالة أقل من 0.05 والتي تشير معنوية الفقرة)

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من قبل النساء ذوات الإعاقة فيما يتعلق بالدور الاقتصادي الذي للمشاريع الصغيرة الخاصة بهن في قطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذه القدرة (75.4%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو الدور الاقتصادي الهام للمشاريع الصغيرة في إطار جودة حياتهم الاجتماعية، وترى الباحثة أن المستوى المرتفع للدور الاقتصادي لهذه المشاريع، يرتبط بأهمية هذه المشاريع ارتباطاً بظروف النساء ذوات الإعاقة، إذ تشكل هذه المشاريع ضمانة هامة لتوليد الدخل الذي يمكنهن من تخطي حالة العوز للاعتماد على الذات كونهن من الفئات الهشة ذوي الفرص المحدودة للانخراط في سوق العمل، إذ يتطلب دخولهن إلى هذا السوق متطلبات شاقة خصوصاً وأن أرباب العمل ينظرون إلى تشغيل البعض من هذه الفئة كجزء من المسؤولية الاجتماعية فقط دون اعتماد تمكين هذه الفئة ودمجها كخيار إستراتيجي، وبالتالي فإن تأسيس مشاريع خاصة بهذه الفئة تمكنهم من التأقلم مع ظروف الإعاقة وبرمجة أنشطة المشروع بما يتواءم مع ظروفهن الخاصة، ومن ناحية أخرى فإن قدرة هذه المشاريع من فتح فرص عمل للنساء ذوات الإعاقة وتمكينهن من تشغيل بعض أفراد العائلة جعل من دور هذه المشاريع يستحوذ على أهمية خاصة لهذه الفئة في خلق عوائد اقتصادية مكنت هذه الفئة من زيادة مستويات الانفاق المتنوعة سواء تلك المرتبطة بالجوانب الاستهلاكية أم الخدمات المتنوعة، سواء التعليمية أم الصحية أم غيرها، وبالتالي رفع مستويات المعيشة لهذه الفئة التي تعاني من حالة العوز خصوصاً في ظل بيئة قطاع غزة التي تعاني من معدلات مرتفعة من البطالة وصلت إلى ما يقرب من

35%، وضعف في قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل للفئات العامة من الشباب، وبالتالي محدودية الفرص المتاحة أمام هذه الفئة الهشة في ظل هذه المؤشرات، وعليه فقد شكلت مثل هذه المشاريع بمثابة نقطة تحول هامة في حياتهن الاقتصادية مكنهن من تلافي الانخراط في صفوف البطالة وجعلهن في إطار الفئات المنتجة، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الدور الاقتصادي لمثل هذه المشاريع يرتبط بالأطر النظرية التي أثبتت التجارب قدرة مثل هذه المشاريع في قيادة عملية التنمية الاقتصادية في مجموعة من الدول التي حققت نقلة نوعية على المستوى الاقتصادية بفعل اعتمادها على مثل هذه المشاريع للانطلاق نحو التقدم، إذ تتسم هذه المشاريع بمجموعة من المميزات التي تستطيع من خلالها الإسهام في حل المعضلات الاقتصادية المتنوعة خصوصاً معضلة البطالة والفقر وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وبالتالي فإن ارتفاع مستوى الدور الاقتصادي الذي تلعبه مثل هذه المشاريع قد ارتبط بالأطر النظرية العلمية التي أثبتت وجود دور إيجابي مرتفع لمثل هذه المشاريع على المستوى الاقتصادي من ناحية، ومن جانب آخر فإن ارتفاع هذا المستوى يرتبط بخصوصية الفئة التي تمتلك تلك المشاريع في إطار مجتمع الدراسة الراهن، إذ أن انعكاس امتلاك مثل تلك المشاريع على حياتهم يتسم بالطابع الهام، كونه يشكل المصدر الرئيسي لتحقيق الدخل في ظل الصعوبات المتلاحقة في بيئة الاعمال الاقتصادية في قطاع غزة ومحدودية قدرة الأفراد على إقامة مثل تلك المشاريع، جميع هذه العوامل قد أدت إلى استحواد هذا البعد على مستوى مرتفع من حيث استجابات المبحوثين.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (زنديق، 2017) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع للدور الاقتصادي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتمثل في الحد من مشكلة البطالة في محافظة طولكرم، كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبولحية، 2013) التي أشارت إلى وجود اسهام مرتفع من الناحية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين الافراد ذوي الإعاقة بقطاع غزة، كما واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (النمرطي وصيدم، 2012) التي اشارت الى وجود درجة مرتفعة للدور الاقتصادي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في تنمية قطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (المري، 2013) التي أشارت إلى وجود دور اقتصادي مرتفع لريادة الاعمال في اطار المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بالمملكة العربية السعودية، وأخيراً فقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البندى، 2011) والتي أشارت إلى وجود دور اقتصادي مرتفع للمشاريع الصغيرة في التصدي لمشكلة البطالة في الدول المتنوعة، وأخيراً فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Mohammed,Nzelibe,2014) التي أشارت إلى وجود درجة مرتفع للدور الاقتصادي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة الريادية في تحسين ربحية الشركات، بينما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع

نتيجة دراسة (العبد الله وعدوس، 2017) التي أشارت إلى وجود مستوى متوسط للدور الاقتصادي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة وفقاً لآراء المستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد بالأردن

2.4.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثاني "الدور الاجتماعي":

يوضح الجدول (4.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثاني "الدور الاجتماعي" التي تندرج تحت المحور الأول (دور المشاريع الصغيرة) لإجابات صاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، ويتكون البعد من (8) فقرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثاني (3.92 من 5 بانحراف معياري 0.47) وبوزن نسبي (78.4%) ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة مرتفع.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الأولى التي تنص على "تعززت مكانتي داخل الأسرة مع إقامتي لمشروعي الخاص" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.27 من 5 بانحراف معياري 0.64) وبوزن نسبي (85.4%) وتعتبر عن درجة موافقة مرتفع جداً، بينما احتلت الفقرة الثالثة التي تنص على "أصبحت قادرة على تلقي للخدمات الصحية المميزة بفضل مشروعي الخاص" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.24 من 5 بانحراف معياري 0.91) وبوزن نسبي (64.8%) وتعتبر عن درجة موافقة متوسطة.

تشير نتيجة قيم اختبار (ت لعينة واحد) للتحقق من أن متوسط الإجابات للدرجة الكلية لفقرات البعد الثاني "الدور الاجتماعي" الدراسة حول القيمة (3) التي تعبر عن الموقف المتوسط، حيث تبين بأن قيم الوسط الحسابي لفقرات البعد أكبر من القيمة (3) وذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن متوسط إجابات أفراد مجتمع الدراسة في تعبئة فقرات البعد يميل نحو الموقف الإيجابي، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة الإيجابية والمرتفعة لفقرات البعد الثاني "الدور الاجتماعي"، باستثناء الفقرة الثالثة تعزز من الموافقة المتوسطة "الحيادية".

جدول 4.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " الدور الاجتماعي".

مستوى الموافقة	الترتيب (الموافقة)	اختبار T	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع		19.52**	0.47	78.4%	3.92	الدرجة الكلية للبعد الثاني "الدور الاجتماعي"
مرتفع جدا	1	19.91**	0.64	85.4%	4.27	1- تعززت مكاتي داخل الأسرة مع اقامتي لمشروعي الخاص.
مرتفع جدا	2	18.81**	0.65	84.6%	4.23	2- ساهم مشروعي الخاص بتعزيز ثقافة العمل لي ولأسرتي.
متوسط	8	2.67**	0.91	64.8%	3.24	3- أصبحت قادرة على تلقي للخدمات الصحية المميزة بفضل مشروعي الخاص.
مرتفع جدا	3	21.60**	0.56	84.2%	4.21	4- تمكنت من الحصول على التقدير في المحيط الاجتماعي بفضل مشروعي الخاص.
مرتفع	4	21.56**	0.51	82.2%	4.11	5- توفرت لدي القدرة على المشاركة في المناسبات الاجتماعية بفضل مشروعي الخاص.
مرتفع	5	14.70**	0.72	81.4%	4.07	6- تمكنت من المساهمة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي لأسرتي بفضل مشروعي الخاص.
مرتفع	7	5.89**	0.94	71.2%	3.56	7- تحسنت طبيعة مسكني بعد تأسيس مشروعي الخاص.
مرتفع	6	7.63**	0.87	73.4%	3.67	8- تحسنت نوعية الغذاء لأسرتي بعد امتلاكي للمشروع.

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss، 2020) ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01. (حيث مستوى الدلالة أقل من 0.05 والتي تشير معنوية الفقرة)

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من قبل النساء نوات الإعاقة صاحبات المشاريع حول مستوى الدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة في اطار حياتهم الاجتماعية في بيئة قطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذه القدرة (78.4%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو الدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة الخاصة بهن في قطاع غزة، وترى الباحثة أن المستوى المرتفع للدور الاجتماعي لتلك المشاريع، يرتبط بقدرة تلك المشاريع من إيجاد نمط جديد من الفرص الاجتماعية أمام النساء نوات الإعاقة في قطاع غزة، إذ أن امتلاك مثل تلك المشاريع قد أعطى النساء نوات الإعاقة مكانة اجتماعية مختلفة عما كانت سابقاً، حيث انتقلت

النظرة اليهن من كونهن مصدر عوز إلى مصدر للإنتاج والقيم المضافة، وبالتالي تعزيز النظرة الاجتماعية الإيجابية لهن، هذا بالإضافة إلى خلق نمطية جديدة من العلاقات الاجتماعية والأسرية لهن بصفتهن أطراف فاعلة ومؤثرة في الأوساط الاجتماعية، خصوصاً في ظل قدرتهن على الانتماء إلى المؤسسات المجتمعية المتنوعة ذات العلاقة باعمالهن وخصوصاً النقابات والجمعيات محل التأثير المجتمعي، كما أن المردود الاقتصادي المتولد عن تلك المشاريع قد انعكس على الجوانب الاجتماعية لدور تلك المشاريع في حياة النساء ذوات الإعاقة، إذ أسهم ذلك في خلق حالة جديدة من الخدمات الاجتماعية التي من الممكن أن تصل إليها النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة وخصوصاً تلك المرتبطة بالخدمات الصحية والتعليمية في إطار نمط مختلف من نوعية تلك الخدمة التي من الممكن الحصول عليها، إذ أصبح بإمكانهن المبادرة وقيادة نوعية الخدمة المتوخاة بعد أن كن متلقين لتلك الخدمات المقدمة لهن في الإطار المتاح، وبالتالي فقد أصبحت لديهن القدرة على تحديد نوعية وشكل وجودة الخدمة التي من الممكن الوصول إليها بفعل ما وفرته تلك المشاريع من إمكانيات نسبية أسهمت في تغيير النمط الاجتماعي لتلك الخدمات، ومن جانب آخر فإن طبيعة النظرة الاجتماعية وخصوصاً الاسرية منها إلى النساء ذوات الإعاقة والتي تنتم بالتميط والتمتر في بعض الأحيان قد تآثرت بفعل قدرتهن على خلق خيارات متنوعة في إطار الاندماج الاجتماعي بفعل علاقاتهن الناشئة ببيئة العمل، وبالتالي فقد أصبحن قاردرات على إثبات الذات الاجتماعية داخل الاسرة وفي الأوساط المجتمعية المحيطة، جميع هذه العوامل قد أدت إلى ارتفاع الدور الاجتماعي لتلك المشاريع وهو ما يفسر المستوى المرتفع للدور الاجتماعي لتلك المشاريع من وجهة نظرهن.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (أبولحية، 2013) التي أشارت إلى وجود درجة مرتفعة للدور الاجتماعي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة لفئة ذوي الإعاقة في قطاع غزة، كما وافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البندی، 2011) والتي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع للدور الاجتماعي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في إطار التصدي لمشكلة البطالة في الدول المتنوعة، وأخيراً فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Deli,2011) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع للدور الاجتماعي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في إطار مكافحة البطالة بولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، بينما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (العبد الله وعدوس، 2017) التي أشارت إلى وجود مستوى متوسط للدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة في محافظة اربد بالأردن.

3.4.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثالث "الدور النفسي والانفعالي":

يوضح الجدول (5.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثالث "الدور النفسي والانفعالي" التي تندرج تحت المحور الأول (دور المشاريع الصغيرة) لإجابات صاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، ويتكون البعد من (8) فقرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثالث (4.24 من 5 بانحراف معياري 0.44) وبوزن نسبي (84.8%) ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة مرتفع جداً.

اما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بان الفقرة الثانية التي تنص على " تولد لدي شعور بتحقيق الذات بفضل امتلاكي لمشروعي الخاص " قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.45 من 5 بانحراف معياري 0.63) وبوزن نسبي (89%) وتعبّر عن درجة موافقة مرتفع جداً، بينما احتلت الفقرة الخامسة التي تنص على " تخلصت من الشعور بالاضطراب بعد اقامتي لمشروعي الخاص " المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.96 من 5 بانحراف معياري 0.65) وبوزن نسبي (79.2%) وتعبّر عن درجة موافقة مرتفعة.

تشير نتيجة قيم اختبار (ت لعينة واحد) للتحقق من أن متوسط الإجابات للدرجة الكلية لفقرات البعد الثالث "الدور النفسي والانفعالي" الدراسة حول القيمة (3) التي تعبّر عن الموقف المتوسط، حيث تبين بان قيم الوسط الحسابي لفقرات البعد أكبر من القيمة (3) وذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير الى أن متوسط إجابات أفراد مجتمع الدراسة في تعبئة فقرات البعد يميل نحو الموقف الإيجابي، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة الايجابية والمرتفعة لفقرات البعد الثالث "الدور النفسي والانفعالي".

جدول 5.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث " الدور النفسي والانفعالي".

مستوى الموافقة	الترتيب (الموافقة)	اختبار T	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع جدا		28.28**	0.44	84.8%	4.24	الدرجة الكلية للبعد الثالث " الدور النفسي والانفعالي "
مرتفع جدا	3	21.11**	0.67	88.4%	4.42	1- تولد لدي شعور بالرضا بفضل امتلاكي لمشروعي الخاص.
مرتفع جدا	1	23.08**	0.63	89.0%	4.45	2- تولد لدي شعور بتحقيق الذات بفضل امتلاكي لمشروعي الخاص.
مرتفع جدا	2	23.32**	0.61	88.4%	4.42	3- يخفض امتلاكي لمشروعي الخاص حجم الضغوط النفسية التي كنت اتعرض لها.
مرتفع	7	22.61**	0.48	82.0%	4.10	4- يخفض امتلاكي لمشروعي الخاص حدة الانفعالات لأفراد اسرتي.
مرتفع	8	14.61**	0.65	79.2%	3.96	5- تخلصت من الشعور بالاضطراب بعد اقامتي لمشروعي الخاص.
مرتفع	6	19.28**	0.59	82.8%	4.14	6- تخلصت من شعوري بالعاله على الآخرين بعد إقامتي لمشروعي الخاص.
مرتفع جدا	4	21.72**	0.60	86.0%	4.30	7- تمكنت من التخلص من المشاعر السيئة المرتبطة بعجزني عن توفير احتياجاتي وأسرتي بعد اقامتي لمشروعي الخاص.
مرتفع	5	23.96**	0.47	82.8%	4.14	8- يسهم امتلاكي لمشروعي الخاص بتخفيض حدة ردة فعلي تجاه المواقف التي أتعرض لها.

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss، 2020) ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01. (حيث مستوى الدلالة أقل من 0.05 والتي تشير معنوية الفقرة).

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من النساء ذوات الإعاقة صاحبات المشاريع الصغيرة فيما يتعلق بالدور النفسي والانفعالي لتلك المشاريع في قطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذه القدرة (84.8%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في

آرائهم نحو مستوى هذا الدور في إطار حياتهم الاجتماعية، وترى الباحثة أن المستوى المرتفع للدور النفسي والانفعالي للمشاريع الصغيرة لدى النساء ذوات الإعاقة يرتبط بمجموعة من الأسباب التي يقف على رأسها الجانب الشعوري الذي يولده الانتقال من حالة العوز والشعور بالعالمة إلى وضع آخر يتسم بالتقدير الاجتماعي والشعور المنتج الذي يرتبط بالإسهام الاجتماعي للنساء ذوات الإعاقة بفعل اقامتهن لمشاريعهن الصغير الخاصة، ومن جانب آخر فإن المزايا التي توفرها تلك المشاريع وخصوصاً في الإطار الاقتصادي المرتبط بالدخل المولد عن تلك المشاريع والقدرة على توفير الخدمات لأرباب الأسرة قد أسهم في تأطير شعور جديد بالأمن سواءً في جوانبه الاقتصادية أم الاجتماعية، وفتح آفاق إيجابية نحو المستقبل لديهن، وبالتالي الإسهام في تعزيز جوانب الاستقرار النفسي والانفعالي بفعل انخفاض حدة الضغوط النفسية المتولدة عن الشعور بالعالمة أو العجز، وانخفاض حدة ردات الفعل السلبية العنيفة كنتيجة لاستقرار النفسي بفعل ما أحدثته تلك المشاريع من اختراق نفسي خفض من حدة التوترات أو الشعور بالعزلة الاجتماعية والاغتراب، وعليه فإن هذه المشاريع قد أعادت اعتبار الشعور بالمواطنة والإسهام الاجتماعية وبالتالي منحت النساء دوافع نفسية نحو الاستمرار في ريادة الأعمال لتحقيق مستقبل أفضل في إطار حياتهم الاجتماعية.

وتتوافق مع نتيجة دراسة (الحموري، 2016) والتي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع للدور النفسي والانفعالي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في إطار تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، كما وانفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبولحية، 2013) التي أشارت إلى وجود درجة مرتفعة للدور النفسي والانفعالي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في إطار زيادة قدرة ذوي الإعاقة في بناء المشاركة وبناء قدراتهم الاجتماعية.

5.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية":

يوضح الجدول (6.4) المقاييس الوصفية لفقرات المحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية" لإجابات صاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، ويتكون المحور من (23) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول المحور الثاني (3.89 من 5 بانحراف معياري 0.50) وبوزن نسبي (77.8%) ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة مرتفع.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا المحور فقد أظهرت النتائج بان الفقرة الأولى التي تنص على " أصبحت نظرتي تجاه الانخراط في الأعمال المجتمعية أكثر عمقا" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.36 من 5 بانحراف معياري 0.60) وبوزن نسبي (87.2%) وتعتبر عن درجة موافقة

مرتفع جداً، بينما احتلت الفقرة الثالثة عشر التي تنص على " أصبحت عضواً في المراكز المهنية الخاصة برائدات الاعمال" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.12 من 5 بانحراف معياري 1.08) وبوزن نسبي (62.4%) وتعتبر عن درجة موافقة متوسط.

تشير نتيجة قيم اختبار (ت لعينة واحد) للتحقق من أن متوسط الإجابات للدرجة الكلية لفقرات المحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية" الدراسة حول القيمة (3) التي تعبر عن الموقف المتوسط، حيث تبين بان قيم الوسط الحسابي لفقرات المحور أكبر من القيمة (3) وذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير الى أن متوسط إجابات أفراد مجتمع الدراسة في تعبئة فقرات البعد يميل نحو الموقف الإيجابي، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة الايجابية والمرتفعة لفقرات المحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية".

جدول 6.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية":.

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب (الموافقة)	مستوى الموافقة
الدرجة الكلية للمحور الثاني " جودة الحياة الاجتماعية	3.89	77.8%	0.50	17.53**		مرتفع
1-أصبحت نظرتي تجاه الانخراط في الأعمال المجتمعية أكثر عمقا.	4.36	87.2%	0.60	22.73**	1	مرتفع جدا
2-أمارس نشاطي دون توتر ونزاعات بين الأشخاص.	4.02	80.4%	0.70	14.37**	10	مرتفع
3-أصبحت علاقاتي مع الآخرين تبنى على التفاهم المتبادل.	4.14	82.8%	0.43	26.49**	5	مرتفع
4-أصبحت قادرة على التأثير في المحيط الاجتماعي بتوجهاتي.	4.01	80.2%	0.65	15.54*	12	مرتفع
5-أصبحت آرائي محل اهتمام في الأوساط الاجتماعية التي أتفاعل معها.	4.05	81.0%	0.65	15.90**	9	مرتفع
6-أصبحت قادرة على تقديم مخرجات متميزة اقتصادياً.	3.62	72.4%	0.95	6.50**	18	مرتفع
7-أسهم امتلاكي لمشروعي الخاص في تنمية فرص الحصول على خدمات التعليم المناسبة لأفراد اسرتي.	3.41	68.2%	1.01	4.08**	21	مرتفع
8-تمكنت من المساهمة في إبراز دور ذوي الإعاقة في تنمية المجتمع.	3.89	77.8%	0.70	12.67**	17	مرتفع
9-أصبحت العب دوراً فاعلاً في تحقيق التماسك الأسري في الأوساط الاجتماعية	3.91	78.2%	0.66	13.79**	14	مرتفع

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب (الموافقة)	مستوى الموافقة
التي أنتمي إليها.						
10- أصبحت مدافعة عن حقوق الأقليات بعد امتلاكي لمشروعي الخاص.	3.60	72.0%	0.92	6.50**	20	مرتفع
11- تعززت علاقاتي الاجتماعية بالمحيط الاجتماعي بعد امتلاكي للمشروع.	4.05	81.0%	0.62	16.91**	8	مرتفع
12- استطعت بناء علاقات وطيدة مع العاملين لدي بالمشروع.	3.60	72.0%	0.86	6.93**	19	مرتفع
13- أصبحت عضواً في المراكز المهنية الخاصة برائدات الاعمال.	3.12	62.4%	1.08	1.12	23	متوسط
14- استطعت الإسهام في تحقيق حالة من التكافل الاجتماعي بين ذوي الإعاقة.	3.22	64.4%	0.89	2.49*	22	متوسط
15- تعززت لدي قيم المواطنة بعد امتلاكي للمشروع.	3.96	79.2%	0.82	11.65**	13	مرتفع
16- أصبحت أكثر ثقة بالآخرين بعد إقامة مشروعي الخاص.	4.17	83.4%	0.78	14.89**	4	مرتفع
17- ابتعدت عن العزلة بعد إقامة مشروعي الخاص.	4.28	85.6%	0.55	22.87**	3	مرتفع جدا
18- تولدت لدي الرغبة بتطوير المستوى العلمي الخاص بي.	3.94	78.8%	1.13	8.26**	15	مرتفع
19- أصبحت لدي القدرة على تغيير بعض سلوكيات الأفراد بالاتجاه الإيجابي في الأوساط الاجتماعية التي أنتمي إليها.	4.11	82.2%	0.72	15.37**	7	مرتفع
20- أصبح لدي اهتمام بمواكبة التكنولوجيا الحديثة في أعمال اليومية.	3.91	78.0%	1.12	8.10**	16	مرتفع
21- ارتفعت معدلات دعوتي للمشاركة في المناسبات الاجتماعية المتنوعة بعد امتلاكي للمشروع.	4.00	87.2%	0.85	11.77**	2	مرتفع جدا
22- أصبح هناك مبادرة من أفراد المجتمع للتعرف علي.	3.72	80.4%	0.86	8.32**	11	مرتفع
23- أستطيع أن أعبر عن مشاعر الغضب أو الفرح تجاه أصدقائي من غير ذوي الإعاقة.	4.38	82.8%	0.70	19.80**	6	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss، 2020) ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01. (حيث مستوى الدلالة أقل من 0.05 والتي تشير معنوية الفقرة).

تشير النتائج الخاصة بتحليل المحور المتعلق بجودة الحياة الاجتماعية إلى وجود مستوى مرتفع لهذا المحور، حيث بلغ الوزن النسبي له 77.8%، وتعدّو الباحثة هذا المستوى إلى مجموعة من الأسباب الهامة التي يقف على رأسها النشاط المستمر من قبل منظمات المجتمع المدني التي تعنى بذوي الإعاقة وتكريس جهودهم من أجل توفير التمويل المناسب لدعم هذه الفئة في اتجاهات متنوعة ترتبط بجوانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والقانوني لهم، ومن جانب آخر فإن تركيز المانحين على إعطاء أولويتهم في منح التمويل لتلك المشاريع المقدمة والتي تستهدف الفئات الهشة جعل معظم منظمات المجتمع المدني العاملة تولى اهتماماً كبيراً في تركيز جهودها من أجل تجنيد التمويل المرتبط بأولويات المانحين والتي أصبحت تركز في الآونة الأخيرة على قضايا التمكين الاقتصادي وخصوصاً للفئات الهشة في البيئات المضطربة مثل بيئة قطاع غزة وهو ما جعل معدلات ضح الأموال المخصصة لقضايا التمكين الاقتصادي خصوصاً للنساء ذوات الإعاقة مرتفعاً نسبياً، هذا الأمر أتاح فرصاً هامة لإعداد كبيرة منهن من أجل الحصول على فرص تمويل لمشاريعهن الخاصة، إضافة للتأهيل المقدم في الجوانب المرتبطة بممارسة الأنشطة الإدارية أو المالية أو الفنية المقدمة من قبل تلك المنظمات، ومن جانب آخر فإن شريحة أخرى من منظمات المجتمع المدني قد وجهت جهودها على قضايا الدعم والتأهيل النفسي لهذه الفئة من أجل تعزيز جوانب القبول والتكامل الاجتماعي لهذه الفئة وتعزيز مساهمتها الاجتماعية باعتبارهم فئة هامة ومؤثرة اجتماعياً، وهو ما أسهم في تحسين مستوى جودة الحياة الاجتماعية التي تحياها تلك الفئة بفعل أنشطة التمكين الاقتصادي من جانب، والأنشطة المرتبطة بالجوانب النفسية والاجتماعية المقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة من جانب آخر، ويضاف إلى ذلك الدور الحكومي الذي تسهم به وزارة التنمية الاجتماعية من خلال مراكز التأهيل التابعة لها والتي أسهمت بذات الاتجاه، وهو ما يفسر هذا المعدل المرتفع لجودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (الخليلي، 2019) والتي أشارت إلى وجود مستوى لجودة الحياة الاجتماعية كاحد مكونات جودة الحياة لدى مرضى السكري في قطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ((العروقي، 2015) التي أشارت إلى وجود مستوى جيد لجودة الحياة الاجتماعية كاحد مكونات جودة الحياة لدى الاسرى المحررين ضمن صفة وفاء الاحرار بقطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (العجوري، 2013) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع لجودة الحياة الاجتماعية لدى المعلمين والمعلمات بمحافظة شمال غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (ياسين ونايف، 2012) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع للأداء التشغيلي بالشركة العامة للصناعات الجلدية بالعراق، بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حرارة، 2017) التي اشارت إلى متوسط لجودة الحياة الاجتماعية لدى السوريين المقيمين في قطاع غزة، كما واختلفت هذه النتيجة

مع نتيجة دراسة (الذهني، 2018) التي اشارت الى وجود مستوى متوسط لجودة الحياة الاجتماعية لدى الطلبة بجامعة حائل بالعراق، كما واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (الخرافية ونورس، 2016) والتي اشارت الى وجود مستوى متدني من جودة الحياة الجامعية لدى الطلبة بجامعة زيان عاشور بالجزائر، كما واختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Verma & Doharey, 2016) التي اشارت الى وجود انخفاض في جودة الحياة للموظفين ذو الوظائف المنخفضة في الهند.

6.4 اختبار فرضيات الدراسة

ويتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية الأولى والفرعية من خلال استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغير المستقل (دور المشاريع الصغيرة) بأبعاده المتمثلة ب (الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي، الدور النفسي والانفعالي) والمتغير التابع متمثل ب (جودة الحياة الاجتماعية)، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين دور المشاريع الصغيرة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين دور المشاريع الصغيرة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، ويتم الحكم على نتيجة الاختبار بناءً على قيمة مستوى الدلالة المحسوبة للاختبار (حيث يتم رفض الفرضية العدمية والتوصل لصحة الفرضية البديلة في حال كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من مستوى (0.05) ويقال عندها أن الاختبار معنوي ويعني ذلك وجود "علاقة" وذو دلالة إحصائية، ويتم قبول الفرضية العدمية في حال كانت قيمة مستوى أعلى من (0.05) ونستنتج عند إذن عدم وجود "علاقة" ذو دلالة إحصائية، والجدول (7.4) بوضح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

جدول 7.4: نتائج اختبار العلاقة بين دور المشاريع الصغيرة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

المتغير التابع " جودة الحياة الاجتماعية "			محاور الدراسة	
مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	عدد المشاهدات		
0.000	0.704**	99	البعء الأول: الدور الاقتصادي	
0.000	0.657**		البعء الثاني: الدور الاجتماعي	
0.000	0.591**		البعء الثالث: الدور النفسي والانفعالي	
0.000	0.712**		الدرجة الكلية للمتغير المستقل " دور المشاريع الصغيرة "	

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss، 2020) * * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

الفرضية الرئيسية الأولى: تنص الفرضية على "وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدور المشاريع الصغيرة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

والجدول (7.4) يوضح نتائج العلاقة بين دور المشاريع الصغيرة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة. ومن خلال نتائج نستنتج أن هناك وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين دور المشاريع الصغيرة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.712) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05 وهذا يعني دور المشاريع الصغيرة وجودة الحياة الاجتماعية معنوي.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على " وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور المشاريع الصغيرة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

وترى الباحثة أن علاقة الارتباط الإيجابية المرتفعة لدور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة يستند إلى مجموعة من الأسباب المرتبطة بالأطر النظرية والتطبيقية ذات العلاقة، إذ تشير الأدبيات التي تناولت دور المشاريع الصغيرة وعلاقته بالجوانب التطويرية لمؤشرات جودة الحياة بجوانبها المتنوعة إلى وجود علاقة إيجابية لإسهام هذه المشاريع على المستوى التنموي المرتبط بحياة الأفراد داخل المجتمعات المتنوعة، إذ اشارت هذه الأدبيات إلى أن تجارب الدول التي اعتمدت على المشاريع الصغيرة كأداة هامة لحفز معدلات النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي إلى وجود علاقة إيجابية للتوسع في الاعتماد على فكرة هذه المشاريع لإحداث نقلة نوعية في جودة حياة هذه المجتمعات، وقد كانت من أبرز التجارب الدولية التي أحدثت farkاً ملموساً لفت الانتباه إلى الدور الحقيقي لهذه المشاريع هو التجربة اليابانية الرائدة في الاعتماد على فكرة المشاريع الصغيرة في حفز تطور المجتمعات، كما أن هناك تجارباً أخرى أثبتت نجاحها في ذات الاتجاه، والتي كان من أبرزها تجربة كوريا الجنوبية التي انطلقت كفكرة تاسيسية للاقتصاد الكوري المدمر بعد حرب الكوريتين الشمالية والجنوبية عام 1953، حيث شقت كوريا الجنوبية نجاحها في

تطوير جودة حياة الأفراد اعتماداً على فكرة المشاريع الصغيرة، وما لعبته من دور في إحداث فوارق حقيقية في إطار جودة الحياة الاجتماعية للسكان، ومن جانب آخر فإن قوة العلاقة الإيجابية بين دور المشاريع الصغيرة وجودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في بيئة قطاع غزة يرتبط بمجموعة من الأسباب، والتي يقف على رأسها أن فئة ذوي الإعاقة من الفئات التي تعاني من العنف المبني على نوع الإعاقة والذي أشارت إليه الدراسات المتخصصة التي أشارت إلى أن ظاهرة العنف تطال النساء والفئات ذوات الإعاقة بشكل أوسع، حيث أن العنف ضد النساء والفئات ذوات الإعاقة ليس مقتصرًا على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بل يضاف إليه العنف المبني على أساس الإعاقة، فالتقاء هذين العاملين يؤدي إلى رفع مستوى الخطورة وزيادة ممارسة العنف ضد النساء ذوات الإعاقة (جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة والمرصد، 2020)، وعليه فإن تمكين هذه الفئة عبر إقامة مشاريع صغيرة خاصة بهن يسهم وبشكل فاعل في تخفيض مثل هذه الأنماط من العنف استناداً إلى قدرة هذه المشاريع في إحداث تغييرات وفوارق في النظرة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بكونهم مظهرًا من مظاهر العالة إلى كونهم ظاهرة منتجة وفاعلة اجتماعياً، ومن جانب آخر فإن قدرة المشاريع الصغيرة على توفير مصدراً دائماً للدخل لهذه الفئة يلعب دوراً إيجابياً في إحداث حالة من الشعور النفسي الإيجابي في الانتماء الاجتماعي، وهو ما يسهم وبشكل مباشر في تعزيز التماسك الاجتماعي سواءً على مستوى الأسرة أو المجتمعات المحلية ويعزز الشعور لدى النساء ذوات الإعاقة بالتوافق الاجتماعي، الذي يشير إلى درجة راحة الفرد، وقبوله للناس الآخرين، هذا القبول لا يمكن أن يتولد لدى هذه الفئة دون إحداث فوارق نفسية شعورية ترتبط بدورهم الاجتماعي كعامل مؤثر لإحداث هذا التغيير، وبالتالي فإن الوصول إلى هذا الهدف يرتبط بقدرة هذه الفئة على العمل الاجتماعي والاندماج في إطار البيئة الاجتماعية وهو ما توفره المشاريع الصغيرة كونها أداة هامة لانخراط هذه الفئة اجتماعياً وزيادة تواصلها مع الآخرين، والذي بدوره يعزز من النظرة الاجتماعية الإيجابية لهذه الفئة، ويعزز من فكرة القبول والتماسك الاجتماعي الذي يعتبر من أهم الأبعاد التي تشكل جودة الحياة الاجتماعية لهذه الفئة، وعليه فإن كافة الأسباب آنفة الذكر قد أسهمت في تشكيل حالة من الارتباط الإيجابي لدور هذه المشاريع في جودة حياة النساء ذوات الإعاقة، وهو ما يفسر النتيجة المستخلصة من تحليل الارتباط بين دور المشاريع الصغيرة وجودة الحياة الاجتماعية لهذه الفئة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (زنديق، 2017) التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة التشغيل في محافظة طولكرم، كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبولحية، 2013) التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة وتعزيز مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بقطاع غزة، كما

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (النمروطي وصيدم، 2012) التي اشارت الى وجود علاقة إيجابية بين دور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والتنمية الاقتصادية بقطاع غزة، كما وافقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (الحموري، 2016) التي إشارة الى وجود علاقة إيجابية بين الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة وتعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، كما وافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البندى، 2011) والتي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين المشاريع الصغيرة والتصدي لظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية، اما على المستوى الأجنبي فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Mohammed,Nzelibe,2014) التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين دور المشاريع الصغيرة الريادية وتحسين ربحية الشركات في نيجيريا، كما وافقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Chowdhury,2013) التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين روح المبادرة في اطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى معيشة الافراد ونمو الاعمال التجارية، وأخيرا فقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Deli,2011) والتي اشارت الى وجود علاقة إيجابية بين المشاريع الصغيرة وخلق فرص العمل بولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الامريكية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الاولى مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تشمل:

الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية على " وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدور الاقتصادي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

والجدول (7.4) يوضح نتائج العلاقة بين الدور الاقتصادي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة. ومن خلال نتائج نستنتج أن هناك وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الدور الاقتصادي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.704) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05 وهذا يعني الدور الاقتصادي وجودة الحياة الاجتماعية معنوي.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على " وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدور الاقتصادي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية على " وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدور الاجتماعي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

والجدول (7.4) يوضح نتائج العلاقة بين الدور الاجتماعي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة. ومن خلال نتائج نستنتج أن هناك وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الدور الاجتماعي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.657) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05 وهذا يعني الدور الاجتماعي وجودة الحياة الاجتماعية معنوي.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثاني التي تنص على " وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدور الاجتماعي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية على " وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدور النفسي والانفعالي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

والجدول (7.4) يوضح نتائج العلاقة بين الدور النفسي والانفعالي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة. ومن خلال نتائج نستنتج أن هناك وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الدور النفسي والانفعالي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.591) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05 وهذا يعني الدور النفسي والانفعالي وجودة الحياة الاجتماعية معنوي.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على " وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدور النفسي والانفعالي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية

لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

الفرضية الرئيسية الثانية: تنص الفرضية على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لدور المشاريع الصغيرة على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

ويتم التحقق من الفرضية الرئيسية الثانية من خلال أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم التحقق من صحة الفرضية العدمية إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 يتم قبولها التي تفترض عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور المشاريع الصغيرة على تحسين جودة الحياة الاجتماعية، بينما يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 التي تفترض وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور المشاريع الصغيرة على تحسين جودة الحياة الاجتماعية، والجدول (8.4) يوضح نتائج الفرضية الرئيسية الثانية.

جدول 8.4: نتائج الفرضية الرئيسية الثانية باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد.

المتغير التابع " جودة الحياة الاجتماعية "								
معنوية النموذج عند مستوى 0.05			معامل التحديد المعدل (R^2) %	مستوى الدلالة (Sig.)	معامل الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة	طريقة تقدير النموذج	#
النتيجة	مستوى الدلالة (Sig.)	F						
معنوي	0.000	34.04**	0.503 (%50.3)	0.001	1.504**	الحد الثابت (a)	نموذج (Enter)	
				0.001	0.321**	الدور الاقتصادي		
				0.046	0.263*	الدور الاجتماعي		
				0.791	0.036	الدور النفسي والانفعالي		

ملاحظة: ** ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.01)، * ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.05)، وبلغ معامل تضخم التباين (VIF) (الدور الاقتصادي = 4.05، الدور الاجتماعي = 2.98، الدور النفسي والانفعالي = 2.87) وهذا النتائج تشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (معيار عدم وجود مشكلة هي ان تتراوح القيم ما بين 0-4). وبهذه النتيجة يمكننا الاعتماد على نتائج النموذج وذلك لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج spss.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل التحديد لنموذج الانحدار بلغ (0.503) وهذا يعني بأن (الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي) الذي يندرج تحت دور المشاريع الصغيرة الموجودة في النموذج أعلاه يفسر ما نسبته (50.3%) من تباين الحاصل في تحسين جودة الحياة الاجتماعية، وفيما يتعلق بمعنوية النموذج بلغ قيمة اختبار (F-Test) (34.04) بمستوى دلالة (0.000 أقل من 0.05)، وهذا يشير إلى معنوية نموذج باستخدام نموذج (Enter)، وبناء على هذه النتيجة والتي يمكننا الاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

وتعزو الباحثة وجود أثر معنوي لدور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، إلى مجموعة من الأسباب الهامة، تتمثل في المخرجات التي ساقتها النظريات التي تناولت دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة والتي اثبتت وجود أثر إيجابي معنوي لدور تلك المشاريع في رفع جودة الحياة، فهذه المشاريع هي مشاري موجهة أصلاً إلى أبعد من مجرد الحصول على الربح، وأهدافها الحقيقية ماثلة فيما وراء عالم الأعمال ذاته، وبالتالي فهي عملية ديناميكية لا تعمل على زيادة الثروة فحسب، وإنما صنع قيم ومعطيات جديدة تسهم في تحسين جودة الحياة ورفع مستوى الرفاهية بشكل عام، إذ تسهم هذه المشاريع في استخدام الموارد غير المستغلة والعمالة ورأس المال بشكل أكثر كفاءة، وهو ما يعود على المجتمع والاقتصاد بمنافع جمة، كما أن مثل هذه المشاريع تسهم في تحقيق الريادة الاجتماعية من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والمتمثلة في حل المشاكل وتسهيل حياة أفراد المجتمع، إذ أن معظم التغييرات التي حدثت على الصعيد الاجتماعي خلال العقود القليلة الماضية كان سببها عوامل اقتصادية في المقام الأول، إذ أشارت هذه الأدبيات إلى المشاريع الصغيرة تعتبر واحدة من ركائز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وأن مبادرات الشباب والنساء لإنشاء مشروعات صغيرة تعتبر من الآليات التي تسهم في مواجهة البطالة والتهميش الاجتماعي، ومن جانب آخر، وارتباطاً بدور المشاريع الصغيرة في تعزيز جودة الحياة للنساء ذوات الإعاقة في بيئة قطاع غزة، فإن وجود مثل هذا الأثر يرتبط بمجموعة من الأسباب الهامة والتي تتمثل في قدرة هذه المشاريع من تغيير النظرة الدونية للنساء ارتباطاً بالعادات والتقاليد التي تقيد حركة النساء وتمنعهن من الاندماج الفعلي في اسواق العمل، وتبقيهن رهائن للمنزل، فيفقدن الاتصال بالعالم الخارجي، وبالتالي فإن امتلاك مثل هذه المشاريع تسهم في كسر القيود

المجتمعية على إسهام المرأة في بناء الذات، وهو ما يؤثر وبشكل فاعل في تعزيز الاندماج الاجتماعي لهذه الفئة مجتمعياً، ومن جانب آخر فإن البعد الاقتصادي للمشاريع الصغيرة المتمثل في القدرة على توليد الدخل المستدام يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في إحداث تغيير إيجابي لصالح جودة حياتهن الاجتماعية، وذلك ارتباطاً بهشاشة هذه الفئة وفقدانها القدرة على خلق بدائل اقتصادية مستقلة، وعليه فإن توفير فرصة تمويل وتأسيس مشروع صغير يتواءم مع طبيعة الإعاقة يعتبر منفذاً هاماً يعيد الحياة لهذه الفئة، ويمكنها من توفير المقومات الاقتصادية لتطوير الذات والإنفاق على جوانب الحاجة المتنوعة وتوفيرها، وهو ما يسهم في ذات الاتجاه النفسي المرتبط بتعزيز الثقة بالنفس والقدرة الإيجابية على التعاطي مع المجتمع بإطار تكاملي، وهو ما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي الذي يعتبر من أهم أبعاد جودة الحياة الاجتماعية، فجميع هذه الأسباب تفسر الأثر الإيجابي لهذه المشاريع في تعزيز جودة الحياة الاجتماعية لدى النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة والذي تم استخلاصه كنتيجة لتحليل استجابات المبحوثات.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (النمروطي وصيدم، 2012) التي أشارت الى اثر معنوي للدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والتنمية الاقتصادية بقطاع غزة، كما وافقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (المري، 2013) التي إشارة الى وجود اثر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، كما وافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البندى، 2011) والتي أشارت إلى وجود اثر إيجابي للمشاريع الصغيرة والتصدي لظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية، اما على المستوى الأجنبي فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Deli,2011) والتي اشارت الى اثر معنوي إيجابي للمشاريع الصغيرة وخلق فرص العمل بولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الامريكية، وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (شاهين وآخرون، 2016) التي اشارت الى عدم وجود اثر معنوي لدور المشاريع الصغيرة في قدرة الأفراد للوصول إلى المؤسسات المالية وعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لدورها في تحسين مستوى معيشة الأفراد.

وينفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة "

ومن خلال نتائج الجدول (8.4) نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً للدور الاقتصادي على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.321) وهذا يعني أن توفر الدور الاقتصادي بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى تحسين الحياة الاجتماعية بمقدار (0.321) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.001)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى معنوية الدور الاقتصادي وجودة الحياة الاجتماعية. وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: " وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور الاقتصادي على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

وتعزو الباحثة وجود مثل هذا التأثير للدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في تعزيز جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة إلى مجموعة من الاعتبارات، يقف في مقدمتها أن الجانب الاقتصادي للمشاريع الصغيرة يعتبر عنصراً ذو أولوية مرتفعة بالنسبة لهذه الفئة التي تنفقد إلى القدرة النسبية على الاندماج في إطار الأعمال المرتبطة بالقطاع الخاص كنتيجة لمجموعة من الأسباب سواء تلك المرتبطة بجانب الإعاقة، أو النظرة المجتمعية التي تسعى إلى تشغيل جزء من هذه الفئة ارتباطاً بالمسؤولية الاجتماعية فقط، وليس لاعتبارات مرتبطة بالقدرة والنظرة الإنتاجية لهذه الفئة، وعليه فإن الدور الاقتصادي لهذه المشاريع يعتبر عنصراً فاعلاً في توفير مصدر دخل مستدام في ظل بيئة قطاع غزة التي تتسم بمعدلات البطالة المرتفعة وضعف القدرة على إيجاد مصادر للدخل تشكل عاملاً من عوامل الأمان الاقتصادي، هذا الدخل المتولد عن هذه المشاريع يسهم ويشكل فاعل في توفير القدرة على الاستقلالية والاعتماد على الذات في توفير متطلبات الحياة لهذه الفئة ويمكنها من تخطي حالة العوز ومفهوم العالة إلى حالة من الشعور النفسي الإيجابي بالقدرة على الإسهام الاجتماعي والتأثير في الأوساط الاجتماعية، وهو ما يشكل عاملاً هاماً ومؤثراً في تحسين جودة حياة هذه الفئة باتجاهات متنوعة يقف على رأسها قدرتها على تحسين جوانب التكامل والتماسك والتوافق الاجتماعي التي تشكل في مجملها المضمون الحقيقي لجودة الحياة الاجتماعية، ومن جانب آخر فإن الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة الخاص بتلك الفئة يلعب دوراً هاماً ومؤثراً في قضايا توظيف عناصر أخرى من النساء ذوات الإعاقة، وبالتالي خلق حالة من الاستقرار المادي لهن، وهو ما يسهم أيضاً في تعزيز دور هذه الفئة من ناحية وتحسين جودة حياتهن الاجتماعية عبر التفاعل البيئي والمجتمعي وإرساء قواعد التكافل والتآزر والتماسك الاجتماعي، وهو ما يفسر وجود مثل هذا الأثر للدور

الاقتصادي في تعزيز جودة الحياة الاجتماعية الذي اظهرته نتائج تحليل الفرضية أعلاه.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبولحية، 2013) التي أشارت إلى وجود اثر ايجابي للدور الاقتصادي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة وتعزيز مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاجتماعية بقطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (الحموري، 2016) التي إشارة الى وجود اثر ايجابي للدور الاقتصادي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة وتعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البندی، 2011) والتي أشارت إلى وجود اثر إيجابي للدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والتصدي لظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية، اما على المستوى الأجنبي فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Chowdhury,2013) التي أشارت إلى وجود اثر إيجابي لريادة الاعمال الاقتصادية في اطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى معيشة الافراد.

الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة "

ومن خلال نتائج الجدول (8.4) نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً للدور الاجتماعي على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.263) وهذا يعني أن توفر الدور الاجتماعي بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى تحسين الحياة الاجتماعية بمقدار (0.263) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.001)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى معنوية الدور الاجتماعي وجودة الحياة الاجتماعية. وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: " وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لدور الاجتماعي على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

وتعزو الباحثة وجود مثل هذا التأثير للدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة للنساء ذوات الإعاقة في تحسين جودة حياتهن الاجتماعية إلى مجموعة من الاعتبارات، يقف في مقدمتها قدرة هذه المشاريع

على كسر نظرة التمييز المجتمعي للنساء ذوات الإعاقة وتعزيز النظرة الإيجابية لهن باعتبارهن عناصر فاعلة ضمن النسيج الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى أن الدور الاجتماعي لهذه المشاريع يرتبط بتعزيز أواصر الروابط والاتصال بين هذه الفئة والأطراف المجتمعية ذات العلاقة بأعمال تلك المشاريع، سواءً من موردين أو نقابات أو منظمات مجتمع مدني أو غيرها من الأطراف، وهو ما يسهم في زيادة وتيرة الاحتكاك بين هذه الفئة وأطراف العلاقة بأعمال مشاريعهن، الأمر الذي يعكس إيجاباً على إرساء قاعدة من الفهم المشترك ما بين هذه الفئة وهذه الأوساط حول اتجاهات السلوك الاجتماعي، وبالتالي تعزيز معدلات التوافق والقبول الاجتماعي لهذه الفئة لدى هذه الأوساط من ناحية، وتعزيز الشعور الذاتي لديهن بإمكانية الاندماج وكسر القيود النفسية حول كيفية العاطي مع أفراد المجتمع، الأمر الذي يسهم في تحسين جودة الحياة الاجتماعية المرتبطة بجوانب التماسك والتوافق والقبول الاجتماعي، ومن ناحية أخرى فإن عمل النساء ذوات الإعاقة في إطار مشاريعهن الخاصة قد حفزهن على الخروج من الواقع الأسري الذي ينظر إليهن كأدوات روتينية متواجدة لأداء مهام محددة موكلة إليهن بحكم الإعاقة، إلى واقع جديد ينظر إليهن كأطراف لديها إمكانيات وقدرات على تحقيق أهداف قد يعجز عنها الأصحاء من أفراد الأسرة وبالتالي تعزيز مكانتهن الاجتماعية لدى أسرهن، والحفاظ على عناصر الود والتماسك الداخلي لهذه الأسر وهو ما يعتبر عاملاً هاماً معززاً للتماسك المجتمعي العام، الذي يعتبر أحد أهم عناصر جودة الحياة الاجتماعية، وأخيراً فإن إسهام هذه المشاريع في تعزيز قدرة النساء ذوات الإعاقة من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية المتنوعة سواءً تلك المرتبطة بالجانب التعليمي أم الصحي، وتعزيز قدرتهن على تحسين ظروف السكن، قد أسهم بجانب هام في تطوير جودة حياتهن الاجتماعية المرتبطة بعوامل التحديث الاجتماعي، والذي يعتبر عنصراً هاماً من عناصر جودة الحياة الاجتماعية، جميع هذه العوامل تفسر الأثر المعنوي للدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة والمستخلص من تحليل الانحدار في إطار الفرضية أعلاه.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبولحية، 2013) التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي للدور الاجتماعي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة وتعزيز مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بقطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (الحموري، 2016) التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي للدور الاجتماعي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة وتعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للدور النفسي والانفعالي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

ومن خلال نتائج الجدول (8.4) نستنتج أن هناك عدم وجود اثر للدور النفسي والانفعالي على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار بلغت (0.791)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى عدم معنوية الدور النفسي والانفعالي على تحسين جودة الحياة الاجتماعية. وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لدور النفسي والانفعالي على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

وتعزو الباحثة عدم وجود مثل هذا التأثير للدور النفسي والانفعالي للمشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة إلى مجموعة من الاعتبارات، يقف في مقدمتها أن الأولوية في نظرة النساء ذوات الإعاقة لدور المشاريع الصغيرة ترتبط بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي أكثر من ارتباطها بالجانب النفسي والانفعالي، كونهن يدركن أن تحقيق عنصر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يساهم بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار النفسي والانفعالي، وبالتالي يصبح الدور النفسي والاجتماعي هو محصلة تلقائية محققة في حال الوصول إلى أولوية نظرتهم المتعلقة بدور تلك المشاريع والتي تركز في مقدمتها على الدور الاقتصادي والاجتماعي لتلك المشاريع، ومن جانب آخر فإن بيئة قطاع غزة تتسم بخصوصية مختلفة عن البيئات الأخرى، إذ تشهد هذه البيئة حالة من التراجع في مستويات المعيشة ارتباطاً بالحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة، وشح فرص خلق الوظائف وتوليد الدخل، وبالتالي فقد أصبح الاتجاه المجتمعي يركز على تحقيق الدخل أولاً بغض النظر عن جوانب الراحة النفسية أو تخفيض الانفعالات والتوتر، فالضغط النفسي متوافر لدى معظم المواطنين في قطاع غزة بفعل طبيعة هذه البيئة التي تعج بالإشكالات اليومية المتجددة، وعليه فإن النظرة الاجتماعية أصبحت تركز على تحقيق عوامل الاستقرار الاقتصادي الأسري أولاً كمقدمة هامة تساهم في تحقيق التوازن النفسي والانفعالي وليس العكس، وأخيراً فإن معظم الفئات المجتمعية تعمل في بيئة قطاع غزة في ظل حالة من الضغوط النفسية والانفعالية وتعتبر مثل هذه الضغوط بأنها أصبحت حالة روتينية لا تؤثر في توجهاتهم العملية وتعيقهم عن تحقيق متطلبات جودة حياتهم

الاجتماعية وهو ما يفسر عدم وجود مثل هذا الأثر للدور النفسي والانفعالي لتلك المشاريع.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الحموري، 2016) التي إشارة الى وجود اثر ايجابي للدور النفسي والانفعالي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة وتعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، كما اختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (سعد الله ، 2019) التي أشارت إلى وجود اثر للحساسية الانفعالية وجودة حياة المتقاعدين بقطاع غزة، وأخيرا فقد اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (العجوري، 2013) التي اشارت الى وجود اثر معنوي للذكاء الاجتماعي في اطار الاعمال وجودة الحياة لدى المعلمين والمعلمات بمحافظة شمال قطاع غزة.

معادلة خط الانحدار ← جودة الحياة الاجتماعية = 1.504 (0.001) + الدور الاقتصادي (0.321) (0.001) + الدور الاجتماعي (0.263) (0.046) + الدور النفسي والانفعالي (0.036) (0.791)

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً لمخرجات التحليل الانحدار الخطي المتعدد.

الفرضية الرئيسية الثالثة: تنص الفرضية على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزي للبيانات الديمغرافية (الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المحافظة).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات (الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المحافظة) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية والجدول (9.4) يوضح ذلك.

جدول 9.4: نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزي للمتغيرات الديمغرافية.

"دور المشاريع الصغيرة"						المتغيرات الديمغرافية	
النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار الاحصائي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي		
لا يوجد فروق	0.770	ف = 0.376	0.52	79.2%	3.96	عزباء	الحالة الاجتماعية
			0.49	81.6%	4.08	متزوجة	
			0.50	79.2%	3.96	مطلقة	
			0.23	76.2%	3.81	أخرى ¹	
يوجد	0.001	ف = 5.158	0.31	68.4%	3.42	إعدادي فأقل	المؤهل

"دور المشاريع الصغيرة"						المتغيرات الديمغرافية	
النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار الاحصائي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي		
فروق			0.27	77.0%	3.85	ثانوي	العلمي
			0.52	79.0%	3.95	دبلوم	
			0.46	82.2%	4.11	بكالوريوس	
			0.19	71.0%	3.55	دراسات عليا	
لا يوجد فروق	0.993	ف= 0.030	0.47	79.2%	3.96	18 أقل من 30	الفئة العمرية
			0.56	79.6%	3.98	30 أقل من 38	
			0.57	79.8%	3.99	38 أقل من 44 سنة	
			0.40	79.0%	3.95	44 سنة فأكثر	
لا يوجد فروق	0.123	ف = 1.864	0.32	80.4%	4.02	الشمال	المحافظة
			0.50	80.2%	4.01	غزة	
			0.73	74.4%	3.72	الوسطى	
			0.44	83.0%	4.15	خانيونس	
			0.49	77.2%	3.86	رفح	
اختبار أقل فرق معنوي							
يوجد فروق	0.003	*0.52	إعدادي فأقل		دبلوم	المؤهل العلمي	
	0.000	*0.68	إعدادي فأقل		بكالوريوس		
	0.000	*1.12	إعدادي فأقل		دراسات عليا		

** دالة إحصائية عند مستوى 0.01. * دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss، 2020)

يوضح الجدول (9.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزي للمتغيرات الديمغرافية، وإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 نستنتج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزي للمتغيرات الديمغرافية، بينما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزي للمتغيرات الديمغرافية، وفي هذه النتيجة سيتم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD: lest significant difference) أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق، ونتائج جدول (9.4) يوضح ما يلي:.

1- بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.770 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

2- بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.001 أقل من 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والفروق بين الحاصلين على درجة العلمية (دبلوم، بكالوريوس، الدراسات العليا) و(إعدادي فأقل) لصالح الحاصلين على درجة العلمية (دبلوم، بكالوريوس، الدراسات العليا).

3- بالنسبة لمتغير الفئة العمرية: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.993 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزى لمتغير الفئة العمرية.

4- بالنسبة لمتغير المحافظة: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.123 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزى لمتغير المحافظة.

وترى الباحثة أن عدم وجود فروق في استجابات المبحوثات حول دور المشاريع الصغيرة تعزى لكل من (الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، مكان السكن) إلى أن نظرة النساء نوات الإعاقة للدور الهام للمشاريع الصغيرة في حياتهن لا تختلف باختلاف حالاتهن الاجتماعية أو فئاتهن العمرية وأماكن سكنهن، فجميع هذه الفئات تنظر بذات المعيار إلى هذا الدور، فلا تختلف نظرة المتروجة عن العزباء أو الأرملة أو المطلقة حول دور هذه المشاريع في حفز جوانب الحياة لديهن، كما أن الفئات الشابة من النساء نوات الإعاقة تنظر بنفس المعيار الذي تنظر إليه الفئات الأخرى لأهمية الدور الذي تلعبه تلك المشاريع، ولا اعتبارات تتعلق بأهمية دور إقامة تلك المشاريع بغض النظر عن أماكن إقامتها فقد تساوت نظرة النساء في كافة المحافظات حول الدور الذي تلعبه تلك المشاريع، مما أسهم في عدم وجود فروق تعزى لتلك المتغيرات في استجاباتهن حول هذا الدور، ومن جانب آخر فقد أظهرت النتائج وجود فروق معنوية تعزى للمؤهل العلمي بين أصحاب المؤهلات العلمية (دبلوم، بكالوريوس، الدراسات العليا) و(إعدادي فأقل) وتميل هذه الفروق لصالح الحاصلين على درجة العلمية (دبلوم، بكالوريوس، الدراسات العليا)، ويرتبط الاختلاف في استجابات أصحاب الدرجات العلمية مقارنة بالحاصلين على (إعدادي فأقل) في أن الحاصلين على درجات علمية جامعية لديهم من الوعي والدراية الواسعة المرتبطة بدور المشاريع الصغيرة في تعزيز جودة الحياة، إذ أن طبيعة الدراسة الأكاديمية منحتم آفاقاً أوسع مقارنة بغيرهم حول ماهية تلك المشاريع وطبيعتها وخصائصها والدور الذي تؤديه، الأمر الذي

جعل إدراكهم المكتسب عبر الدراسة الأكاديمية ينعكس على نظرتهم وتوجهاتهم حول دور تلك المشاريع والذي انعكس في طبيعة استجاباتهم مقارنة بغيرهم، وهو ما جعل هناك فروقاً واضحة في استجاباتهم اختلفت عن حملة الشهادات الإعدادية فأقل، وهو ما يفسر وجود مثل هذه الفروق في الاستجابة.

الفرضية الرئيسية الرابعة: تنص الفرضية على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة الباحثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزي للبيانات الديمغرافية (الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المحافظة).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق التي تعزي للمتغيرات (الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المحافظة) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية والجدول (10.4) يوضح ذلك.

جدول 10.4: نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة الباحثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزي للمتغيرات الديمغرافية.

"جودة الحياة الاجتماعية"						المتغيرات الديمغرافية	
النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار الاحصائي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي		
لا يوجد فروق	0.623	ف = 0.590	0.52	77.8%	3.89	عزباء	الحالة الاجتماعية
			0.50	78.8%	3.94	متزوجة	
			0.51	77.2%	3.86	مطلقة	
			0.11	72.0%	3.60	أخرى ¹	
يوجد فروق	0.000	ف = 5.663	0.28	68.8%	3.44	إعدادي فأقل	المؤهل العلمي
			0.27	67.2%	3.36	ثانوي	
			0.54	75.8%	3.79	دبلوم	
			0.41	82.0%	4.10	بكالوريوس	
			0.30	86.8%	4.34	دراسات عليا	
لا يوجد فروق	0.603	ف = 0.621	0.51	76.4%	3.82	18 أقل من 30	الفئة العمرية
			0.44	79.2%	3.96	30 أقل من 38	
			0.55	78.6%	3.93	38 أقل من 44 سنة	
			0.57	76.2%	3.81	44 سنة فأكثر	
لا يوجد	0.138	ف =	0.43	76.2%	3.81	الشمال	المحافظة

"جودة الحياة الاجتماعية"						المتغيرات الديمغرافية	
النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار الاحصائي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي		
فروق		1.787	0.58	79.4%	3.97	غزة	
			0.44	76.4%	3.82	الوسطى	
			0.52	82.0%	4.10	خانيونس	
			0.45	72.6%	3.63	رفح	
اختبار أقل فرق معنوي							
يوجد فروق		*0.35	0.038	إعدادي فأقل	دبلوم	المؤهل العلمي	
			0.004	بكالوريوس			
			0.033	ثانوية عامة	الدراسات العليا		
			0.004	اعدادي فأقل			

* دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss، 2020)

يوضح الجدول (10.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزي للمتغيرات الديمغرافية، وإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 نستنتج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزي للمتغيرات الديمغرافية، بينما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزي للمتغيرات الديمغرافية، وفي هذه النتيجة سيتم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD: lest significant difference) أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق، ونتائج جدول (10.4) يوضح ما يلي:.

1- بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.623 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزي لمتغير الحالة الاجتماعية.

2- بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزي لمتغير المؤهل العلمي، والفروق بين الحاصلين على درجة العلمية دبلوم وإعدادي فأقل لصالح الحاصلين على دبلوم، وبين دبلوم والبكالوريوس لصالح الحاصلين على درجة البكالوريوس، وبين

الدراسات العليا و(الثانوية واعدادي فأقل) لصالح الحاصلين على الدرجة العلمية (الدراسات العليا).
3- بالنسبة لمتغير الفئة العمرية: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.603 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزى لمتغير الفئة العمرية.

4- بالنسبة لمتغير المحافظة: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.138 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزى لمتغير المحافظة.

وترى الباحثة أن عدم وجود فروق في استجابات المبحوثات حول دور المشاريع الصغيرة تعزى لكل من (الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، مكان السكن) إلى أن نظرة النساء ذوات الإعاقة لمعايير جودة الحياة الاجتماعية التي يعشنها لا تختلف باختلاف حالاتهن الاجتماعية أو فئاتهن العمرية وأماكن سكنهن فجميع هذه الفئات تنتظر تعايش ظروفًا متشابهة، ارتباطاً بوحدة المعيار العام المتعلق بكونهن من ذوات الإعاقة ويعانين من تبعاتها وانعكاساتها المتشابهة على جودة حياتهن الاجتماعية، فلا تختلف نظرة المتزوجة عن العزباء، أو الأرملة أو المطلقة حول طبيعة جودة الحياة الاجتماعية المدركة بالنسبة لهن، كما أن الفئات الشابة من النساء ذوات الإعاقة تنظر بنفس المعيار الذي تنظر إليه الفئات الأخرى لماهية جودة حياتهن الاجتماعية، ومن جانب آخر فإن جودة الحياة الاجتماعية التي يعايشنها النساء ذوات الإعاقة لا تختلف باختلاف مكان السكن، إذ ترتبط جودة هذه الحياة الاجتماعية بالنسبة لهن بقضايا تركز على الجانب النفسي في المقام الأول والذي يعتبر الحافز الأهم في تعزيز جوانب التماسك والقبول والاسهام الاجتماعي، فالجوانب النفسية التي يعايشنها متشابهة في ماهيتها، إذ أن معظم النساء ذوات الإعاقة يعانين من شعور نفسي متردي بسبب الإعاقة والنظرة التمييزية للمجتمع التي تنعكس سلباً على جودة حياتهن الاجتماعية، خصوصاً تلك المرتبطة بجوانب الاسهام والقبول الاجتماعي، الذي يعتبر العامل النفسي العنصر الأهم والمؤثر في تعزيز هذه الجوانب لديهن، لذا ومن واقع الشعور النفسي المشترك بين هذه الفئة كانت استجاباتهم متشابهة حول جودة حياتهن الاجتماعية وهو ما جعل اتجاهات الاستجابة تميل لصالح عدم وجود فروق معنوية تعزى لمكان السكن، ومن جانب آخر فقد أظهرت النتائج وجود فروق معنوية تعزى للمؤهل العلمي بين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والفروق بين الحاصلين على درجة العلمية دبلوم وإعدادي فأقل لصالح الحاصلين على دبلوم، وبين دبلوم والبكالوريوس لصالح الحاصلين على درجة البكالوريوس، وبين الدراسات العليا و(الثانوية واعدادي فأقل) لصالح الحاصلين على الدرجة العلمية (الدراسات العليا)، ويرتبط الاختلاف في استجابات أصحاب الدرجات العلمية المتنوعة إلى طبيعة الإدراك المتنامي حول ماهية جودة الحياة

الاجتماعية وخصائصها والسبل الكفيلة بتحسين جودة هذه الحياة، إذ أنه كلما ارتفع المؤهل العلمي كلما ارتفع مستوى الادراك لماهية جودة الحياة الاجتماعية، وبالتالي فإن نظرة أصحاب المؤهلات العلمية الدنيا كانت مختلفة عن نظرة حملة الدبلوم، كما أن طبيعة إدراك حملة البكالوريوس كانت مختلفة عن أصحاب المؤهلات الدنيا والدبلوم، وكلما ارتفع المؤهل العلمي وصولاً إلى امتلاك درجات علمية عليا كلما اختلفت النظرة حول هذه الماهية، وبالتالي فقد اختلفت نظرة حملة الشهادات العليا عن الفئات الأخرى من النساء ذوات الإعاقة، جميع هذه الاختلافات قد ارتبطت باتساع إدراك أصحاب المؤهلات العلمية عند الانتقال من درجة إلى أعلى، هذا الاختلاف مرده سعة الأفق واختلاف الادراك المرتبط بمستويات الوعي التي يعززها الانتقال من درجة علمية إلى أخرى في إطار حياة النساء ذوات الإعاقة، لذا فقد كان هناك اختلافاً في استجاباتهم حول ماهية جودة الحياة الاجتماعية ارتباطاً باختلاف المؤهل العلمي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

مقدمة:

تعتبر النتائج البحثية من أهم الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها كنتيجة لمجموعة من الممارسات المرتبطة بالمراجعة النقدية للأدب النظري أو تلك المرتبطة بالإجراء التطبيقي لدراسة الظاهرة في بيئة العمل المستهدفة، لذا فإن هذه الاستنتاجات تعتبر بمثابة الغايات النهائية التي يطمح الباحث للوصول إليها بغرض تعميمها على الحالات المشابهة والبناء عليها لتوجهات مستقبلية يمكن أن يقودها باحثون آخرون في المجال البحثي، فهذه النتائج لا يمكن الوصول إليها بدقة دون عمل منظم مستند إلى إجراءات منهجية سليمة ودقيقة من بداية العمل البحثي حتى الوصول إلى جوانب التحليل التطبيقي المثبتة أو النافية لفرضياته التي تعتبر الغاية الأهم في العمل البحثي، وعليه فإن هذا الفصل من الدراسة سيقدم خلاصة للعمل البحثي بما يمثله من نتائج ورؤية الباحثة لأهم التوصيات المستلثة من تلك النتائج في الدراسة الراهنة والتي يمكن إبرازها في الجوانب التالية:

1.5 النتائج

تعتبر النتائج البحثية بمثابة النهايات التي تظهر خلاصة العمل البحثي المستند إلى الأهداف والفرضيات البحثية المقررة، وقد تمثل العمل البحثي الراهن بتركيزه على شريحة النساء ذوات الإعاقة ممن يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن عبر اهتمامه بدراسة دور المشاريع الصغيرة في دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة بقطاع غزة، وارتباطاً بهذا الموضوع

البحثي فقد النتائج العامة للدراسة :

- 1- وجود موافقة الايجابية والمرتفعة لأبعاد المتغير المستقل والتابع المتمثل (بدور المشاريع الصغيرة وجوده الحياة الاجتماعية).
- 2- وجود مستوى مرتفع لدور المشاريع الصغيرة على جوانب الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

نتائج متعلقة بالمتغير المستقل " المشاريع الصغيرة "

- 1- فيما يخص أبعاد دور المشاريع الصغيرة بلغ للبعد الثالث "الدور النفسي والانفعالي" (84.8%) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة مرتفع جداً، بينما بلغ البعد الثاني " الدور الاجتماعي" (78.4%) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة مرتفع جداً، بينما بلغ الحد الأدنى للبعد الأول "الدور الاقتصادي" (75.4%) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة مرتفع .
- 2- وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو الدور الاقتصادي الهام للمشاريع الصغيرة في إطار جودة حياتهم الاجتماعية
- 3- وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من قبل النساء ذوات الإعاقة صاحبات المشاريع حول مستوى الدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة في إطار حياتهم الاجتماعية في بيئة قطاع غزة
- 4- وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من النساء ذوات الإعاقة صاحبات المشاريع الصغيرة فيما يتعلق بالدور النفسي والانفعالي لتلك المشاريع في قطاع غزة.
- 5- أعادت المشاريع الصغيرة اعتبار الشعور بالمواطنة والإسهام الاجتماعية وبالتالي منحت النساء دوافع نفسية نحو الاستمرار في ريادة الأعمال لتحقيق مستقبل أفضل في إطار حياتهم الاجتماعية.

نتائج متعلقة بالمتغير التابع " جودة الحياة الاجتماعية "

- 1- بلغ مستوى جودة الحياة الاجتماعية 77.8% وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة مرتفع.

النتائج المتعلقة بالفرضيات:

- 1- وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين دور المشاريع الصغيرة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات

الإعاقة في قطاع غزة.

2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدور الاقتصادي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"

3- وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الدور الاجتماعي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

4- وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الدور النفسي والانفعالي وتحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

5- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المشاريع الصغيرة على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

6- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور الاقتصادي على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

7- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور الاجتماعي على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

8- عدم وجود أثر للدور النفسي والانفعالي على تحسين جودة الحياة الاجتماعية لصاحبات المشاريع الصغيرة من المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي من النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة.

9- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة الباحثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزي للمتغيرات الديمغرافية تعزي لكل من (الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، مكان السكن).

10- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة الباحثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزي للمتغيرات الديمغرافية تعزي لكل من (الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، مكان السكن).

توصيات الدراسة :

وفي ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ومن خلال العرض السابق لنتائج الدراسة تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات يمكن أن تسهم في توجيه المهتمين نحو الأخذ بها كمدخل هام لتحسين جودة حياة النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة والتي يمكن إيرادها كما يلي:

أولاً: توصيات خاصة بالمتغير المستقل " دور المشاريع الصغيرة "

1. ضرورة تشجيع ودعم الابتكار والإبداع والتميز ومساعدة المشاريع على النمو ومواجهة المخاطر والتحديات ودعمها وتطويرها من النواحي الإنتاجية والتسويقية والمالية، وتطوير قدرات النساء ذوات الإعاقة العاملات في هذه المشاريع ويضمن النهوض فيها، مما يعود بالنفع عليهن وعلى أسرهن وبالتالي المنفعة تعود على الاقتصاد الوطني والنواحي الاجتماعية.

2. ضرورة زيادة الدعم الحكومي والجهات الممولة للمشروعات، من خلال تقديم الإعانات والتسهيلات والاستشارات اللازمة للمشروعات الصغيرة خصوصاً المشاريع التي ترأسها النساء عند حدوث خسائر أو أزمات مالية، لضمان استمرارية تلك المشروعات كما أن هناك ضرورة توجيه القروض نحو المشاريع النسائية الإنتاجية ومنحها معاملة تفضيلية من خلال إنشاء برامج إقراضية خاصة من شأنها استقطاب فئة الشباب عن طريق أسعار مرابحة تفضيلية وأقساط مريحة لتشجيعهم للبداية بمشاريع خاصة بهم.

3. ضرورة العمل على إنتاج مشاريع صغيرة كونه لها دور في خلق فرص عمل جديدة، والعمل على إنشاء مشروع صغير من أجل مساهمته في بناء مشاريع أخرى، وبالتالي يتضاعف أعداد العاملين/ات مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

4. ضرورة تبني سياسات وإستراتيجيات لتأسيس وتطوير المشاريع الصغيرة الخاصة بذوي الإعاقة، هذا بالإضافة إلى ضرورة توجه المؤسسات المتبينة لذوي الإعاقة الانتقال من رؤية التأهيل لشخص ذوي الإعاقة إلى رؤية تمكينه وتعزيزه من أجل المشاركة في عملية التنمية الفلسطينية.

5. ضرورة وضع إستراتيجيات وخطط طويلة الأجل على المستوى الوطني بهدف تنمية هذه المشروعات في الأراضي الفلسطينية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات

وبين المشروعات الكبرى، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة إلى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية هذه المشروعات، وأن يتم وضع سياسات لتنمية هذه المشروعات في الإطار الأعم الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة، وفي هذا الخصوص هنالك بعض المتطلبات الأساسية، لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسي اللازم لوضع سياسات تخص هذه المشروعات.

6. ضرورة الحرص على اختيار النساء ذوات الإعاقة الرياديات وتزويدهن بالدورات التدريبية الملائمة، ودعمهن مادياً ومعنوياً قبل تنفيذ المشروع الريادي، هذا بالإضافة إلى اختيار المشروع الريادي الذي يتناسب مؤهلات ومهارات وإمكانات وقدرات وميول واهتمامات رائدات الأعمال.

7. ضرورة زيادة عدد المراكز التي تقدم استشارات وخدمات لرواد المشاريع الصغيرة وإشراك المزيد من الخبراء في التخطيط المالي والتسويقي وغيرها

8. ضرورة وضع خطط إستراتيجية تقلل من التحديات والمعوقات التي تواجه النساء ذوات الإعاقة العاملات في المشاريع الصغيرة.

9. ضرورة توعية النساء ذوات الإعاقة وتدريبهن على العمل الحر للحد من ظاهرة البطالة وتحفيز المواطنين ودعم شركاتهم من خلال تقليل الضرائب.

ثانياً: توصيات خاصة بالمتغير التابع " جودة الحياة الاجتماعية "

1. ضرورة توفير تسهيلات في مختلف مناحي الحياة للنساء ذوات الإعاقة لتحسين جودة الحياة لديهن.

2. ضرورة العمل على تنفيذ برامج دعم نفسي واجتماعي لفئة النساء ذوات الإعاقة تستهدف الأسرة بأكملها من أجل تقديم المساندة النفسية والاجتماعية لهم.

3. ضرورة تنفيذ مجموعة من برامج الإرشاد والتوجيه والتوعية بواسطة وسائل الإعلام المختلفة، والعمل على دمج النساء ذوات الإعاقة في الأنشطة المجتمعية، هذا بالإضافة الى وضع برامج تأهيلية للنساء ذوات الإعاقة وأهاليهم لرفع مستوى جودة الحياة لديهم.

4. يتوجب عقد جلسات توعية لذوي وأهالي النساء ذوات الإعاقة حول الأعباء والمسؤوليات الاجتماعية التي تقع على كاهل النساء.

5. ضرورة إعطاء مساحة أكبر من الحرية لإثبات الذات وتحقيقها للنساء ذوات الإعاقة من خلال اختيار نوع المشروع المتناسبة مع قدراته وميوله، وتخصيص مرشد ريادة أعمال وأخصائي نفسي يقدم خدمات الإرشاد الفردي .

6. ضرورة إرضاء النساء ذوات الإعاقة من خلال توفير التسهيلات اللازمة للعمل ضمن المشاريع الصغيرة لتحسين نوعية الحياة العملية لهن وبالتالي تحسين نوعية الحياة في المستقبل.

7. ضرورة إجراء دراسة تتناول الرضا عن الحياة وعلاقتها بالاتجاه نحو التغيير في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. ضرورة إجراء دراسة تتناول الضغوط النفسية والاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة وعلاقتها بجودة الحياة.

8. ضرورة إجراء دراسات مشابهة تتناول الدعم الاجتماعي وعلاقتها بجودة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- 1- إبراهيم الشيخ، ل. (2012). الاحتراق الوظيفي وعلاقته بنوعية الحياة لدى المرشدين النفسيين والتربويين في المؤسسات الحكومية والخاصة في محافظات _جنين، نابلس، طولكرم. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس. القدس. فلسطين.
- 2- إبراهيم، ر. اثتي، ر. مقداد. ع. (2014). بعض الاثار الاقتصادية والاجتماعية لمشاريع الإنتاج الحيواني للمرأة الريفية في المناطق الجبلية من سورية _ منطقتي مصياف والشيخ بدر. مجلة دمشق للعلوم الزراعية. 30(4). ص ص 297_310.
- 3- إبراهيم، ف (2018). الذكاء الثقافي وعلاقته بجودة الحياة لدة طلبة الجامعة. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. (39). ص ص 1569 - 1587.
- 4- إبراهيم، م. (2013). جودة الحياة وعلاقتها بقوة الانا لدى مدرسي التربية الرياضية. مجلة الفتح. (54). ص ص 334 - 349.
- 5- أبو الروس، س. القوقا، إ. (2011). اثر التدريب على نمو وربحية المشروعات الصغيرة في فلسطين _دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة في قطاع غزة. مجلة جامعة الأزهر، 13 (1). ص ص 615-652.
- 6- أبو تركي، م. (2008). علاقة التفاؤل بالرضا عن الحياة والتوافق الزوجي لدى الأزواج والزوجات في فلسطين. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة عمان العربية. عمان. الأردن.
- 7- أبو جزر، ف. (2006). المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين. مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة 13-15 فبراير. غزة. فلسطين.
- 8- أبو حلاوة، م. (2010). جودة الحياة المفهوم والابعاد. تم استرجاعه بتاريخ 2021/1/17. الموقع: <http://www.vipedu.us/?page=details&newsID=58&cat=57>
- 9- أبو سرور، ش. (2019). العنف القائم على أساس نوع الجنس والاعاقة في فلسطين الضفة الغربية. مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية ومؤسسة كاريتاس ألمانيا وتمويل مشترك من مؤسسة إغاثة أطفال بيت لحم (KHB). ص ص 1_61.
- 10- أبو شعبان، أ. (2016). المشكلات لدى الأطفال ذوي الإعاقة السمعية والعادين في قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 11- أبو لحية، ا. (2016). دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الإعاقة في فلسطين _ دراسة حالة _ قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة

- الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 12- أبو مدلل، س. دواس، ف. المصري، ب. (2019). دور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. مجلة جامعة الأزهر. 20 عدد خاص B، ص ص 531_ 554.
- 13- أبو ناجي، ك. (2014). الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 14- امينة، ح. (2014). جودة الحياة لدى الأمهات وعلاقتها بالمشكلات السلوكية عند الأبناء. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة وهران. الجزائر.
- 15- البارودي، ش. (2014). اثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة_ دراسة قياسية لعينة من المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة بغداد. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. 39(1). ص ص 58_ 96.
- 16- بخوش، ن. خرفية، ح. (2016). جودة الحياة وعلاقتها بالصحة النفسية لدى طالبات جامعة زيان عاشور - دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة زيان عاشور الجلفة. الجزائر.
- 17- البصري، ن. حسين، ف. (2017). مؤشرات جودة الحياة في مدينة النجف الأشرف_ دراسة تحليلية مقارنة لقطاعات خدمية منتخبة. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية. (20). ص ص 238- 286.
- 18- البطاط، م. جواد، ا. (2016). دور القروض المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق. (بحث منشور: مستل). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة. ص ص 1-17.
- 19- بعلي، م. جغلولي، ي. (2018). مستوى جودة الحياة لدى طالبات جامعة المسيلة_ دراسة ميدانية على عينة من طالبات قسم علم النفس بجامعة المسيلة_ الجزائر. مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية. 8 (1). ص ص 413_ 431.
- 20- بكر، ج. (2013). جودة الحياة وعلاقتها بالانتماء والقبول الاجتماعيين. الطبعة الأولى. عمان. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 21- بلخير، ص. النهدي، س. (2019). المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضر موت دراسة. مجلة جامعة حضرموت المؤتمر العلمي. ص ص 617- 635.
- 22- بنات، ص. (2018). قلق الانجاب وعلاقته بجودة الحياة لدى الأسر التي لديها أبناء ذوي إعاقة سابقة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 23- البنون، مش. (2011). اثر الأنماط الريادية على أداء المشاريع الصغيرة في دولة الكويت _ دراسة تطبيقية من وجهة نظر الأفراد العاملين في الشركات الحاضنة والممولة المشاريع

- الصغيرة. جامعة الشرق الأوسط. (رسالة ماجستير غير منشورة). الأردن.
- 24- التميمي، ا. (2013). حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين _ دراسة ميدانية. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان _ ديوان المظالم. سلسلة تقارير خاصة رقم 81. ص 7 - 165.
- 25- جبر، ش. حسن. ا. (2019). دور القروض الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تحليلية للمشاريع الصغيرة في العراق. مجلة كلية مدينة العلم. 11 (2). ص ص 147_ 161.
- 26- جمال، ن. (2016). جودة الحياة وعلاقتها بالحاجات الإرشادية لدى طلبة المرحلة الثانوية دراسة ميدانية على عينة من طلاب مرحلة التعليم الثانوي العام في محافظة السويداء. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة دمشق. دمشق. سوريا.
- 27- الجنابي، ح. (2019). المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح _ دراسة ميدانية على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء المقدسة. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية. 11(4). ص ص 417_ 434.
- 28- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2020/03/08. تم استرجاعه بتاريخ 2020/10/22. الموقع: <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678>
- 29- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2017. النتائج النهائية - تقرير المنشآت. رام الله. فلسطين.
- 30- حاوي، ا. كاظم، ب. (2011). استراتيجيات تنمية المشاريع الصغيرة دراسة ميدانية في شركة مشية للاتصالات. مجلة التقني. 24(9). ص ص 76-80.
- 31- حبيب، ت. (2017). الذكاء الثقافي وعلاقته بجودة الحياة لدى طلبة الجامعة _ ذكاء_ جودة_ طلبة الجامعة. مجلة الآداب. (122). ص ص 465_ 490.
- 32- الحديدي، أ. البحاري، ا. (2018). جودة الحياة لدى المرشدين التربويين. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية. 15 (1). ص ص 143- 180.
- 33- حرارة، ج. (2017). الحاجات النفسية والاجتماعية وعلاقتها بجودة الحياة لدى اللاجئين السوريين في محافظات غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 34- حرب، ب. (2006). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. 22 (2). ص ص 111_ 129.
- 35- حسن، م. (2014). اختلالات العمل في المشاريع الصغيرة دراسة ميدانية للمنطقة الصناعية

- الجانب الايسر من مدينة الموصل انموذجاً. مجلة دراسات موصلية. 44. ص ص
166_135.
- 36- الحلو، ع. (2016). قياس جودة الحياة لدى طلبة جامعة بغداد. مجلة. (48). ص ص
345-315.
- 37- الحموري، ا. (2016). دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية
المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية. مجلة الجامعة الإسلامية. 25 (3). ص
ص 269_254.
- 38- خضيرات، ع. (2011). الريادة الاقتصادية والمشروعات الصغيرة في الأردن. المجلة العراقية
للعلوم الاقتصادية. 9 (30). ص ص 33_1.
- 39- الخطيب، ن. الخطيب، ر. (2021). الحماية الدستورية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في
الأردن. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون. 5(1). ص ص 80_54.
- 40- الخفاجي، ز. (2018). جودة الحياة النفسية لدى طلبة الجامعة. مجلة أبحاث البصرة للعلوم
الإنسانية. 43 (3). ص ص 303_286.
- 41- الخليبي، م. (2019). المرونة النفسية وعلاقتها بجودة الحياة لدى مرضي السكري في قطاع
غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 42- الدراغمة، ت. (2014). فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة
الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن. (رسالة ماجستير غير منشورة).
جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
- 43- درويش، س. (2015). دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره.
مجلة الأبحاث المالية والمصرفية. 2(1). ص ص 46-23.
- 44- الدماغ، ح. (2010). دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة_ دراسة تطبيقية على
المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة. (رسالة ماجستير
غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.
- 45- الدهني، غ. (2018). جودة الحياة لدى كلية التربية في جامعتي اليرموك وحائل (دراسة
مقارنة). مجلة العلوم التربوية. 1 (1). ص ص 302-277.
- 46- راضي، ا. (2014). الذكاء الانفعالي وعلاقته بجودة الحياة لدى طلبة الجامعة. مجلة كلية
التربية الأساسية. 20 (82). ص ص 734_691.
- 47- رشيد، ص. جبر، ع. (2005). دور المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق في التنمية
الاقتصادية والاجتماعية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. 7(1). ص ص 21-

- 48- رشيد، ف. صالح، ع. منشد، ح. (2019). جودة الحياة وعلاقتها بأساليب إدارة الصراع لدى طلبة الجامعة. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية. 22 (2). ص ص 905_932.
- 49- الرضا، ن. كاظم، ح. (2016). تقييم أداة المشاريع الصغيرة على وفق مدخل بطاقة الأداء المتوازن دراسة تطبيقية في شركة الفضلي للصناعات الانشائية. (بحث منشور: مسئل). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 22 (89). ص ص 268-293.
- 50- الرضا، و. فاضل. س. (2013). دور المشاريع الصناعية الصغيرة في رفع المستوى المعاشي للأسر النازحة في قضاء الصدر للعام 2013. مجلة دراسات تربوية. 36 (1). ص ص 207_222.
- 51- الزاوي، ف. (2009). التغيير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي قرية زلة نموذجاً. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة التحدي. سرت. ليبيا.
<https://socio.yoo7.com/t77-topic>
- 52- زايد، ص. (2019). نوعية الحياة وعلاقتها بالتوافق النفسي والأسري لدى التلاميذ زارعي القوقعة واقرانهم الصم _ دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة. القاهرة. مصر.
- 53- زعرب، ح. (2020). اثرا ابعاد التشارك في المعرفة على جودة الحياة الوظيفية لدى الموظفين في وزارة التربية والتعليم بقطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 54- زنديق، خ. (2017). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
- 55- ساجت، م. (2013). تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خيار العراق في مواجهة العولمة التجارية. مجلة جامعة ذي قار. 8 (2). ص ص 61-72.
- 56- سالمى، ع. (2017). مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. قدم الى: الملتي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي. الجزائر. ص ص 1-14.
- 57- سرحان، ب. (2015). فاعلية تدريس وحدة اثنائية عبر الويب في العلوم لتنمية التحصيل ومهارات الاتصال والتواصل لدى الطلبة ذوي الإعاقة السمعية في الصف العاشر بغزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.
- 58- سعد الله، خ. (2020). الحساسية الانفعالية وعلاقتها بجودة الحياة لدى المتقاعدين في قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

- 59- سفيان، ن. التكريتي، ث. (2008). فاعلية برنامج ارشادي جمعي لتعديل خصائص القبول الاجتماعي لدى طلبة جامعة تعز. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة عدن. (1)2. ص ص 1-25.
- 60- السكارنة، ب. (2007). المشاريع الصغيرة والريادة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد 15. ص ص 33-79.
- 61- سلمان، ك. (2013). المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية. 3 (5). ص ص 63-88.
- 62- سليمان، س. (2016). المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (المفاهيم - الأهداف - التقييم). محاضرة مقدمة بمركز النيل للاعلام. كفر الشيخ. جمهورية مصر العربية.
- 63- السويركي، ر. (2013). الامن النفسي وعلاقته بالاستقلال/ الاعتمادية وجودة الحياة لدى المعاقين بصرياً بمحافظات غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 64- الشايب، إ. (2010). اثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة _ دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس. مصر.
- 65- شبانة، ل. الصالح. ج. (2008). تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة. دراسة كمية ونوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل مقدمة الى مركز المرأة للدراسات والتوثيق. ص ص 4-31.
- 66- شقورة، ي. (2012). المرونة النفسية وعلاقتها بالرضا عن الحياة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 67- الشميمري، ا. (2012). إشكاليات التعريف والتصنيف في ادبيات المنشآت الصغيرة. ورقة عمل. المؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. القاهرة. مصر.
- 68- شنيكات، ف. (2014). مستوى القبول والتفاعل الاجتماعي للطلبة ذوي الإعاقة البصرية المدمجين في المدارس العادلة في الأردن. مجلة العلوم التربوية. 41 (2). ص ص 914-931.
- 69- الشيخ خليل، م. (2019). المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية _ دراسة تطبيقية لقطاع غزة 2011-2018. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. السودان.
- 70- صافي، م. الطراونة، م. (2018). اثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً _ دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على

- المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006-2016. مجلة جامعة النجاح للأبحاث. العلوم الإنسانية. 33(10). ص ص 1651-1680.
- 71- صالح، ع. حسن، ح. (2017). التفكير المركب وعلاقته بجودة الحياة عند المرشدين التربويين. مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية. 42 (2). ص ص 303_ 332.
- 72- الصوص، س. (2010). بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة_ نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين. وزارة الاقتصاد الوطني. قلقيلية. فلسطين.
- 73- الصيرفي، ع. سمارة، ن. (2016). نساء في الظل: النساء والاقتصاد غير الرسمي فلسطين. جامعة بيرزيت. فلسطين.
- 74- ضميدي، أ. (2013). رعاية ذوي الإعاقة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي الفلسطيني _ محافظة نابلس نموذجاً_ دراسة تحليلية مقارنة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس. القدس. فلسطين.
- 75- الطائي، ا. (2015). دور الارشاد النفسي في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المعاصر. مجلة البحوث التربوية والنفسية. (47). ص ص 50-71.
- 76- عابد. م. (2018). "جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة". تم استرجاعه بتاريخ 2020/1/15. الموقع: <https://felesteen.ps/post>
- 77- العادلي، ك. (2014). إحساس الطلبة الجامعيين بجودة الحياة وعلاقته ببعض المتغيرات. مجلة كلية التربية الأساسية. 20 (82). ص ص 673_ 690.
- 78- العايدى، ع. (2021). التفكير الثنائي وعلاقته بجودة الحياة لدى طلبة الجامعة. مجلة كلية التربية جامعة واسط. (42). ص ص 299_ 320.
- 79- عبد الحميد، م. عبود، س. (2013). دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 19 (70). ص ص 209-220.
- 80- عبد السادة، ن. الشمري، ص. (2019). مدعلات البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 14 (49). ص ص 12- 32.
- 81- عبد المنعم، ه. طلحة، و. إسماعيل، ط. (2019). النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. صندوق النقد العربي. أبو ظبي. دولة الامارات العربية المتحدة.
- 82- العبدلله، ش. عدوس، س. (2017). دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة اربد. مجلة العالمية للاقتصاد

- والإدارة. 3 (3). ص ص 322 _ 339.
- 83- عتوم، ن. حتاملة، ح. (2016). **التقبل الاجتماعي للطلبة ذوي الإعاقة البصرية المدمجين في المدارس العادية**. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية. 6 (19). ص ص 146 - 159.
- 84- عثمان، ع، حسين، ق وعز الدين، ح. (2017). **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها**. قدم الى: الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي. الجزائر. ص ص 1 - 14.
- 85- العجوري، ا. (2013). **الذكاء الاجتماعي وعلاقته بجودة الحياة لدى المعلمين والمعلمات بمحافظة شمال غزة**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.
- 86- العروقي، ا. (2015). **الإغتراب النفسي وجودة الحياة لدى الأسرى المحررين المبعدين إلى قطاع غزة ضمن صفقة وفاء الأحرار**. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 87- العزاوي، س. حمود، س. (2014). **دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة (بحث تطبيقي)**. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 9 (29). ص ص 255 _ 293.
- 88- عكاوي، ع. (2019). **تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**. مجلة الدنانين. (17). ص ص 224 - 250.
- 89- عليان، ن. (2015). **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _ دراسة حالة الجزائر**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العقيد أكلي محند أولحاج_البويرة. الجزائر.
- 90- العميم، ن. الكرداوي، م. (2019). **دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية**. المجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 25 (112). ص ص 168 _ 191.
- 91- العنزي، س. ف. فيصل، م. (2013). **مبررات احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة _ دراسة استطلاعية**. (بحث منشور: مستل). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 19 (74). ص ص 2-37.
- 92- عواد، خ. عبد، ف. حميد، م. (2020). **تحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنشيط المشاريع الصغيرة في العراق**. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. 16 (52). ص ص 370 - 389.
- 93- العيسى، ج. (1979). **قضية التحديث في ضوء الاتجاهات المعاصرة لعلم الاجتماع**. الطبعة الأولى. (الدوحة: جامعة قطر).
- 94- غرفة صناعة وتجارة بيت لحم، الموقع:

- 95- الفليت، ع. (2011). المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية. مجلة الجامعة الإسلامية. 19 (2). ص ص 1081_1129.
- 96- قاسم، ا. الحسين، س. (2016). المسايرة_ المغايرة وعلاقته بالتوكيدية وجودة الحياة لدى طلبة الجامعة. مجلة العلوم النفسية. (22). ص ص 296_366.
- 97- قدومي، ث. (2015). تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن - المعوقات والتحديات. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية. عمان. الأردن.
- 98- الكبيسي، ع. (2016). قياس مستوى جودة الحياة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة- دراسة ثقافية مقارنة لعينات ليبية وعراقية ومصرية. (49). ص ص 427_460.
- 99- الكعبي، س. (2019). جودة الحياة وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى الأكاديميات الجامعيات. مركز البحوث النفسية. 30 (2). ص ص 599_638.
- 100- اللامي، غ. حسين، ح. (2017). إعادة هندسة عمليات الخدمة واثرها في نجاح المشاريع الصغيرة. مجلة كلية المأمون الجامعة. 19. ص ص 45_67.
- 101- مبارك، ب. (2012). جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات عن الزواج. مجلة كلية الآداب. (99). ص ص 714_771.
- 102- مجيد، ه. الحياي، ي. (2020). دور حاضنات الأعمال الممثلة بالجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة 2000_2010. المجلة العلوم الاقتصاد والإدارة. 26 (120). ص ص 353-368.
- 103- المري، ي. (2013). ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة. (أطروحة الدكتوراه غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السعودية.
- 104- مريم، ش. (2014). طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان. الجزائر.
- 105- مشني، ج. (2018). واقع المشاريع الريادية الصغيرة وسبل تطويرها _ حالة تطبيقية على محافظة بيت لحم. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، القدس. فلسطين.
- 106- مقداد، م، و عمار، م. (2017). اثر سياسات برامج الإقراض على تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر دراسة حالة الإغاثة الإسلامية- قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الاقتصادية. 25(1). ص ص 128-141.

- 107- المشهراوي، ه. (2019). *المساندة الاجتماعية كمتغير وسيط بين سمات الشخصية وجودة الحياة لدى عينة من ذوي الإعاقة البصرية*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 108- المصري، ب. (2018). *واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزها*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 109- نصر الله، ع. الصوراني، غ. (2005). *المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية*. الإدارة العامة للسياسات والتحليل والاحصاء. وزارة الاقتصاد الوطني. غزة. فلسطين.
- 110- نعيصة، رعداء. (2012). *جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين*. مجلة جامعة دمشق. 28 (1). ص ص 145-181.
- 111- النمروطي، خ. صيدم، ا. (2012). *بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها*. مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين المنعقد في الجامعة الإسلامية 24-25 ابريل. غزة. فلسطين.
- 112- نيروخ، ر. القواسمي، و. الحبح، ي. (2018). *دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل*. جامعة بوليتكنيك فلسطين. الضفة الغربية. فلسطين.
- 113- الهنداوي، م. (2011). *الدعم الاجتماعي وعلاقته بمستوى الرضا عن جودة الحياة لدى المعاقين حركياً بمحافظات غزة*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.
- 114- الوقفي، ع. (2011). *واقع المشروعات الصغيرة من وجهة نظر القائمين عليها دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الصغيرة في محافظة اربد*. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. (24). ص ص 107-131.
- 115- الوليدات، ع. الخاروف، أ. (2019). *دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مادبا*. مجلة الجامعة الأردنية. 46 (1). ص ص 15 _ 47.
- 116- الوندواوي، ن. (2008). *أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق*. مجلة جامعة كربلاء العلمية. 6 (3). ص ص 121 _ 131.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Asgarinezhad, B. Sedaghati, S. & Kohandel, M. (2015, January). A Comparative Study on the Quality of Life among Veteran Students in Physical Education and Other Fields of Study. In Biological Forum (Vol. 7, No. 1, p. 1301). Research Trend.

- 2- Chowdhury, M. Zahurul A, Z. Arif, M. (2013). Success factors of entrepreneurs of small and medium sized enterprises: Evidence from Bangladesh. *Business and Economic Research*, 3(2), 38.
- 3- Cole, D., and Luanna H. Meyer (1991). "Social integration and severe disabilities: A longitudinal analysis of child outcomes." *The Journal of Special Education* 25(3). 340-351.
- 4- Comín-Colet, Josep, et al. (2016). Health-related quality of life of patients with chronic systolic heart failure in Spain: results of the VIDA-IC study. *Revista Española de Cardiología (English Edition)*, 69(3), 256-271.
- 5- Deli, Fatma. (2011). Opportunity and necessity entrepreneurship: Local unemployment and the small firm effect. *Journal of Management Policy and Practice*, 12(4), 38-57.
- 6- Dickes, Paul, Marie Valentova, and Monique Borsenberger. (2009) "Social cohesion: measurement based on the data from European Value Study." NTTTS Seminar (New Techniques and Technologies for Statistics), Brussels.
- 7- Duman, Levent, Bedük, Aykut, Köylüoğlu, Selçuk, & Ay, Kezban. (2015). Entrepreneurship culture at SMEs: A case study in konya. *Procedia-social and behavioral sciences*, 207, 492-501.
- 8- Fonseca, Xavier, Stephan Lukosch, and Frances Brazier. (2019). "Social cohesion revisited: a new definition and how to characterize it." *Innovation: The European Journal of Social Science Research* 32(2). 231-253.
- 9- Imhonde, H. O., Ewanbhorshiora, O. F., & Idiakheua, E. O. (2010). Quality of life among female workers in edo state: Consideration of job-type, age and marital status. *Gender and behaviour*, 8(1), 2846-2856.
- 10- Mohammed, Danladi, Obeleagu-Nzelibe. (2014). Entrepreneurial skills and profitability of Small and Medium Enterprises (SMEs): Resource acquisition strategies for new ventures in Nigeria. In *Proceedings of 25th International Business Research Conference (Vol. 64, No. 16, pp. 1-21.*
- 11- Noll, Heinz-Herbert. (2004). "Social indicators and quality of life research: Background, achievements and current trends." *Advances in sociological knowledge*. VS Verlag für Sozialwissenschaften, Wiesbaden. 151-181.
- 12- Orwelius, Lotti, et al. (2011) "Social integration: an important factor for health-related quality of life after critical illness." *Intensive care medicine* 37(5). 831-838.
- 13- Solli, Oddvar. Stavem, Knut. Kristiansen, I. S. (2010). Health-related quality of life in diabetes: The associations of complications with EQ-5D scores. *Health and quality of life outcomes*, 8(1), 1-8.
- 14- Verma, Devendra. Doharey, Kumar. (2016). A study to identify the

factors affecting the quality of work life in small scale industries. Imperial Journal of Interdisciplinary Research, 2(6).

15- Walker., Maesen

16- Ware, Norma C., et al. (2008) "A theory of social integration as quality of life." Psychiatric Services 59(1). 27-33.

المواقع الإلكترونية:

1- أبو حلاوة، م [.http://www.vipedu.us/?page=details&newsID=58&cat=57](http://www.vipedu.us/?page=details&newsID=58&cat=57)

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020):

<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678>

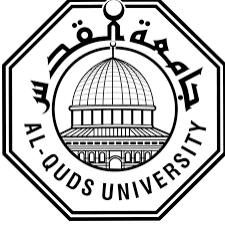
3- الزاوي، ف. (2009). "التغيير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغيير الشخصية في المجتمع القروي

قرية زلة نموذجاً"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة التحدي، سرت، ليبيا.

<https://socio.yoo7.com/t77-topic>

الملاحق

ملحق 1: الاستبانة.



جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات والتنمية البشرية

السيدة/ة: حفظكم الله ورعاكم ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تقوم الباحثة بدراسة حول "دور المشاريع الصغيرة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من جامعة القدس أبو ديس وإيماناً من الباحثة بأهمية موضوع الدراسة وثقتها العالية بدوركم الرائد في دعم البحث العلمي والباحثين في المجالات العلمية المختلفة، فأرجو من حضرتكم التكرم في المساعدة بتعبئة الاستبانة المرفقة، كما أرجو من سيادتكم اختيار الدرجة المناسبة لكل إجابة، والتي تتوافق مع رأيكم الكريم لما له من أثر كبير في الحصول على نتائج دقيقة تُعزز من تحقيق أهداف البحث الذي تعكف الباحثة على إنجازه.

وتقبلوا خالص التقدير والاحترام،،،

الباحثة

لطيفة الجعبري

يرجى التكرم باختيار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية وذلك بوضع إشارة (X).
القسم الأول: البيانات الديموغرافية

1- الحالة الاجتماعية	
<input type="checkbox"/> عزباء	<input type="checkbox"/> متزوجة
<input type="checkbox"/> مطلقة	<input type="checkbox"/> أرملة
<input type="checkbox"/> معلقة (متروكة)	<input type="checkbox"/> زوجها معتقل/ مسافر/ مهاجر
2- الفئة العمرية	
<input type="checkbox"/> 18-أقل من 30	<input type="checkbox"/> 30 سنة إلى أقل من 38 سنة
<input type="checkbox"/> 38 سنة إلى أقل من 44 سنة	<input type="checkbox"/> 44 سنة فأكثر
3- المؤهل العلمي	
<input type="checkbox"/> دبلوم فافل	<input type="checkbox"/> بكالوريوس
<input type="checkbox"/> دراسات عليا	<input type="checkbox"/> أخرى (حدد)
4- المحافظة	
<input type="checkbox"/> الشمال	<input type="checkbox"/> غزة
<input type="checkbox"/> الوسطى	<input type="checkbox"/> خان يونس
<input type="checkbox"/> رفح	

القسم الثاني: البيانات الخاصة بالمشروع

1- طبيعة المشروع	
<input type="checkbox"/> صناعي	<input type="checkbox"/> زراعي
<input type="checkbox"/> خدماتي	<input type="checkbox"/> حرفي
<input type="checkbox"/> أخرى (حدد)	
2- عمر المشروع	
<input type="checkbox"/> أقل من 3 سنوات	<input type="checkbox"/> 3 إلى أقل من 5 سنوات
<input type="checkbox"/> 5-6 سنوات	<input type="checkbox"/> 7 سنوات فأكثر
3- طبيعة العمل قبل المشروع	
<input type="checkbox"/> ربة بيت	<input type="checkbox"/> موظفة
<input type="checkbox"/> اعمال حرة	<input type="checkbox"/> أخرى (حددي) بطالة مؤقتة
4- إدارة المشروع	
<input type="checkbox"/> بنفسي	<input type="checkbox"/> أحد افراد الاسرة
<input type="checkbox"/> أحد الأقارب	<input type="checkbox"/> موظفين
5- جهة تمويل المشروع	
<input type="checkbox"/> مؤسسة حكومية	<input type="checkbox"/> مؤسسة مجتمع مدني (NGO)
<input type="checkbox"/> أحد الأقارب	<input type="checkbox"/> جهات أخرى (حدد) مؤسسة خاصة
6- رأس مال المشروع	
<input type="checkbox"/> أقل من 5000 شيقل	<input type="checkbox"/> 5000 إلى أقل من 10000 شيقل
<input type="checkbox"/> 10000 إلى أقل من 25000 شيقل	<input type="checkbox"/> 25000 فأكثر
7- دخل المشروع الشهري	
<input type="checkbox"/> 1000 شيقل فأقل	<input type="checkbox"/> 1000 إلى أقل من 2000 شيقل
<input type="checkbox"/> 2000 إلى أقل من 3000 شيقل	<input type="checkbox"/> 3000 شيقل فأكثر

القسم الثالث: محاور الدراسة
المحور الأول: دور المشاريع الصغيرة

البعد الأول: الدور الاقتصادي						
م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يسهم مشروع صغير في توفير مصدر دخل مستدام يمكنني من توفير متطلباتي المعيشية.					
2.	تمكنت من تشغيل أفراد أسرتي بعد قيامي بإقامة مشروع خاص.					
3.	تمكنت من تخطي حالة العوز بعد إقامة مشروع خاص.					
4.	يقول الآخرون عني بأنني امرأة منتجة بفضل إقامتي لمشروع خاص.					
5.	تمكنت من الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي بفضل مشروع خاص.					
6.	تمكنت من فتح آفاق جديدة للاستثمار بفضل الدخل الناتج عن مشروع خاص.					
7.	تمكنت من الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة الممارسات الاقتصادية في بيئة قطاع غزة بفضل إقامتي لمشروع خاص.					
8.	توسعت خياراتي في أوجه الاتفاق المختلفة بعد تأسيس المشروع.					

البعد الثاني: الدور الاجتماعي						
م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	تعززت مكانتي داخل الأسرة مع إقامتي لمشروع خاص.					
2.	ساهم مشروع خاص بتعزيز ثقافة العمل لي ولأسرتي.					
3.	أصبحت قادرة على تلقي للخدمات الصحية المميزة بفضل مشروع خاص.					
4.	تمكنت من الحصول على التقدير في المحيط الاجتماعي بفضل مشروع خاص.					
5.	توفرت لدي القدرة على المشاركة في المناسبات الاجتماعية بفضل مشروع خاص.					

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
6.	تمكنت من المساهمة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي لأسرتي بفضل مشروعِي الخاص.					
7.	تحسنت طبيعة مسكني بعد تأسيس مشروعِي الخاص.					
8.	تحسنت نوعية الغذاء لأسرتي بعد امتلاكي للمشروع.					
البعد الثالث: الدور النفسي والانفعالي						
1.	تولد لدي شعور بالرضا بفضل امتلاكي لمشروعِي الخاص.					
2.	تولد لدي شعور بتحقيق الذات بفضل امتلاكي لمشروعِي الخاص.					
3.	يخفض امتلاكي لمشروعِي الخاص حجم الضغوط النفسية التي كنت أتعرض لها.					
4.	يخفض امتلاكي لمشروعِي الخاص حدة الانفعالات لأفراد اسرتي.					
5.	تخلصت من الشعور بالاضطراب بعد اقامتي لمشروعِي الخاص.					
6.	تخلصت من شعوري بالعالمة على الآخرين بعد إقامتي لمشروعِي الخاص.					
7.	تمكنت من التخلص من المشاعر السيئة المرتبطة بعجزِي عن توفير احتياجاتي وأسرتي بعد اقامتي لمشروعِي الخاص.					
8.	يسهم امتلاكي لمشروعِي الخاص بتخفيض حدة ردة فعلي تجاه المواقف التي أتعرض لها.					

المحور الثاني: جودة الحياة الاجتماعية

المطلوب: تحديد واقع جودة الحياة الاجتماعية وذلك بعد امتلاك المشروع والعمل به من وجهة نظرك

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	أصبحت نظرتي تجاه الانخراط في الأعمال المجتمعية أكثر عمقا.					
2.	أمارس نشاطي دون توتر ونزاعات بين الأشخاص.					
3.	تأثرت عاداتي الاجتماعية بعد امتلاكي للمشروع.					
4.	أصبحت علاقاتي مع الآخرين تبنى على التفاهم المتبادل.					
5.	أصبحت قادرة على التأثير في المحيط الاجتماعي بتوجهاتي.					
6.	أصبحت آرائي محل اهتمام في الأوساط الاجتماعية التي أتفاعل معها.					
7.	أصبحت قادرة على تقديم مخرجات متميزة اقتصادياً.					
8.	أسهم امتلاكي لمشروعي الخاص في تنمية فرص الحصول على خدمات التعليم المناسبة لأفراد اسرتي.					
9.	تمكنت من المساهمة في إبراز دور ذوي الإعاقة في تنمية المجتمع.					
10.	أصبحت العب دوراً فاعلاً في تحقيق التماسك الأسري في الأوساط الاجتماعية التي أنتمي إليها.					
11.	أصبحت مدافعة عن حقوق الأقليات بعد امتلاكي لمشروعي الخاص.					
12.	تعززت علاقاتي الاجتماعية بالمحيط الاجتماعي بعد امتلاكي للمشروع.					
13.	استطعت بناء علاقات وطيدة مع العاملين لدي بالمشروع.					
14.	أصبحت عضواً في المراكز المهنية الخاصة برائدات الاعمال.					
15.	استطعت الإسهام في تحقيق حالة من التكافل الاجتماعي بين ذوي الإعاقة.					
16.	تعززت لدي قيم المواطنة بعد امتلاكي للمشروع.					
17.	أصبحت أكثر ثقة بالآخرين بعد إقامة مشروعي الخاص.					
18.	ابتعدت عن العزلة بعد إقامة مشروعي الخاص.					
19.	تولدت لدي الرغبة بتطوير المستوى العلمي الخاص بي.					
20.	أصبحت لدي القدرة على تغيير بعض سلوكيات الأفراد بالاتجاه الإيجابي في الأوساط الاجتماعية التي أنتمي إليها.					
21.	أصبح لدي اهتمام بمواكبة التكنولوجيا الحديثة في أعمالتي اليومية.					
22.	ارتفعت معدلات دعوتي للمشاركة في المناسبات الاجتماعية المتنوعة بعد امتلاكي للمشروع.					
23.	أصبح هناك مبادرة من أفراد المجتمع للتعرف علي.					
24.	أستطيع أن أعبر عن مشاعر الغضب أو الفرح تجاه أصدقائي من غير ذوي الإعاقة.					

ملحق 2: قائمة بأسماء المحكمين.

الرقم	الاسم	مكان العمل
-1	د. أيمن بكير	جامعة الأزهر
-2	د. محمد الراعى	الكلية الجامعية
-3	د. بلال البشيتي	جامعة الأزهر
-4	د. أيمن راضى	الجامعة الإسلامية
-5	د. تهنى جفال	جامعة القدس/ أبو ديس
-6	د. ياسر أبو مصطفى	جامعة الأقصى
-7	د. وفيق الأغا	جامعة الأزهر
-8	د. حسين أبو منصور	إستشارى فى مجال الإعاقاة/ مستشفى حمد
-9	هشام الكحلوت	محلل إحصائي

فهرس الملاحق

- ملحق 1: الاستبانة. 162
- ملحق 2: قائمة بأسماء المحكمين. 168

فهرس الجداول

- جدول 1.2: تطور أعداد المنشآت والعاملين في المشاريع الصغيرة بقطاع غزة. 30
- جدول 1.3: وصف العينة الاستطلاعية وفقاً للمتغيرات الديمغرافية (العدد = 30). 91
- جدول 2.3: محتوى أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة. 92
- جدول 3.3: مستويات الموافقة على فقرات وأبعاد ومحاور الدراسة. 93
- جدول 4.3: نتائج نسبة صدق الظاهري من خلال معادلة لاوشي (Lawshe). 94
- جدول 5.3: معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الأول (الدور الاقتصادي). 95
- جدول 6.3: معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثاني (الدور الاجتماعي). 96
- جدول 7.3: معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للبعد الثالث (الدور النفسي والانفعالي). 97
- جدول 8.3: معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للمحور الثاني (جودة الحياة الاجتماعية). 98
- جدول 9.3: الصدق البنائي لأبعاد ومحاور الدراسة من خلال معامل ارتباط بيرسون. 100
- جدول 10.3: نتائج نسبة التحميل أو التشبع لفقرات وأبعاد ومحاور الدراسة. 101
- جدول 11.3: نتائج اختبارات ثبات لأبعاد ومحاور الدراسة. 102
- جدول 12.3: طريقة ومدى تحقق الاختبارات. 102
- جدول 13.3: الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة. 104
- جدول 1.4: الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية (عدد المستجيبين = 99). 107
- جدول 2.4: نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة. 109
- جدول 3.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول " الدور الاقتصادي". 113
- جدول 4.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " الدور الاجتماعي". 117
- جدول 5.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث " الدور النفسي والانفعالي". 120
- جدول 6.4: ملخص لنتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية":. 122
- جدول 7.4: نتائج اختبار العلاقة بين دور المشاريع الصغيرة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية باستخدام معامل ارتباط بيرسون. 125
- جدول 8.4: نتائج الفرضية الرئيسية الثانية باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد. 130

جدول 9.4: نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة تعزي للمتغيرات الديمغرافية. 137.....

جدول 10.4: نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة الحياة الاجتماعية تعزي للمتغيرات الديمغرافية. 140.....

فهرس الأشكال

شكل (1.1): نموذج أبعاد الدراسة 9

فهرس المحتويات

إهداء	
إقرار:	أ
شكر وعران	ب
مصطلحات الدراسة:	ت
الملخص:	ث
Abstract	ج

1 الفصل الأول: الإطار العام لل

1.1 مقدمة الدراسة	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 مبررات الدراسة	4
4.1 أهداف الدراسة	5
5.1 أسئلة الدراسة	6
6.1 فرضيات الدراسة	6
7.1 أهمية الدراسة:	7
8.1 محددات الدراسة ومعوقاتها:	8
9.1 أنموذج الدراسة:	9
10.1 حدود الدراسة	10
11.1 هيكلية الدراسة:	10

2 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: المشاريع الصغيرة	12
1.1.2 مفهوم المشاريع الصغيرة:	12
2.1.2 المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات:	15
1.2.1.2 العامل الاقتصادي:	15
2.2.1.2 عامل اختلاف المعايير المعتمدة بين الدول والهيئات:	16
3.1.2 أهمية المشاريع الصغيرة:	18

- 18 1.3.1.2. الأهمية العامة للمشاريع الصغيرة:
- 20 2.3.1.2. أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الفلسطيني:
- 23 4.1.2. خصائص ومميزات المشاريع الصغيرة:
- 25 5.1.2. مجالات عمل المشاريع الصغيرة:
- 26 6.1.2. دور المشاريع الصغيرة:
- 26 1.6.1.2. الدور الاقتصادي:
- 27 2.6.1.2. الدور الاجتماعي:
- 29 3.6.1.2. الدور النفسي والانفعالي:
- 30 7.1.2. المشروعات الصغيرة في قطاع غزة:
- 31 8.1.2. العوامل المؤثرة في عمل المشاريع الصغيرة:
- 33 9.1.2. أسباب نجاح المشاريع الصغيرة:
- 34 10.1.2. معوقات المشاريع الصغيرة:
- 36 11.1.2. خلاصة البحث:
- 38 2.2. البحث الثاني: جودة الحياة الاجتماعية
- 38 1.2.2. تعريف جودة الحياة:
- 40 2.2.2. الاتجاهات النظرية التي فسرت مفهوم جودة الحياة:
- 42 3.2.2. أبعاد جودة الحياة:
- 43 4.2.2. النظريات المفسرة لجودة الحياة:
- 45 5.2.2. مؤشرات جودة الحياة:
- 46 6.2.2. مظاهر جودة الحياة:
- 48 7.2.2. معوقات جودة الحياة:
- 49 8.2.2. مفهوم جودة الحياة الاجتماعية:
- 50 9.2.2. أبعاد جودة الحياة الاجتماعية:
- 58 10.2.2. خلاصة البحث:
- 60 3.2. البحث الثالث: النساء ذوات الإعاقة
- 61 1.3.2. تعريف الأشخاص ذوو الإعاقة:
- 62 2.3.2. تصنيف المعاقين:
- 62 3.3.2. مؤشرات الإعاقة في فلسطين:
- 63 4.3.2. التهميش المبني على الإعاقة:
- 63 5.3.2. النساء ذوات الإعاقة وسوق العمل:

64	6.3.2. عمل النساء ذوات الإعاقة في المشاريع الفردية (العمل الحر):
69	7.3.2. خلاصة المبحث:
70	4.2 المبحث الرابع: الدراسات السابقة
70	1.4.2. المحور الأول: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع المشاريع الصغيرة:
70	1.1.4.2. الدراسات المحلية الخاصة بالمشاريع الصغيرة:
75	2.1.4.2. الدراسات العربية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة:
77	3.1.4.2. الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة:
79	2.4.2. المحور الثاني: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع جودة الحياة:
79	1.2.4.2. الدراسات المحلية الخاصة بجودة الحياة:
82	2.2.4.2. الدراسات العربية المتعلقة بموضوع جودة الحياة:
83	3.2.4.2. الدراسات الاجنبية المتعلقة بموضوع جودة الحياة:
86	3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة
86	4.4.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:
87	5.4.2. أوجه اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:
87	6.4.2. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:
88	7.4.2. ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

3 الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة 89

90	1.3 منهج الدراسة
90	2.3 مجتمع الدراسة
91	3.3 محتوى أداة الدراسة
93	4.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)
93	1.4.3. الصدق المحتوى (الصدق الظاهري):
94	2.4.3. صدق الاتساق الداخلي:
94	1.2.4.3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول: الدور الاقتصادي:
95	2.2.4.3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني: الدور الاجتماعي:
96	3.2.4.3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث: الدور النفسي والانفعالي:
97	4.2.4.3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: جودة الحياة الاجتماعية:
99	3.4.3. صدق البنائي:

1.3.4.3.	صدق البنائي من خلال طريقة الأولى اختبار معامل ارتباط بيرسون:	99
2.3.4.3.	صدق البنائي من خلال طريقة الصدق التقاربي (نسبة التحميل او التشبع):	100
5.3	ثبات أداة الدراسة	101
6.3	تحقيق معايير الصدق والثبات	102
7.3	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	103
8.3	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	104
4	الفصل الرابع: تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج	105
1.4	المقدمة	105
2.4	الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية والبيانات الخاصة بالمشروع	106
1.2.4	الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية:	106
2.2.4	الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الخاصة بالمشروع:	106
3.4	نتائج تحليل متغيرات المستقلة والتابعة بشكلها العام	108
4.4	نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "دور المشاريع الصغيرة"	112
1.4.4	نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الأول "الدور الاقتصادي":	112
2.4.4	نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثاني "الدور الاجتماعي":	116
3.4.4	نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثالث "الدور النفسي والانفعالي":	119
5.4	نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الثاني "جودة الحياة الاجتماعية":	121
6.4	اختبار فرضيات الدراسة	125
5	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	144
1.5	النتائج	144
	المصادر والمراجع:	150
	الملاحق	162
	فهرس الملاحق	169
	فهرس الجداول	170
	فهرس الأشكال	172
	فهرس المحتويات	173